ليست كل طاعة فضيلة

د. هبة شريف

Telegram:@mbooks90

العربي للنشر والتوزيع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مقدمة

تعلمنا أن طاعة القانون واجبة، وأن القوانين أخلاقية في الأساس، وأن الخروج عن القانون هو عملٌ غير أخلاقي. فهل هذا صحيح دائمًا؟ وهل توجد قوانين تتعارض مع الأخلاق؟ من يشرِّع القانون؟ ومن يملك سلطة تنفيذه؟ ومتى يكون القانون صحيحًا وساريًا وملزمًا للجميع؟

في فيلم "الجزيرة" إنتاج عام ٢٠٠٧، من إخراج "شريف عرفة"، وبطولة «أحمد السقا» و«هند صبري» و«خالد الصاوي»، نشاهد كبير الجزيرة «علي الحفني" (قام بدوره «محمود ياسين») وهو يؤكد على أن قانون الأقوى هو الأصح، وينصح ابنه «منصور» (قام بدوره «أحمد السقا»)، الذي يؤهله ليكون كبير الجزيرة من بعده، أن يظل قويًا حتى يظل قانونه ساريًا.

استطاع «منصور» اجتذاب الخارجين عن القانون كلهم وإيواءهم في الجزيرة ومنحهم أراضٍ يزرعونها بعد أن توصل لاتفاق مع الحكومة ممثلة في الضابط «رشدي» (قام بدوره «خالد الصاوي»)، بموجب هذا الاتفاق، تغض الحكومة الطرف عن الخارجين عن القانون وتجارتهم. وفي المقابل، يتعهد «منصور» وأتباعه بتسليم الإرهابيين للحكومة، وهذا هو الهدف الأهم للحكومة. ولكن بعد عدة سنوات، يأتي ضابط آخر، الضابط „طارق» (قام بدوره «محمود عبد المغني») ليحاول فرض نظام الدولة وقوانينها. فهو يرى أن الدولة هي التي تضع النظام وهي التي لا بد أن تحكم، ولا يمكن أن يكون للأفراد قوانينهم التي لا تخضع للدولة. يستمر الصراع بين قانون الدولة وقانون الأفراد ولا ينتهي، حتى عندما يُقبض على «منصور». فالفيلم ينتهي نهاية مفتوحة تؤكد على بقاء الصراع للأبد؛ فيختفي «منصور» وهو في طريقه إلى قاعة المحكمة بعد تبادل إطلاق النار، ولا يعرف أحد إلى أين ذهب، كما نشاهد ابنه «علي» وقد صوَّب نظراته على العميد „رشدي»، كأنما ينبئنا أن الصراع المستقبلي سيكون بينهما.

القانون هو بالفعل قانون الأقوى، الذي يستطيع فرضه وتنفيذه وعقاب من يخالفه. وعلى الأضعف الامتثال لهذا القانون وطاعته. ولكن في أحيانٍ كثيرة، تتغير علاقات القوة ومواقعها، فمن كان قويًا من قبل يضعف، ومن كان ضعيفًا يقوى، ومن كان غير قادر على فرض شروطه من قبل يفرضها فيما بعد.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يشير عالم النفس السويسري «أرنو جروين» Arno Gruen في كتابه «ضد الطاعة» إلى دراسة قام بها المؤرخ الروسي «جون بوشنل" John Bushnell عن أداء الجيش الروسي أثناء الثورة الشعبية في ١٩٠٥ و١٩٠٦. فقد وجد «بوشنل" أن الجيش الروسي كان يغير ولاءه سريعًا في هذه الفترة، فحارب المتمردين في الفترة من يناير حتى أكتوبر ١٩٠٥، ثم انضم إلى جانب المتمردين بدءًا من نهاية أكتوبر من العام نفسه حتى بداية ديسمبر، ثم عاد ليحارب المتمردين مرة أخرى منذ نهاية ديسمبر ١٩٠٥، وفي الفترة من مايو وحتى يونيو ١٩٠٦، عاد أفراد الجيش لينضموا إلى الثوار مرة أخرى. وفي نهاية يونيو، بدأوا مرة أخرى في الانضمام إلى صف النخبة الحاكمة ليعودوا ويحاربوا الثوار(1)، أي أن الجيش الروسي غير ولاءه خمس مرات من النقيض إلى النقيض في خلال عامين فقط. هنا يؤكد «بوشنل" على أن هذا التغير الدائم في أداء الجنود الروس وولائهم لم يكن له علاقة بانتمائهم السياسي أو انحيازهم الفكري، فالعامل الحاسم في تغير ولائهم كان تقييمهم لمواقع السلطة وتغيرها، مما استلزم تغيرًا في ولائهم. فعندما كانوا يعتقدون أن السلطة قد أصبحت في يد الثوار، كانوا ينضمون إليهم، وعندما كانوا يرون السلطة تنتقل لتعود مرة أخرى إلى يد النخبة الحاكمة، يعودون لإظهار الولاء لها، وهذا لأن السلطة، أيًا كان من يمثلها، هي ما تعطي الناس الأمان. وهم يطيعونها خوفًا من فقدان الشعور بذلك الأمان.

بدأت هذا الكتاب وأنا في ذهني أن أكتب عن الكرامة ووسائل الإذلال، ووجدت نفسي في النهاية أنحرف عن هذا الموضوع ليستهويني موضوع الطاعة والامتثال للقانون، حيث وجدت أن العقاب في حالة الخروج عن القانون يحمل في أحيان كثيرة بعض المهانة وامتهانًا للكرامة عندما يتعرض من خرج على القانون للعقاب من قبل السلطة التي فرضت القانون. ومن يفرض القانون ليست فقط السلطة السياسية، فقد تكون السلطة مجتمعية، أو سلطة الأهل، أو سلطة الجماعة التي ننتمي إليها؛ سواء كانت جماعة أصدقاء أم تنظيم سياسي أم مدرسين في المدرسة أم أساتذة في الجامعة. ولاحظت أن عديدًا من وسائل العقاب في العصور ما قبل الحديثة صاحبها نوع من الإذلال كترهيب لمن خالف القانون ولمن يشاهد هذا الإذلال، فيصبح الشخص المدان المعاقب عقابًا علنيًا مذلًا أمثولة لمن تسول له

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نفسه الخروج عن القانون.

في كتابها «سياسة الإذلال: مجالات القوة والعجز»، تشرح المؤرخة الألمانية «أوتا فريفرت" Ute Frevert أن العقاب الذي يستهدف الإذلال والخزي هو ممارسة لها جاذبية عند صاحب السلطة «ولكل من يطمح إلى السلطة ولكل من يصارع من أجل السلطة». وتؤكد أن وجود هذه الممارسات تذكرنا أن الطموح إلى المجتمع «المهذب» الذي لا يسمح بإذلال أفراده علانية من قبل السلطة ما زال حلمًا بعيد المنال في بعض مناطق العالم، ولا تختلف وسائل الإذلال في العالم عن بعضها بعضًا، فكلها كأنما تنهل من مصدر واحد، وتعتمد على موقف العجز الذي يكون فيه الشخص المعرض للعقاب المذل(2). وهنا نتوقف لنتساءل عن القانون والامتثال له وطاعته والعقاب الذي يطال من يخرج عليه: لماذا تؤدي طاعة القوانين أحيانًا إلى عقاب مذل ومهين؟ وهل يقبل الإنسان الإذلال بسهولة؟ وهل ينفذ صاحب السلطة القانون متعمدًا في بعض الأحيان إذلال من يعاقبه، وهل يقوم بذلك بسهولة أيضًا أم أن بعض أصحاب السلطة يشعر رغم ذلك بالنفور من هذه الوسائل؟

هذا الكتاب حول القانون الأخلاقي وقانون السلطة، وكيف ومتى نمتثل لقانون السلطة، ومتى أصبح عقاب الخروج على القوانين إذلالًا وامتهانًا للكرامة. ويناقش الكتاب الوطنية التي تفرض الامتثال لقوانين الدولة، وكيف تتحول الوطنية عند بعض الناس أحيانًا لتساوي الطاعة. وتطرقتُ أيضًا إلى الثورات بوصفها خروجًا عن القانون، وتساءلت متى كان عدم طاعة القانون ضرورة، ومتى يصبح عدم الامتثال للقانون فوضى يقوم بها الثوار، وكيف يتحول الثوار أنفسهم فيما بعد إلى السلطة التي تسن القوانين الجديدة وتفرض الطاعة وتعاقب من يخرج عن القانون. وحاولت أن أشرح أيضًا أن حتى المجتمعات الليبرالية التي يقال إنها تتسم بهامش حرية كبير في الأسواق المفتوحة وحركة رأس المال وتداول السلطة وفي الحياة الشخصية أيضًا، تظل مجتمعات لا يفلت الإنسان فيها من قبضة القانون حتى لو كان القانون في غير صالحه.

وأكرر أنني دائمًا أكتب من منظور الدراسات الثقافية، أي أنني لا أتعامل مع النظريات الفلسفية والسياسية والاجتماعية إلا من خلال ما تعكسه التعبيرات الثقافية من كتب وأفلام وبرامج تليفزيونية وإعلانات تجارية أيضًا. وأنا أعرف أن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا الاتجاه ليس اتجاهًا معروفًا لعديد من القراء، ولكنه اتجاه ترشخ بالفعل في الأكاديميات الغربية. خاصة بعد أن أصبح النقد الأدبي وحده غير جاذب للقراء، وأصبح من الضروري أن يتغير هذا الحقل ليصبح أكثر قربًا من القارئ وأكثر انفتاحًا على الحياة اليومية ومنتجاتها الثقافية.

---

1 - Gruen, Arno. Wider den Gehorsam (German Edition) (p. 53). Klett-Cotta. Kindle Edition.

2 -Ute Frevert. Politik der Demütigung. Schauplätze von Macht und Ohnmacht. S. Fischer Verlag. Frankfurt am Main ٢٠١٧. S. ١٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بدأ التاريخ مع العصيان

يقول "إريش فروم»Erich Fromm ، العالم الألماني المتخصص في علم النفس الاجتماعي، إن تاريخ البشرية بدأ في واقع الأمر مع أول عصيان. فقد نزل آدم وحواء من الجنة إلى الأرض بعد أن عصيا أمر الرب وأكلا من الشجرة المحرمة. وبعد نزولهما إلى الأرض، فقدا الحياة المثالية التي كانا يعيشانها في تناغم مع الطبيعة، ولكنهما في الوقت نفسه بدأ حياة مستقلة يعتمدان فيها على اختيارهما الشخصي وعلى التناغم في الأرض الذي سيضطران إلى صنعه بأنفسهما. كان فعل العصيان قد حرر آدم وحواء وجعلهما يخطوان أول خطوة نحو تحقق فرديتهما واستقلاليتهما وفق رأي «فروم»، فبدأ هكذا تاريخ الإنسان على الأرض، بدأ مع التمرد على الامتثال والخروج عن الطاعة، وكان العقاب والثمن أن يترك الإنسان الجنة ويهبط إلى الأرض حتى يتعلم الاعتماد على نفسه ويستفيد من أخطائه(3).

هنا يقفز إلى أذهاننا مباشرة التساؤل عما إذا كان الله غير راضٍ عن فعل هذه المعصية التي قام بها آدم وحواء، إن الله بوصفه عليمًا بكل شيء يعلم تمام العلم أن الإنسان سيهبط إلى الأرض وسيعيث فيها فسادًا وينشر فيها الشرور، فنقرأ في سورة البقرة: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً. قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ. قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الآية 30). تخوفت الملائكة من خلق آدم، ولكنها أطاعت في النهاية ربها وسجدت له، فيما عدا إبليس، الذي كان من الجن ففسق عن أمر ربه كما نقرأ في سورة الكهف. إن حياة آدم على الأرض مليئة بالتحديات، وهي تحديات أكبر من تلك التي تواجهها الملائكة إلى حد كبير، فهو من وضع الله فيه الخير والشر معًا، وهو من وضع فيه الله الشهوات وأمره بمقاومتها، وطبيعة آدم ناقصة ولديه رغبة لا تهدأ في الاكتمال رغم ذلك. لهذا يظل قدر الإنسان هو التجريب والخطأ والعدول عن الخطأ والتوبة ثم الطاعة ثم العصيان من جديد، الامتثال ثم التمرد ثم الخطأ مرة أخرى ثم التوبة وهكذا دواليك. ففي النهاية، يقبل الله التوبة حتى لو تكررت الذنوب، فـ«خير الخطائين التوابون» كما نقرأ في الحديث الشريف، وفي النهاية ﴿لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىٰ ﴿٤٠﴾﴾ (سورة النجم)، أي أنه سيجازى في النهاية على عمله ومحاولاته المستمرة لمكافحة الإغواء. حياة آدم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في واقع الأمر صعبة، وتحدياته أقسى من تحديات الملائكة، تلك الكائنات النورانية التي لا تحمل شرًا ولا تتعرض للغواية ولا تملك إلا الطاعة والتسبيح لربها ليلًا ونهارًا. إنها مخلوقات لا تعصي أوامر الله، وولاؤها كامل، وطاعتها مطلقة.

يناقش الفيلم الألماني «سماء فوق برلين» Ein Himmel über Berlin (1987) هذا الفرق بين الإنسان والملاك بشكل ينحاز فيه إلى الإنسان رغم كل نواقصه، وتبرز «أفضلية» حياة الإنسان بكل شرورها وتحدياتها على حياة الملائكة الهادئة المسالمة. أخرج الفيلم المخرج الألماني "فيم فندرز" Wim Wenders، وحصل عنه على جائزة أفضل مخرج في مهرجان "كان" السينمائي في السنة نفسها، وشارك في كتابة السيناريو الكاتب النمساوي صاحب جائزة نوبل للأدب ٢٠١٩ «بيتر هاندكه" Peter Handke. يدور الفيلم حول الملائكة الذين يهبطون إلى مدينة برلين لمساندة البشر وتخفيف الحزن عنهم وإلهامهم القوة لمواجهة الحياة. تدور معظم مشاهد الفيلم باللونين الأبيض والأسود، وهي الألوان التي يرى بها الملائكة الحياة، فالملائكة لا تحمل كل هذه التناقضات «الملونة» بداخلها مثل الإنسان، فالخير لدى الملائكة واضح والشر واضح، أي أنه لا وجود للمنطقة الرمادية أو الملونة التي تتداخل فيها الشرور والخيرات. ثم يحدث أن يقع أحد الملائكة في حب لاعبة "ترابيز" في السيرك، فيقرر أن يتحول إلى إنسان حتى يستطيع أن يعيش هذا الحب وحتى تراه حبيبته. يحذره زملاؤه أن الحياة البشرية تعني أنه سيختبر الموت بالضرورة، فالبشر يموتون في حين لا تموت الملائكة. ورغم فكرة الموت المخيفة، تمسك الملاك بالرغبة في التجربة لأن الحياة البشرية في نظره أكثر ثراءً من حياة الملائكة، وهنا نرى الملاك بعد أن تحول إلى إنسان وقد بدأ يختبر كل المشاعر الإنسانية المتناقضة؛ الألم والراحة والجوع والشبع والسعادة والحزن. وهنا بدأ يرى العالم بألوانه المختلفة، وتصبح مشاهد الفيلم أخيرًا ملونة.

يبدو إذن أن البشر قد وهبوا حياة لا بد وأن يختبروا فيها كل هذه التناقضات، وعليهم أن يقرروا يوميًا إذا كان عليهم الطاعة أو العصيان؛ طاعة الرب، طاعة السلطة أو طاعة الأهل، أو العصيان والتمرد. وفي أحيان كثيرة قد تعني طاعة الله عصيانًا للسلطة أو عصيانًا للأهل، وأحيانًا يعني عصيان الله طاعة السلطة، إنها اختيارات لا نهائية متناقضة وليست سهلة، وهذا باختصار ملخص حياة البشر وتحدياتهم اليومية، وإلا ما كانوا بشرًا. ولكن لا يعني العصيان بالضرورة الانحياز

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

للشرور، أحيانًا يكون التمرد أكثر اتساقًا مع الحس الأخلاقي السليم.

في رواية السيرة «الغرفة ٣٠٤: كيف اختبأت من أبي العزيز ٣٥ عامًا»، يروي الكاتب «عمرو عزت» كيف تربى على الطاعة ثم كيف استطاع العصيان والتمرد، ولكن لم يكن ذلك العصيان كاملًا ولا كان التمرد شاملًا.

يسرد الراوي في هذه السيرة كيف كان طفلًا متطرفًا في امتثاله للأوامر، كما يصفه والده. كان يكفي أن يقال له مرة واحدة إن «هذا عيب» حتى يتجنب القيام بهذا الفعل تمامًا(4). يتوقع الآباء الطاعة ويطالبون الأبناء بها، ثم يترسخ في نفوس الأطفال أن طاعة الأبوين من طاعة الله، فتكفي جملة «أنا اللي جبتك» حتى يتحول العتاب الأبوي إلى عتاب إلهي على العصيان، كما يقول «عزت» في سيرته(5). تبدأ الطاعة في حياة الإنسان عادة مع طاعة الآباء، أو بتعبير «عمرو عزت»:

إننا نولد لآبائنا، امتلاكهم لنا واستئثارهم بنا بدلًا من أن يتركونا لأبوة الطبيعة هو ما يجعلنا أناسًا، واستئثارهم بنا بدلًا من أن يتركوا لآباء آخرين هو ما يجعلنا أبناءهم. في النهاية، ليس لنا ونحن كائنات مولودة للتو، ولفترة طويلة بعدها، أي خيار. عناية الأبوة تمتلكنا وتشكلنا. ولكن ذلك البروز المدهش والغريب للوجود الشخصي وللإرادة يدفعاننا ليس إلى الانطلاق بحرية، ولكن إلى الانصياع للتشكل أمام آباء آخرين، تأخذنا إليهم أقدار أو أهواء أو رغبات أو إرادة غامضة، ليشكلونا بدورهم وهكذا. لتصير أقدارنا وأهواؤنا ورغباتنا وإرادتنا أكثر تركيبًا وتعقيدًا وأكثر إدهاشًا من أن نتجاهلها، وربما أيضًا من أن نعتد بها كثيرًا ونقدسها وكأننا آلهة وجدنا أرواحنا جميلة وحرة وبها إرادة مقدسة ذات جوهر باهر(6) .

هكذا يكبر الأطفال مع عناية الآباء فينشؤون مطيعين لآبائهم رغم أنهم خلقوا بارادة شخصية خاصة بهم. وتتخذ الطاعة أشكالًا أخرى أمام سلطة أخرى أو «آباء آخرين»، ولكن يظل منبتها في الطفولة في ذلك المعنى المقدس للطاعة. تتحول مشاعر الطاعة من طاعة الأبوين، والأب بشكل خاص، إلى طاعة الإله، ثم طاعة ولي الأمر، ثم المدرس، ثم طاعة كل من هو أكبر سنًا، إنها طاعة السلطة بأشكالها المختلفة في النهاية، فتشكل تلك الطاعة الإنسان وتحفر في وعيه ما تريد. طاعة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأبوين هي ما تجعلنا في النهاية مدربين على الطاعة بشكل عام؛ إنها الطاعة الأولى التي تدربنا على الامتثال والخضوع، فينتهي بنا الحال إلى طاعات كثيرة، قد لا نتفق مع معظمها ولكننا نقوم بها مع ذلك.

تبدو قضية الطاعة بالنسبة للراوي في «الغرفة ٣٠٤» قضية غير مفهومة، فهو ما زال يذكر زميله في المدرسة الذي سأل عن ضرورة طاعة الله، وتساءل عن السبب في أن حساب الله لنا إذا كان هو من خلقنا، كما لم يفهم وهو تلميذ في الإعدادي، أي في سنوات التمرد، لماذا عليه أن يطيع الأوامر؟

لهذا فقد بدأ الراوي العصيان على الأب والتمرد عليه بعد بلوغه سن الشباب، ولكنه فعل ذلك على استحياء، فبدأ يبحث عن آباء آخرين ليطيعهم، كأنه لا يستطيع الاستغناء عن الطاعة حتى لو قرر التمرد على الأب. هكذا بدأ الراوي يذهب إلى دروس الشيوخ السلفية مدعيًا أنه يلعب كرة القدم. ومن شيوخ السلفية انتقل إلى جماعة الإخوان المسلمين في الجامعة، الذين كانوا آباء له بشكل ما أيضًا، فقد كانوا قيادات خمسينية وستينية تتابع نشاط الطلاب وتوجههم، كان بهذا الشكل ينتقل من طاعة إلى أخرى، ومن امتثال وخضوع إلى امتثال وخضوع آخر رغم أنه كان يهيأ له أنه يخرج على طاعة الأب.

يكشف «عمرو عزت» في روايته كثيرًا عن الجيل الذي كان حاضرًا وبقوة في ثورة يناير ٢٠١١ ورغبته في التمرد على جيل الآباء والتصرف وفق إرادته هو وليس وفق إرادة «الآباء» أيًا كانت طبيعة هؤلاء الآباء. هذا الجيل الذي قرر الثورة على جيل الآباء هو الذي انضم لحركة «كفاية»، وهو الذي بدأ عصر المدونات كما يكشف «عمرو عزت»، وهو الذي بدا وكأنه انتصر عندما تنحى مبارك عن الحكم، وهو الجيل نفسه الذي حول هذا النصر إلى انسحاق كبير بعد ٢٠١٣، فعاد الأبناء مرة أخرى إلى طاعة الأب، وعاد الآباء مرة أخرى لمحاولات السيطرة على الأبناء، وعادت السلطة لتفرض طاعتها. حاول جيل الأبناء التحرر من الأفكار الراسخة في السياسة والثقافة والدين والتقاليد وبدأ ينتقد الثوابت الأيديولوجية السياسية والناصرية والقومية والإسلامية والليبرالية. ولكن رغم رغبة الراوي الملحة في التمرد على الأب والتمرد على السلطة بشكل عام، لم ينجح جيل الأبناء في التمرد إلى النهاية، فدائمًا ما يتوقفون قبل التمرد التام أو العصيان الكامل أو يتراجعون

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عنه، ليبقى التساؤل عن السبب في ذلك. هل لم يستطع الأبناء التمرد بالشكل الكافي؟ هل كان حبهم للآباء قويًا لدرجة منعتهم من التمرد إلى النهاية وإعلان العصيان، واكتفوا من فعل العصيان «بالاختباء» من الآباء وإخفاء التمرد بدلًا من إعلانه؟ هل بدت لهم الفكرة المحافظة التي يمثلها الآباء - وتمثلها الأيديولوجيات المتعاقبة - جذابة لدرجة أنهم لم يروا فيها "شرًا مطلقًا"، فتراجعوا في النهاية عن هدم هذه الرؤية المحافظة؟ هل تمتلك الأفكار المحافظة جانبًا من حكمة ما تجعل المجتمعات تتشبث بها وتميل إليها؟ كل هذه تساؤلات طرحها الراوي، كما تساءل أيضًا إذا كانت الرؤية المحافظة تمثل رابط الأبوة الذي يربط الإنسان بماضيه، والذي يصعب الفكاك منه، وهل الرؤية المحافظة هي ما تغوي من في السلطة، مهما كانت أيديولوجيته، ليتبناها أول ما يصل إلى السلطة؟ وهل هذا هو السبب في تحول النظم «اليسارية» إلى «نظم سلطوية محافظة" وهي تحاول حماية مكاسب «ثورتيها»؟(7) .

نتساءل ونحن نقرأ رواية السيرة لـ"عمرو عزت» إذا كان الأبناء يطيعون آباءهم بسبب الخوف أو بسبب خليط من الحب والخوف والانبهار والشعور بالحماية والأمان؟ فالراوي كان ابنًا مدللًا من الأب، وهو لا يرى في أبيه صفات سلبية، على العكس، فهو يعترف أن أباه يمتلك عديدًا من الصفات الإيجابية، فهو بالنسبة للراوي "شجاع شهم قوي ونبيل جذاب مغامر وحنون ومغناطيس بشري"(8)، والتمرد على أب بهذه الصفات ليس سهلًا. فكيف تتمرد على من تحمل له كل هذا الإعجاب؟ ولهذا فهو يحسد الآخرين الذين ليس لديهم مثل هذا الأب، لأن لديهم على الأقل «أب قابل للكسر، قابل للتجزئة"(9) فيسهل عصيانه والتمرد عليه. فهل الطاعة هي الوجه الآخر للحب؟ هل لم ينجح الأبناء في ثورتهم على آبائهم ومن يمثل جيل آبائهم في السلطة لعدم قدرتهم على الوقوف في وجه الآباء حبًا أو خوفًا أو احترامًا، أو لأنهم ببساطة تربوا على الطاعة؟ تظل هذه الأسئلة بلا إجابة في عمل «عمرو عزت» الأدبي، وفي الواقع أيضًا.

يرى عالم النفس السويسري «أرنو جروين» Arno Gruen أننا لسنا واعين تمامًا إلى أن الطاعة، التي تعتبر في نسق القيم الإنسانية «فضيلة» تثير الإعجاب، تجعلنا في الواقع عبيدًا لمن يتوقعونها منا(10) . يفترض «جروين» أن التدريب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على الطاعة، أو بمعنى أدق ترسيخ الطاعة داخل أرواحنا وتفكيرنا بهذا الشكل، يبدأ مبكرًا في مرحلة الطفولة. ففي هذه المرحلة، يتدرب الأبناء منذ شهورهم الأولى على طاعة الأبوين، لكن فرض الطاعة يمتد فيما بعد ليشمل طاعة السلطة، أي سلطة، فيرى «جروين» أن إحساسنا بانعدام قيمتنا أمام السلطة هو ما يجعلنا نطيعها ونخضع لها. ويقول إن هذا الشعور تعود جذوره إلى سنوات الطفولة الأولى عندما كنا معتمدين على الكبار لإدراكنا أنهم سبب بقائنا على قيد الحياة، فهم الذين يوفرون الطعام والسكن والأمان. إلا أن بعض الأهل يستغلون خوف الطفل من عدم توفر احتياجاته وخوفه من العقاب البدني أو النفسي أو خوفه من أن يُترك وحده في الحياة بلا عائل، فيحاولون إملاء إرادتهم وأفكارهم على الأطفال وفرض الطاعة المطلقة بدون نقاش أو إقناع، فيطالبون الأبناء بتنفيذ الأوامر فقط لأنها صادرة من الأب أو الأم، وهذا في حد ذاته ترسيخ لمبدأ الطاعة العمياء الذي سوف يستمر مع الطفل عندما يكبر، كما يقول «جروين». وهؤلاء الأشخاص ذوي الشخصيات التي تميل إلى الطاعة المطلقة يصبحون - وفق رأي «جروين» - في فترات الأزمات السياسية والاقتصادية والركود أكثر قابلية للرضوخ للاستبداد، بل وأكثر استعدادًا لاستدعائه أيضًا، ففي هذه الأوقات يسيطر على الناس الخوف من فقدان أسباب الحياة فيتخيلون أن السلطة، بما لها من قوة، ستحميهم وتوفر لهم أسس الحياة، تمامًا كما كانوا يشعرون بضرورة طاعة سلطة الأهل عندما كانوا أطفالًا لأنهم يوفرون لهم أساس الحياة يطيع هؤلاء الأشخاص السلطة آملين ألا تتعرض حياتهم للمخاطر والتهديد، وأن تُلبى احتياجاتهم الأساسية، ولا يدركون غالبًا، أو ليس بمقدورهم الإدراك، أن السلطة كثيرًا ما تستغل هذا الشعور بالامتثال والطاعة لتمرير سياساتها القاسية بدون أن تخشى رد فعل ثوري أو عنيف، فقد امتثل العديد من أفراد الشعب بالفعل وأطاع(11).

لهذا السبب، يؤكد «فروم» أن ليس كل عصيان رذيلة، وليست كل طاعة فضيلة. فاعتبار العصيان رذيلة والطاعة فضيلة من شأنه أن يغفل حالة الجدل الدائم بين الطاعة والعصيان لصالح الإنسان نفسه. فعندما نقرر أن نطيع قانونًا أو مبدأ ما، فإننا نقرر في الوقت نفسه عصيان قانون أو مبدأ مقابل، فطاعتك قوانين سلطات الاحتلال مثلًا تجعلك تعصي قوانين الثورة عليه ومبادئها. وطاعتك أوامر الآباء تجعلك أحيانًا تتخلى عن قوانين حركة الحياة وفرص النضج، والإنسان في هذه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحالة يختار طاعة هذا الأمر أو عصيان الأمر الآخر وفقًا لقناعاته وضميره.

رغم أن „فروم" يقول إن القدرة على العصيان كانت هي بداية تاريخ البشرية، فإنه يتنبأ أيضًا إن هذا التاريخ قد ينتهي ولكن ليس بسبب العصيان وإنما بسبب الطاعة. يتخيل «فروم» أن الإنسان، بما أنه قد تربى على الطاعة، فسوف يطيع في يوم ما أمرًا أصدرته سلطة ما ويقرر أن يضغط على زر لينهي العالم في لحظة. فعندما يقع الإنسان تحت تأثير الكراهية والخوف والطمع والتصورات الخيالية عن السيادة والوطنية والشرف، قد يصبح عرضة لطاعة من يستخدم كل هذه المفردات للتأثير عليه، وفي هذه الحالة لن يتورع عن المشاركة في حروب قد تبيد مناطق بأكملها بما عليها من بشر وحياة(12).

---

3 - Fromm, Erich (2015-09-17T22:58:59). Über den Ungehorsam und andere Essays (German Edition). Edition Erich Fromm. Kindle Edition.

4 - عمرو عزت. الغرفة ٣٠٤: كيف اختبأت من أبي العزيز ٣٥ عامًا. دار الشروق ٢٠١٨. نسخة كيندل. موقع ٢٧.

5 - المرجع السابق. موقع ١١٧.

6 - المرجع السابق. موقع ٣٣٩.

7 - المرجع السابق. موقع ١٦٣٠.

8 - المرجع السابق. موقع ٦٩٩.

9 - المرجع السابق. موقع ٦٩٩.

10 - Gruen, Arno. Wider den Gehorsam pp. 10-11

Gruen, Arno. Wider den Gehorsam (p. 18) - 11

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العالم ينتهي بسبب الطاعة والمجتمعات تتقدم بسبب العصيان

ارتبطت فكرة السيادة الحديثة بنشأة الدولة القومية التي ورثت السيادة بدلًا من سلطة البابا أو الإمبراطور، وهي السلطات التي لم تكن تُنازَع في العصور السابقة. أصبحت السيادة في الدول القومية مرتبطة بالملك أو بمجلس للحكام. وفيما بعد أصبح للدولة القومية السيادة المطلقة في وضع وفرض نظامها القانوني الوضعي الذي حل محل الدين أو الأخلاق، واستقلت كل دولة بتشريعها الخاص وأصبح لها مطلق السيادة عليه، ولا يجوز لأي دولة أخرى أو حتى أي منظمة دولية أخرى التدخل في تعديله. صارت الدولة وهيئاتها من وزراء وقضاة وموظفين تجسيدًا للسلطة الشرعية التي منحها المجتمع الدولي للدولة القومية، وأصبح في كل مجتمع سلطة تمتلك السيادة وتتوقع الولاء المطلق من أفراد المجتمع، ولا يدين الناس في هذا المجتمع بالولاء أو الخضوع إلى أي سلطة أخرى.

تفرض السلطة على من يخضع لها طاعة القوانين التي تشرعها، حتى لو فرضت حالة غير قانونية مثل قانون الطوارئ والأحكام العرفية، فهي تتوقع طاعة التابعين لها في كل الحالات. يعرِّف المفكر السياسي الألماني "كارل شميت" Carl Schmitt الحاكم صاحب السيادة بأنه هو الذي يتخذ القرارات ويصدر الأوامر حتى أنه يستطيع فرض حالة الاستثناء وفقًا للدستور. وحالة الاستثناء هي حالة لا تسري فيها القوانين العادية وتعلَّق، ولكنها في الوقت نفسه امتياز منحه الدستور للحاكم، فتصبح سلطة الحاكم هنا، بتعبير «شميت"، سلطة قانونية في وضع غير قانوني(13).

في مقابل الطاعة والولاء، تتعهد السلطة بحماية الناس، فتسن قوانين لتنظيم علاقات البشر وإدارة حياتهم، ويخضع لها الناس ويلتزمون بها، فعدم الالتزام بالقوانين يؤدي إلى الفوضى. ولكن، وفقًا لـ"كارل شميت" أيضًا، نجد أن هناك حالات معينة تصبح فيها طاعة القوانين موضع شك رغم أنها قوانين سنتها السلطة صاحبة السيادة، ورغم أن الناس ملتزمون بطاعتها رغمًا عنهم، فعندما تتعرض أحد البلاد للاحتلال العسكري، يصبح المحتل هو صاحب السلطة الشرعية التي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تسن القوانين، فالمحتل هو المنتصر وهو الأقوى ويمتلك بالتالي حق السيادة، ومن يملك السيادة يملك سن القوانين ومعاقبة من يخالفها، وفي هذه الحالة، فمن حق المحتل أن يوجه الشرطة المحلية لمراقبة تنفيذ قوانينه في المناطق المحتلة، كما أن له الحق في قمع المقاومة «غير النظامية» بكل وسيلة، كما تلزم سلطة الاحتلال السكان بالانصياع للمراسيم والقرارات العسكرية الصادرة عنها(14). هنا يكون على الناس طاعة قوانين سلطة فرضت نفسها بالقوة عليهم، وفرضت عليهم بالتالي الطاعة، ولنا أن نتساءل عما إذا كان من واجب المواطنين في هذه الحالة طاعة القوانين أم عصيانها؟ وهل عليهم الامتثال لأوامر هذه السلطة أم التمرد والثورة عليها؟ لكن الثورةتعتبر في حالة السلطة المنتخبة شرعيًا والمتوافق عليها من الناس خروجًا عن القانون، فهل ستصبح في حالة الاحتلال خروجًا عن قوانين سلطات الاحتلال وفعلًا إجراميًا أم أنه فعل ضروري في هذه الحالة؟ وهل سينظر الناس لمن يخالفون قوانين المحتل نظرتهم للشخص المجرم عديم الشرف كما ينظرون في الحالات العادية لكل من يخرج عن القانون، أم سيعتبرونه مثالًا للبطولة؟ من المدهش أن القانون الدولي يعتبر أعمال المقاومة الفردية أو الأعمال الانتقامية التي يشنها المقاتلون غير النظاميين على قوات الاحتلال أعمالًا إجرامية(15) ووفقًا لـ"كارل شميت" أيضًا، فإن تجريم هذه المقاومة واعتبارها خروجًا عن القانون هو ما يجعل جيش الدولة المحتلة يتعامل مع المقاومة بصرامة ووحشية ويرد بأعمال انتقامية قاسية، فيعدم أفراد المقاومة بدون محاكمات، ولا يتورع عن احتجاز الرهائن وتدمير المدن إذا ما اشتدت أعمال المقاومة ضد الاحتلال. والمثير للدهشة أن القانون الدولي يعتبر رد فعل جيوش الدولة المحتلة دفاعًا ضروريًا عن النفس ضد «المتمردين» و«الخارجين عن القانون»(16).

لكن الاحتلال مثال فج للسلطة التي فرضت نفسها قهرًا وغصبًا، وهي حالة نادرة اليوم، ومع ذلك، فالعالم مليء بأمثلة لمجتمعات تفرض فيها السلطة أوامرها وقوانينها قهرًا وبلا أي نقاش، رغم أنها قوانين قد تؤدي طاعتها إلى دمار العالم كما يقول «فروم».

عرض في عام ٢٠١٩ مسلسل «تشرنوبل» Chernobyl وهو المسلسل الذي حاز على اهتمام عدد لا بأس به من المصريين وتابعوه بشغف، كتب المسلسل "كريج

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مازين" Craig Mazin وأخرجه «يوهان رينك" Johan Renck. نتابع في هذا المسلسل كارثة انفجار مفاعل "تشرنوبل" في عام ١٩٨٦، ونفهم أن سبب كارثة انفجار مفاعل "تشرنوبل" لم يكن نتيجة عدم تنفيذ الأوامر، وهو ما قد نتوقع أنه حدث، فالأوامر في العادة تصدر للصالح العام، وعدم تنفيذها يضر به. لكن كان الوضع في حالة انفجار مفاعل "تشرنوبل" مختلفًا، فقد انفجر المفاعل بسبب طاعة الموظفين لأوامر رؤسائهم واتباع اللوائح حرفيًا، فنفذوا الأوامر بلا نقاش أو معارضة رغم تشككهم في صحتها، لأن اللوائح والتدرج الإداري والوظيفي تفرض على الموظف الأدنى طاعة رؤسائه، وتوقع عليه العقاب إذا لم يطعهم. وهكذا قام الموظفون - وفقًا لتعليمات وأوامر رؤسائهم - بإجراء الاختبار الدوري للمفاعل رغم أن هذا الاختبار كان يشكل خطرًا كبيرًا عليه، فقطع الكهرباء عن المفاعل - وهو ما كان أساس الاختبار - يضر بمعدلات الأمان ضررًا كبيرًا ويمكن أن يحول المفاعل إلى قنبلة نووية، وهذا ما حدث بالفعل، فقد انفجر المفاعل وفاقت قوته التدميرية قنبلة "هيروشيما" في عام ١٩٤٥. لكن من الواضح أن الموظفين لم يمتلكوا الجرأة والشجاعة الكافية لعصيان الأوامر، فالأوامر تعطى لتنفذ، واللوائح تقضي بأن يخضع الموظفون لقوانين من هم أعلى في التدرج الوظيفي وقراراتهم. وهكذا انفجر مفاعل "تشرنوبل" في أكبر كارثة بيئية في العصر الحديث مخلفًا وراءه قتلى ومرضى ومشوهين ودمارًا في البيئة ما زال مستمرًا إلى الآن.

وُضعت القوانين واللوائح في الأصل من أجل تنظيم وتسهيل وتقنين سير العمل والعلاقات بين الناس وتحديد المسؤوليات، وبالتالي فإن أي خرق للقوانين أو عصيان الأوامر المنصوص عليها في اللوائح يُعاقب وبشدة حتى يحافظ المجتمع على استقراره وتحافظ المؤسسات على انتظام سير العمل فيها. لكننا رأينا أن الطاعة في حالة "تشرنوبل" قد أدت إلى العكس تمامًا، فقد أدّت إلى فوضى وموت وخراب، فهل كان الفعل الصحيح هنا هو الطاعة إذا كانت ستقود إلى الدمار أم كان على الموظفين في المفاعل طاعة واتباع المنطق السليم والفطرة السليمة والقانون الأخلاقي؟ ولكن ماذا كان سيحل بهم لو أطاعوا القانون الأخلاقي؟ هل كان بإمكانهم تجنب تعرضهم للعقاب بسبب عصيانهم الأوامر؟

Telegram:@mbooks90

يتساءل "هوارد زن" Howard Zinn المؤرخ وعالم الاجتماع الأمريكي بدوره عن «ضرورة احترام القوانين» في كل الحالات. فهو يرى أن هناك حالات ينص فيها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القانون على القيام بعمل لا أخلاقي، أو حالات يكون اتباع القانون فيها متعارضًا مع العدل ومناصرًا للظلم، ويتساءل هنا عن ضرورة طاعة القوانين في هذه الحالة ويرى أنه قد يكون من الأفضل الخروج عن القوانين رغم التعرض للعقاب. يثير «زن» هذه التساؤلات في الأساس بسبب قوانين الفصل العنصري في أمريكا التي كانت تحرم على الأمريكيين من ذوي البشرة الملونة دخول المطاعم نفسها التي يدخلها البيض وارتياد الجامعات نفسها أو حتى الجلوس مع الأمريكيين أصحاب البشرة البيضاء في القسم نفسه في المواصلات العامة. فهل كان الاعتراض على هذا القانون أو عصيانه مستحقًا للعقاب أم أن العصيان هنا كان واجبًا أخلاقيًا واحترامًا للكرامة الإنسانية التي تهينها قوانين الفصل العنصري؟ يشير «زن»، بالإضافة إلى قوانين الفصل العنصري، إلى واقعة الاعتراض الشعبي الكبير على حرب فيتنام والاعتصامات التي قام بها الأمريكيون لإنهاء الحرب، ويتساءل بدوره عما إذا كان الاعتصام - وهو فعل يعاقب عليه القانون الأمريكي - هو ما يشكل الخطر الأكبر على المجتمع الأمريكي، أم أن الحرب في فيتنام هي الأكثر بشاعة وهي التي تهدد سلام واستقرار المجتمع الأمريكي الذي كان يستقبل يوميًا عديدًا من أبنائه في توابيت، ناهيك عن آلاف القتلى من الفيتناميين والقرى التي أحرقت الحرب أطفالها ونساءها وحيواناتها؟ فهل يعتبر عصيان وخرق القانون الذي يجرم الاعتصام خطرًا على المجتمع مساويًا للخطر الذي تشكله الحرب التي لم يجرمها القانون؟

يكتب «هوارد زن» أن التدخل الأمريكي في فيتنام شهد تصعيدًا دراميًا في عام ١٩٦٥، وتعرض المعارضون لهذا التدخل العسكري من الشباب الذين رفضوا الامتثال لاستدعائهم للتجنيد للمحاكمات، فمثل أكثر من ثلاثة آلاف معارض للحرب أمام المحاكم بسبب عدم تنفيذهم أمر الاستدعاء واعترضوا عليه علانيةً، وهو ما اعتبرته الحكومة الأمريكية خرقًا للقانون وعصيانًا مدنيًا يستوجب المحاسبة(17). نشر «زن» في عام ١٩٦٨ كتيبًا يشرح فيه أهمية العصيان المدني في بعض الحالات وضرورته، كما يشرح الحالات التي يصير فيها عصيان القانون واجبًا وضرورة أخلاقية. باع هذا الكتيب عندما نشر أكثر من سبعين ألف نسخة، وأصبح أحد أهم المراجع التي يعود إليها كل من يقرر اللجوء إلى العصيان المدني(18).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يقتبس «هوارد زن» في بداية كتابه مقولة لـ"هنري دافيد ثورو» Henry David Thoreau، أحد الكتاب الأمريكيين الداعين إلى إنهاء العبودية في القرن التاسع عشر، والذي يصف استدعاء الناس للحروب بالقانون بقوله:

„إحدى النتائج الشائعة والطبيعية المترتبة على الاحترام غير المبرر للقانون تتمثل في أنك يمكن أن ترى طابورًا يضم الجنود والكولونيلات والقادة وضباط الصف والأفراد والحاملين للمتفجرات: يسيرون كلهم متجهين إلى الحرب عبر الوديان والتلال في نظام مثير للإعجاب، مع أن الحرب تتعارض مع حسهم السليم وضمائرهم، فلا تثير مسيرتهم إلا الفزع وتجعل القلب ينتفض خوفًا»(19).

واجه المعترضون على حرب فيتنام أحكامًا بالسجن تصل إلى خمس سنوات بسبب «إثارتهم للاضطرابات والقلاقل»، وذلك برغم أن الدستور الأمريكي والقانون يكفلان حرية التعبير والتجمع السلمي بشرط عدم الإضرار بالآخرين. لكن القضاة الأمريكيون اعتبروا قيام الشباب بحرق أمر الاستدعاء للتجنيد علانية وتجمعهم وتنظيمهم لمؤتمر صحفي أمورًا تضر «بالصالح العام" في الولايات المتحدة، لأنها أفعال تشجع آخرين على عدم الامتثال لأوامر التجنيد والتخلف عن المشاركة في الحرب، كما أن تنظيم المؤتمرات الصحفية المعارضة للسياسات الأمريكية يشوه صورة البلاد من وجهة نظرهم.

ورغم العقوبات التي فرضها القضاء الأمريكي على عصيان القانون في تلك الواقعة تحديدًا، نجد أن عدم طاعة القانون في فترات بعينها في التاريخ الأمريكي كان هو ما دفع بالولايات المتحدة للأمام في عدد من القضايا الإنسانية، فعلى سبيل المثال، قام الأمريكيون بخرق القانون والدستور البريطاني الاستعماري للحصول على استقلالهم في القرن الثامن عشر، كما قاموا في القرن التاسع عشر بأفعال وأنشطة ضد العبودية التي كانت آنذاك مقننة وكان الاعتراض عليها يعتبر خرقًا صريحًا للدستور الأمريكي(20). ففي القرن التاسع عشر، كان الجيش الأمريكي يرد بقسوة على حركات تمرد العبيد في أمريكا، لأنها من وجهة نظر القانون الأمريكي حركات تمرد وخروج على القانون، فحكم مثلًا على «جون براون» John Brown، الأمريكي المناهض للعبودية، بالشنق في محاكمة كانت تعتبر آنذاك محاكمة قانونية وجرت وفق القانون الأمريكي الذي كان يعتبر كل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من يناهض العبودية «مجرمًا» و«مخالفًا للقانون"(21). وكان القانون الأمريكي ينظر بالتالي إلى كل من يشارك في حرب العصابات المساندة لحقوق العبيد أو يساعد العبيد الفارين على التحرر من «أسيادهم» مجرمًا. فالقانون الأمريكي آنذاك كان يعتبر "الأسياد»أصحاب الحق المطلق في السيطرة على العبيد والمتحكمين في حياتهم وأجسادهم باعتبارهم ملكية خاصة، فكان كل من يساعد العبيد على الهروب يُعامل كأنه تعدى على «ملكيات» الآخرين الخاصة.

يشير "هوارد زن" في كتاب آخر له بعنوان "التاريخ الشعبي للولايات المتحدة الأمريكية» إلى حرب الاستقلال الأمريكية التي قام فيها بعض الأمريكيين بمخالفة صريحة للقانون البريطاني الحاكم في الولايات المتحدة آنذاك. فقد انضم كثيرٌ من الأمريكيين في القرن الثامن عشر إلى الجيش القاري الذي شكّله المستوطنون البِيض من أجل الاستقلال عن التاج البريطاني لأنهم تململوا من ارتفاع الضرائب التي كانت تفرضها إنجلترا على مستعمراتها في أمريكا. وكان القانون البريطاني السائد آنذاك في الولايات الأمريكية يعتبر هذه الدعوة إلى الاستقلال تمردًا وعصيانًا، ولم يكن الداعون إلى الاستقلال من العبيد، بل كانوا من المستوطنين البِيض الذين رؤوا في الضرائب التي تفرضها بريطانيا عليهم ظلمًا كبيرًا، فامتنعوا عن تزويد بريطانيا بالمنتجات الزراعية لأنها كانت تشتريها منهم بثمن بخس، حتى إن «وليام بيركلي» William Berkeley حاكم فرجينيا في منتصف القرن السابع عشر، علّق على هذا الوضع الغريب للمستوطنين البِيض آنذاك قائلًا:

„لا نملك إلا أن نعبر عن سخطنا على أن ينزل الفقر الشديد بأربعين ألفًا في سبيل إثراء ما يزيد قليلًا عن أربعين تاجرًا، هم المشترون الوحيدون لما ننتجه من تبغ ويحددون السعر الذي يحلو لهم، وبوصوله إلى هنا، يبيعونه بِالسعر الذي يحلو لهم وذلك مقابل دفع أجور لأربعين ألفًا من الخدم، وهي أجور زهيدة تقل عما ينفقه مالكو العبيد»(22).

كانت سلسلة القهر في المستعمرات الأمريكية معقدة للغاية، فقد كانت الحكومة الإنجليزية تستغل المستوطنين البِيض، والمستوطنون البِيض يستغلون بدورهم الهنود الحمر والخدم من البِيض أيضًا في العمل ساعات طويلة بأجور زهيدة، أما العبيد فكانوا يعملون بالسخرة. وفي ذلك الوقت، كان عدد الفقراء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من الأمريكيين البِيض في تزايد مستمر، واحتكرت طبقة صغيرة من الأغنياء الثروة. كانت المستوطنات مجتمعات «طبقية متصارعة"، وهذه حقيقة طُمست في كتب التاريخ التقليدية كما يقول «هوارد زن»، وقد طُمست لصالح التأكيد والتركيز على صراع المستوطنين الأمريكيين الخارجي ضد إنجلترا الذي أدى إلى الثورة الأمريكية وحرب الاستقلال(23). ورغم أن أمريكا حصلت في النهاية على استقلالها عن بريطانيا، فإن هذا الاستقلال لم يولد من خلال «صراع بين حر وعبد، سيد وخادم، مالك ومستأجر، غني وفقير»(24) كما لم ينل العبيد حريتهم بعد الاستقلال، ولم تتحسن حياة الخدم في بيوت الأثرياء الذين كان هدفهم الوحيد هو الاستيلاء على الأراضي والأموال والسلطة السياسية ونقلها من أيدي البريطانيين والموالين للإمبراطورية البريطانية إلى أيديهم، فقد كان الصراع منحصرًا بين المستوطنين البِيض الأثرياء وبين الإنجليز. اعتبرت القوانين البريطانية، وهي القوانين السارية في الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك، ثورة الأمريكيين المنخرطين في مقاومة مسلحة في حرب الاستقلال عن إنجلترا أعمال شغب وتمرد، واعتبرت الحكومة البريطانية الثوار عصاة قاموا بأعمال ترقى إلى مستوى الخيانة. ورغم ذلك، فقد كان هذا التمرد وهذا الخروج عن القانون السبب الرئيسي في ظهور الولايات المتحدة كدولة مستقلة عن التاج البريطاني.

يتطرق فيلم «الوطني» The Patriot لهذه القضية، قضية الاستقلال عن التاج البريطاني، ويناقش فكرة الطاعة والوطنية والخيانة. أُنتج الفيلم في عام ٢٠٠٠، وأخرجه «رولاند إمريش" Roland Emmerich ولعب دور البطولة فيه كل من „ميل جيبسون» Mel Gibson و"هيث ليدچر" Heath Ledger، و»جولي ريتشاردسون» Joely Richardson. نرى في الفيلم التعارض في المواقف بين الأمريكيين الذين قرروا الحرب ضد التاج البريطانيى والأمريكيين الذين رفضوا الاشتراك في الحرب. فمن قرر الاشتراك في الحرب من أجل حصول على الاستقلال، كان مدركًا أنه يخرج على القانون البريطاني، أما الأمريكيون الذين قرروا عدم الاشتراك فقد كانوا في الواقع من المقتنعين بضرورة الامتثال لقوانين الإمبراطورية البريطانية السارية. كانت الدعوات التي تنادي بإعلان „أمة أمريكية" مستقلة عن بريطانيا قد بدأت تتعالى في القرن الثامن عشر، ولكن لم يكن جميع الأمريكيين ينظرون إلى أنفسهم آنذاك كأمة مستقلة، وإنما كانوا يعتبرون أنفسهم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رعايا بريطانيين. فنرى في الفيلم على سبيل المثال أحد هؤلاء الداعين إلى الاستقلال وهو يطالب ولاية جنوب كارولينا بالانضمام إلى «الأمة الأمريكية» والجيش القاري لمحاربة الجيش البريطاني، ولكن أمريكيًا آخر مواليًا لبريطانيا رد عليه قائلًا إنه لا وجود لهذه الأمة، وإن مجرد استعمال وصف «الأمة الأمريكية هو خيانة عظمى». كان كابتن "بنچامين مارتين» (قام بدوره ميل جيبسون) أحد من عارضوا الدخول في حرب ضد بريطانيا، ليس لأنه يعتبر نفسه بريطانيًا ولا لأنه كان مواليًا لبريطانيا، ولكن لأنه خدم قبل ذلك في الجيش البريطاني في حربه ضد فرنسا في أثناء الحرب الفرنسية والهندية في عام ١٧٥٤، وأدرك، بوصفه جنديًا نظاميًا سابقًا، كيف سيكون مسار الحرب التي ستدور في هذه الحالة بين جيش نظامي وأفراد المقاومة. كان يعلم أن الحرب في هذه الحالة ستكون حربًا شرسة وإنها ستطول الأمريكيين في بيوتهم ومدنهم. وتنبأ أن الحرب هذه المرة لن تكون على الحدود فقط، ولكنها ستكون بين الناس ووسط البيوت، وسوف يراها الأطفال بأعينهم ويختبرونها بأنفسهم. وقد تحققت نبوءة "بنچامين مارتين" بالفعل، فقد تعامل الجنود والضباط البريطانيون مع الأمريكيين الداعين إلى استقلال الولايات الأمريكية بلا شرف، فحُرقت البيوت، وقُتل المدنيون، وأُعدم المقاتلون الأمريكيون بلا محاكمات، فقد كان البريطانيون ينظرون إلى هذه الحرب من وجهة نظر القانون البريطاني، أي أنها كانت في نظرهم تمردًا وعصيانًا وخيانة يستحق من اشترك فيها ومن تستر على المشترك فيها الرد العنيف. أفراد المقاومة المسلحة أو أفراد الجيش القاري في نظر البريطانيين ليسوا "مقاتلين" في جيش نظامي، ولا جنودًا يقاتلون من أجل قضية عادلة، وإنما هم مليشيات قررت العصيان وانضم لهم مدنيون، ولذلك أصبحوا من وجهة نظر بريطانيا مجرمين.

يعلق «كارل شميت" على وضعية أفراد المقاومة الشعبيةّ أو المنخرطين في حرب العصابات أو المقاتلين اللانظاميين (الپارتيزان)، فيقول إن وضعهم وفق قانون الحرب الكلاسيكي هو وضع المجرمين نفسه:

„إننا نلحَظُ أنه كلما كان الجيش النظامي منضبطًا بحزم، وكلما استطاع التمييز بشكل صحيح بين ما هو عسكري وما هو مدني، وخصّ العسكريين من الجبهة الأخرى وحدهم دون المدنيين بالعداء، أصبح أكثر حساسية وتوترًا إذا انضم بعض المدنيين الذين لا يرتدون الزي العسكري إلى جبهة الأعداء، وانخرطوا في الحرب.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هنا يردُّ الجيش بأعمال انتقامية قاسية، والإعدام بدون محاكمات، واحتجاز الرهائن، وتدمير المدن، ويكون هذا كله بمثابة دفاع ضروري عن النفس ضد الحيل الخبيثة والخيانة...كان هذا كله نتيجة منطقية نشأت تلقائيًا عن منطق قانون الحرب الأوروبي الكلاسيكي الذي يفرّق بين ما هو عسكري وما هو مدني، وبين المقاتلين وغير المقاتلين، هذا القانون الذي استدعى مقدرة أخلاقية نادرة فرضت عدم عدّ العدو مجرمًا بطبيعته»(25).

ووفقًا لهذا القانون الكلاسيكي، يعتبر كل من هو غير عسكري وقرر الانخراط في المقاومة مجرمًا وخائنًا، بينما يعامل أفراد الجيش النظامي - حتى لو كانوا يقاتلون على الجبهة الأخرى - وفق شرف الحرب وقانونها. أما المقاتلون غير النظاميين، فعليهم أن يتحملوا المعاملة العنيفة وغير الشريفة. وبالفعل، فقد اختبر «الكابتن مارتين» انعدام الشرف في التعامل مع المقاومة الأمريكية عندما قتل ضابط بريطاني ابنه الذي لم يتعدَ الخامسة عشر من عمره. لم يصدق الأب أن بإمكان ضابط في الجيش النظامي قتل ولد صغير لأن هذا الفعل ليس من "قواعد الحرب" في رأيه، ولكن الضابط البريطاني مقتنع أن قواعد الحرب لا تسري على أفراد المقاومة غير النظامية ولا على المتمردين، ولا على من يدافعون عنهم. تسري قواعد الحرب وعدم قتل الأسرى أو الجرحى فقط على أفراد الجيوش النظامية، والمقاومة الأمريكية لم تكن جيشًا نظاميًا يتبع دولة لها سيادة، وإنما كانت عملًا ضد القانون من وجهة نظر السلطة البريطانية، والتي اعتبرت أفراد المقاومة الأمريكية والجيش القاري جنودًا وأفرادًا منقلبين على الجيش النظامي البريطاني. ولهذا، عندما انضم "الكابتن مارتين» إلى المقاومة وأسر بعض أفرادها من قبل الجيش البريطاني، لجأ إلى الحيلة حتى يحرر زملاءه، فهو يعرف أن الأسرى من المقاومة لا يعتبرون في عرف الجيش البريطاني أسرى، وإنما مجرمين، وهذا ما أخبره به بالفعل أحد الضباط الإنجليز عندما اقترح عليه تبادل الأسرى من الطرفين، فقد اعترض الضابط الإنجليزي على أن يطلق وصف «أسرى» على أفراد المقاومة الأمريكية، وقال إنه لا يحتجز أسرى، ولكنه يحتجز مجرمين.

هذه الحرب الأمريكية ضد بريطانيا كانت إذن خرقًا وعصيانًا لقوانين بريطانيا في القرن الثامن عشر. ولكن كما ذكرت من قبل، فهذا العصيان هو الذي جعل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

استقلال الولايات المتحدة الأمريكية ممكنًا، وما اعتبره البريطانيون «خيانة» هو ما أدى إلى ظهور الأمة الأمريكية كما نراها اليوم. فهل ذكرت كتب التاريخ أن مقاومة الأمريكيين كانت آنذاك عصيانًا وأن حرب الاستقلال كانت خيانة، أم اعتبرها المؤرخون بعد مرور مئات السنين ثورة ولها مطالب عادلة؟ وهل تُعتبر أي مقاومة ضد المحتل ومن أجل الاستقلال عصيانًا وخيانة؟

---

13 - Geulen, Eva. Giorgio Agamben zur Einführung (German Edition). Junius Verlag. Kindle Edition. Location 880

14 - كارل شميت. نظرية الپارتيزان. استطراد حول مفهوم السياسي. نقله إلى العربية: هبة شريف. حرره وراجعه: أحمد عبد الفتاح. مدارات للأبحاث والنشر. القاهرة ٢٠١٩. ص. ٤٤ – ٤٦.

15 - كارل شميت. نظرية الپارتيزان. مرجع سابق. ص. ٢٠

16 - المرجع السابق. ص. ٥٧.

17 - Zinn, Howard. Disobedience and Democracy: Nine Fallacies on Law and Order (٢٧ Kindle Location). Kindle Edition.

18 - Ibid. Kindle Location ٣٠.

19 - Ibid. Kindle Location ٣٧.

20 - Ibid. Kindle Location ٧٠.

21 - انظر. هوارد زن. التاريخ الشعبي للولايات المتحدة. ترجمة شعبان مكاوي. المركز القومي للترجمة. الطبعة الثانية. القاهرة ٢٠٠٩. الفصل الثالث.

22 - هوارد زن. المرجع السابق. ص. ٨٧.

23 - هوارد زن. المرجع السابق. ص. ١٠٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

24 - المرجع السابق. ص. ١٠٠.

25 - كارل شميت. نظرية الپارتيزان. مرجع سابق. ص. ٥٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تربينا على أن الطاعة فضيلة

كل مقاومة وكل ثورة على السلطة القائمة مجرَّمة في واقع الأمر وفق قوانين السلطة الحاكمة بالضرورة، لأنها مقاومة للسلطة التي سنت القوانين السارية وشرَّعتها. ونحن قد تربينا على أن طاعة القانون واجبة والامتثال للسلطة أمر لا مفر منه، فنتقبل بالتالي كل عقاب على مخالفة القانون لأنه عقاب قانوني بدوره. ولعل هذا العقاب «القانوني» هو ما يجعل الناس تمتثل للقوانين مهما كانت غير عادلة، ومهما بدت ظالمة أو غير مفهومة. ولكن ماذا لو تعارض القانون مع الأخلاق؟ ماذا لو كانت النتائج المترتبة على طاعة القوانين أسوأ بكثير من النتائج المترتبة على عصيانها؟ ألم نرى في حادثة "تشرنوبل" مثالًا على النتائج المدمرة لطاعة القانون؟ ألم يكن الامتثال لأوامر التجنيد في حرب فيتنام أسوأ بكثير من عصيان أوامر الاستدعاء للتجنيد؟ ولنسأل السؤال بشكل آخر: إذا كانت طاعة القوانين واجبة وضرورية حتى لو كانت تتعارض مع الأخلاق، فلماذا إذن حوكم جنرالات النازية وحراس معتقلاتها باعتبارهم مجرمي حرب؟ ألم يكونوا يطيعون قوانين الدولة النازية وأوامرها وينفذونها وهم يقومون بتلك الجرائم؟ ألم تكن قوانين الدولة النازية هي التي ألزمتهم بذلك؟ ألم يكن رفضهم تنفيذ تلك الجرائم يعتبر آنذاك خرقًا لقوانين الدولة النازية وعصيانًا يستدعي مثولهم أمام المحاكم النازية؟

تلقي رواية „القارئ" للكاتب الألماني برنهارد شلينك Bernhard Schlink الضوء على هذه المعضلة: معضلة طاعة القانون أو عصيانه في أثناء فترة النازية. تحولت الرواية إلى فيلم من إخراج „ستيفن دالدري" Stephen Daldry وبطولة «كيت وينسلت" Kate Winslet، و«رالف فينس» Ralph Fiennes و«دافيد كروس» David Kross وأنتج عام ٢٠٠٨. تدور الرواية حول قصة حب بين فتى لم يبلغ السادسة عشر بعد و«هانا» بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أي في نهاية الخمسينيات. «هانا» امرأة تخطت الثلاثين بعدة سنوات. والصبي الواقع في حبهامراهق صغير. إنها علاقة غير متكافئة ومريضة يشعر معها الصبي في كثير من الأحيان بالمذلة، لكنه لا يستطيع التخلي عن هذه العلاقة رغم ذلك. تختفي «هانا" فجأة من حياة الصبي ويبحث عنها في كل مكان بلا جدوى، ولا يعثر عليها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلا بعد سنوات كثيرة، في نهاية الستينيات، عندما التحق بالجامعة وأصبح طالبًا يدرس القانون، فقد تفاجأ بها في إحدى جلسات محاكمة النازية التي كان يحضرها مع زملائه ضمن أحد المشروعات البحثية المكلفين بها. هنا يرى الصبي - الذي أصبح شابًا - «هانا» في صورة أخرى غير صورة الحبيبة التي ترسخت في وعيه وهو فتى، فهي هنا متهمة ماثلة أمام المحاكمة، ويعرف أنها تحاكم لأنها كانت مسؤولة عن حراسة أحد المعتقلات النازية بالقرب من مدينة „كراكوف" البولندية وتسببت في موت عدد من النساء اليهوديات المعتقلات في أثناء ترحيلهن من معسكر لآخر مع نهاية الحرب. ففي ذلك الوقت كانت نهاية الحرب وشيكة، وكانت قوات الحلفاء تشن هجمات عنيفة على المناطق التي احتلتها ألمانيا. فبدأ النازيون في ترحيل المحتجزين والمحتجزات في معسكرات الاعتقال من الأماكن التي تتعرض لهجوم الحلفاء. وفي أثناء الترحيل توقفت «هانا» والحارسات الأخريات لقضاء الليل في إحدى الكنائس ليتابعن طريقهن في اليوم التالي. ولكن المسؤولين الأعلى في الرتبة كانوا قد أدركوا أن الحرب تنتهي، وأنها تنتهي في غير صالح ألمانيا، فهرب منهم من استطاع، وترك كثيرون منهم مواقع خدمتهم دون ترتيب مسبق. هكذا أصبحت «هانا» والحارسات الأخريات الأقل في الرتبة العسكرية وحدهن مع المعتقلات بدون أوامر واضحة من قادتهن ولا يملكن وسيلة اتصال معهم بعد أن هرب معظمهم، ولهذا، فعندما اندلع حريق في الكنيسة وقعت الحارسات في حيرة، فقد كان يقال لهن ويشدد عليهن دائمًا إن وظيفتهن الأساسية هي منع المعتقلات من الهروب، وإذا حاولن ذلك فواجبهن هو إطلاق الرصاص عليهن. وكان فتح أبواب الكنيسة المشتعلة لإنقاذ المعتقلات يعني بالنسبة لأولئك الحارسات توفير فرصة للهروب، ولأن اتخاذ مثل ذلك القرار يعتبر مسؤولية كبيرة، فضلت الحارسات انتظار أن يرد أمر واضح من قائد أعلى حتى لا يتعرضن للمحاسبة، ولكن لم يكن هناك أحد يجيب على اتصالاتهن ولم يكن هناك قادة تتخذ الأوامر بدلًا منهن. فقررت «هانا» الالتزام باللوائح والقوانين العسكرية بصرامة وألا تسمح للمعتقلات بالهروب، وقررت ألا تفتح أبواب الكنيسة المشتعلة. تعاملت «هانا» مع المعتقلات بالمنطق نفسه الذي تعامل به «أدولف أيشمان» Adolf Eichmann - القائد النازي الذي كان مسؤولًا عن معسكرات الإبادة في فترة النازية - مع المعتقلين اليهود. كان «أيشمان» رئيسًا لقوات العاصفة النازية، وكان

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في الوقت نفسه المسؤول الأول عن اعتقال اليهود ونقلهم إلى معسكرات الإبادة في ألمانيا. كان موظفًا مثاليًا لأنه يطيع الأوامر. ففي أثناء محاكمته التي جرت في اسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية، واتهم فيها بجرائم الحرب التي ارتكبها في حق المعتقلين في معسكرات الإبادة، أصر «أيشمان» حتى النهاية أنه لا يرى نفسه مسؤولًا عن أي جرائم، فقد كان «مطيعًا لأوامر قادته وقد تربى على أن الطاعة فضيلة»(26). ورددت «هانا» أثناء محاكمتها ما قاله «أيشمان» نفسه تقريبًا عن الطاعة. فهي لم تفهم لماذا يعتبر عدم التصرف انتظارًا للأوامر العليا جريمة؟ وسألت القاضي عما كان سيفعله آنذاك لو كان مكانها(27). ماذا كان سيفعل إذا كانت وظيفته مثلها هي طاعة أوامر القادة وتنفيذها لمنع المعتقلات من الهروب؟ وماذا كان سيفعل في تلك اللحظة التي لم تجد فيها أحدًا من القادة؟ ألم يكن عليها في تلك الحالة أن تنفذ القانون بشكل حرفي وتمنع المعتقلات من أية فرصة للهروب؟ ولو كانت تصرفت من تلقاء نفسها وفتحت أبواب الكنيسة للمعتقلات، ألم يكن ذلك كفيلًا بتعريضها للمساءلة والمحاكمة لعدم انتظارها أوامر رؤسائها لو لم تخسر ألمانيا الحرب؟

يتساءل «برنهارد شلينك" في روايته عن الامتثال والطاعة وعن خطيئة الذين قرروا الامتثال للقوانين. لكنه لا يريد أن يحاكم الناس من منظور أخلاقي، فهو لا يصل إلى رأي قاطع نهائي فيما يخص فترة النازية بل يتركنا مع الأسئلة لنجاوب نحن عليها: فماذا يمكن أن يفعل الإنسان إذا فُرض عليه الامتثال لقوانين متعارضة مع العدل والأخلاق؟ هل كان الممتثلون لقوانين النازية مجرمين بالفعل، أم أنهم كانوا يقومون بوظيفتهم بلا تصور عن المسؤولية الأخلاقية والعبء الأخلاقي؟ إنها أسئلة ما زالت مطروحة، خاصة عندما تستخدم السلطة المستبدة أو سلطات الاستعمار الموظفين في الدولة لتنفيذ القانون. فماذا سيكون حال هؤلاء إذا رفضوا تطبيق القانون؟ ألن يكونوا في هذه الحالة متمردين وخارجين على القانون ومعرضين للعقوبة؟ إنه وضع شائك، خاصة وأن القانون ليس في صالحهم في كل الأحوال، فاذا عصوا القانون أصبحوا مذنبين في نظر الدولة التي تصدر قوانين تتعارض مع الأخلاق، وإذا نفذوا القانون أصبحوا متهمين أخلاقيًا في نظر آخرين، بل وقد تحاكمهم الأجيال القادمة بعد زوال الحكم المستبد أو الاستعماري. لذا يتساءل أستاذ القانون بجامعة لندن، «دينيس لويد" Dennis Lloyd، في كتابه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

«فكرة القانون» عن حال القضاة الذين حاكموا مجرمي الحرب النازيين في محاكم "نورمبرج" الشهيرة. فهل كان بإمكان هؤلاء القضاة محاكمة مجرمي النازية في أثناء فترة النازية؟ هل كان بإمكان هؤلاء القضاة رفض محاكمة من تراه الدولة النازية خائنًا؟ هل كان بإمكانهم رفض تطبيق القانون والحكم على المعارضين بالسجن والاعتقال؟ فلو رفض هؤلاء المحاكمون على جرائم الحرب الامتثال لقوانين النازية كانوا سيحاكمون ويعاقبون بلا شك من قبل سلطة الدولة النازية، ولكنهم حوكموا وعوقبوا بعد زوال الدولة النازية بسبب امتثالهم لقوانينها(28).

في واقع الأمر، كان على «هانا « - كما كان على «أيشمان» أيضًا - الاختيار بين طاعة القانون وبين الفطرة السليمة، وكان عليهما بالتأكيد الانحياز للضمير الأخلاقي. لكن الدول تفرض على مواطنيها طاعة القوانين، حتى لو تعارضت مع حسهم الأخلاقي السليم. في تلك الأثناء، كانت قوانين الدولة النازية هي السارية، وعدم طاعتها كان سيجعل كلًا من „هانا» و»أيشمان» عرضة للمحاكمة. لكن، وهنا المفارقة، فقد حوكم الاثنان بعد انهيار الدولة النازية وزوالها، بسبب طاعتهما للقوانين السارية في ألمانيا النازية وليس بسبب عصيانها.

حوكمت „هانا"، الشخصية الخيالية في رواية متخيلة أمام محكمة متخيلة أيضًا، وحوكم «أدولف أيشمان» أمام محكمة حقيقية. وأدين الاثنان وفق قوانين الدولة الألمانية الجديدة بعد تجريم قوانين النازية التي كانا يتصرفان وفقًا لها، فهل كانت الطاعة فضيلة فعلًا كما قال «أيشمان»، أم أن عدم الطاعة في حالتيّ «هانا» و"أيشمان» هي الفضيلة التي تستدعي الإشادة بها؟ ولماذا حوكم «أدولف أيشمان» رغم أنه كان من المواطنين „الصالحين" الحريصين على الامتثال لقوانين الدولة؟ ولو كانت السلطة في ألمانيا أي شيء غير نازية كان سيطيعها بالتأكيد. تجعلنا محاكمة «أيشمان» نفكر في إعادة النظر في مفهوم «المواطن الصالح» المطيع للسلطة: هل هو المواطن الذي يطيع القانون بكل أشكاله وفي كل الحالات، حتى لو كانت قوانين ضد الإنسانية، أم هو المواطن الذي يتبع فطرته السليمة حتى لو كانت ضد قوانين الدولة؟

وُضعت القوانين في واقع الأمر من أجل خدمة المجتمع حتى لا ينزلق إلى الفوضى، ولكن ماذا سيكون الحال إذا كانت هذه القوانين نفسها تؤصل للشرور

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتنشر الظلم كما حدث ورأينا في حالة الدولة النازية وفترة الفصل العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية؟

ربما الأجدر بنا هنا أن نتساءل عن الطريقة التي يجب على الإنسان أن يتصرف بها إذا ما تعارض المجالان: مجال القانون ومجال الأخلاق، ولا بد أن نتساءل عن القانون الذي يجب على الإنسان الامتثال له في هذه الحالة، ونفكر متى سينزل العقاب في الحالتين: إذا ما خالف القانون الأخلاقي وخضع لقانون السلطة، أو إذا خالف قانون السلطة منتصرًا للقانون الأخلاقي؟ وبالتأكيد سنتساءل أيضًا عما إذا كان الإنسان يعاقب إذا خالف ضميره الأخلاقي، أم أن مخالفة القانون الأخلاقي لا تعاقب على الأقل في هذه الدنيا؟

---

26 - كريستا فولف. نموذج طفولة. ترجمة هبة شريف. دار شرقيات. القاهرة ١٩٩٩. ص. ٢٤٤.

27 - Schlink, Bernhard. Der Vorleser (German Edition) (p. 107). Diogenes Verlag AG. Kindle Edition.

28 - دينيس لويد. فكرة القانون. تعريب سليم الصويص. مراجعة سليم بسيسو. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. نوفمبر ١٩٨١. ص. ٩٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من يضع القانون؟

يشرح "دينيس لويد" فكرة القانون ويقول إنها فكرة قديمة قدم البشرية نفسها، وإن حتى المجتمعات البدائية والنائية كان بها مجموعات من المعايير التي تنظم سلوك الأفراد ويلتزمون بها(29). والقانون في هذه المجتمعات هو مجموعة من الأعراف تناقلتها الأجيال وألفها الناس. ثم أصبحت السلطة في المجتمعات ما قبل الحديثة سلطة مستمدة من الإله، وكان الناس يطيعون الحكام ذوي السلطة الإلهية استنادًا إلى إيمانهم الغيبي بالإله وأوامره، فيطيعون من يمثله على الأرض. وبعد أن ظهرت فكرة الدولة الحديثة والسيادة والقوانين الوضعية، أصبح القانون يشرع ويسن من قبل السلطة ومؤسساتها، وتسند السيادة في الدول الحديثة إلى فكرة السلطة التي من حقها وضع القانون، حيث يطيع الناس القانون انطلاقًا من الالتزام الأخلاقي بالسلطة الشرعية التي وضعته، وتكتسب السلطة شرعيتها من توافق مواطني الدولة حولها واختيارهم لها، وهذا الاختيار أو هذا التوافق هو أساس الالتزام الأدبي تجاه القوانين مهما بدت متعارضة مع المصلحة الذاتية(30). هكذا أصبح احترام قانون الدولة أو السلطة والخضوع له هو الاتجاه السائد في العصر الحديث، وهو الرأي نفسه الذي نجده في أفكار فلاسفة العالم الحديث، مثل «توماس هوبز» Thomas Hobbes الذي يؤكد على أهمية الامتثال للقوانين، كما يرى «هيجل» أيضًا أن الدولة لها تفوق أخلاقي مطلق على الفرد.

انقسمت الآراء عن القانون بين مؤيد لفكرة سلطة القانون المطلقة وأهميتها وضرورتها، وبين من يرى أن القانون في حد ذاته يمكن أن يتحول إلى شر كبير إذا وقع في يد سلطة مستبدة وظالمة. فهناك من يقول إن الإنسان تتنازعه طبيعتان: طبيعة خيرة وأخرى شريرة، وإنه من الضروري أن تُسن القوانين وتطبق بصرامة حتى نكبح جماح الطبيعة الشريرة في الإنسان التي يمكن أن تدمر النظام الاجتماعي للبشر(31). ولكن من ناحية أخرى، ظهر في كل العصور مفكرون رفضوا سلطة القانون القمعية، لأنهم مؤمنون أن الإنسان خير بطبيعته، ويؤكدون على ذلك بأن حياة الإنسان البدائية كانت مثالًا لمجتمع لا وجود فيه للقانون بشكله السلطوي القمعي، وأنها كانت حياة طيبة رغم ذلك وخالية من المشكلات، لكن يبدو أن هؤلاء المفكرين ينظرون إلى عصور الإنسانية البدائية نظرة مثالية إلى حد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كبير، ويستندون إلى تصور خيالي غير واقعي. ففي واقع الأمر، كانت حياة الإنسان محكومة منذ البداية بقوانين تنظمها، حتى في تلك العصور الأولى، ولكنها لم تكن تتخذ شكل القانون الذي نراه اليوم في العالم الحديث(32). لكننا إذا نظرنا إلى الديانات والأساطير على سبيل المثال، سنجد أن فكرة الثواب والعقاب هي أساس كل ديانة سماوية أو حتى وثنية مثلما أن العقاب أساس القوانين الوضعية أيضًا، وسنجد أن من يخالف الأوامر الإلهية يعاقب، كما أن من يخالف قوانين السلطة يعاقب أيضًا والقوانين - السماوية والوضعية - تحتاج إلى السلطة والإجبار لفرضها في الدنيا. وفي معظم الأحوال، يتقبل البشر العقاب الذي أنزل بهم إذا خالفوا القوانين.

تحتوي فكرة القانون نفسها على عنصريّ الطاعة والإخضاع، وهما العنصران الحاسمان في سريان القانون وسيادته. فالقانون الرادع يطالب الناس بالخضوع له بغض النظر إذا كان القانون منطقيًا أو غير منطقي، مرغوبًا فيه أو غير مرغوب فيه. لكن تتبدى المشكلة الكبرى في طاعة القوانين والخضوع لها عندما يتناقض النظام القانوني الساري في بلد ما مع القانون الأخلاقي أو مع الأخلاق بصفة عامة. وهناك رأي قائل إن القانون الأخلاقي هو القانون الأسمى، وهو الذي يختبر صلاحية القانون الوضعي، فإذا كان متوافقًا مع القانون الأخلاقي، كان صالحًا، وإذا تعارض معه، كان فاسدًا. «ولهذا فإن أي خلاف بين القانون الوضعي أو القانون الأخلاقي لا بد له أن يُسوى لمصلحة القانون الأخلاقي في النهاية»(33). فالقانون الذي وضعته الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية قبل الخمسينيات من القرن الماضي وطالبت المواطنين باحترامه كان قانون الفصل العنصري في وسائل النقل العامة والمؤسسات التعليمية. وكان على الجميع الخضوع لهذا القانون، لأن السلطة التي أصدرت هذا التشريع سلطة منتخبة أوكل الناس لها إدارة شؤون مجتمعهم وحياتهم رغم أن هذا القانون يتعارض مع الأخلاق الأساسية والحقوق الطبيعية للإنسان التي تساوي بين البشر. وكانت مخالفة هذه القوانين وتحمل عواقب هذه المخالفة أمرًا تقبله البعض كثمن لابد وأن يدفع من أجل استفزاز الرأي العام للنقاش حول هذه القوانين ومدى توافقها مع المعايير الأخلاقية. ففي عام ١٩٥٥، رفضت «روزا لويس باركس» Rosa Louise Parks، الأمريكية صاحبة البشرة الملونة، أن تمتثل لطلب سائق الحافلة وتتخلى عن مقعدها لراكب أبيض البشرة وفق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القانون الأمريكي الذي كان ينص على أن يتخلى الركاب الملونون للركاب البيض عن مقاعدهم إذا امتلأت الحافلة. مثلت „باركس" أمام القضاء الأمريكي بتهمة مخالفة القوانين، ليصدر في حقها حكم بدفع غرامة مالية دفعتها بالطبع. على إثر هذه الأحداث، بدأ المواطنون الأمريكيون الملونون بتشكيل جمعيات للدفاع عن حقوقهم، وكانت من بينها الجمعية التي تزعمها «مارتن لوثر كينج» ونادت بمقاطعة وسائل المواصلات اعتراضًا على قوانين الفصل العنصرية. وثبت لنا فيما بعد، وبعد سنوات من ذلك التاريخ، أن «مارتن لوثر كينج»، الذي خالف القوانين آنذاك وقام بدفع الناس للتظاهر وللعصيان المدني وعدم الامتثال للفصل العنصري بين أصحاب البشرة الملونة والبيض، كان في واقع الأمر على حق من وجهة نظر القانون الأخلاقي الأكثر سموًا. فالقانون يحتاج إلى العدل، كما يؤكد «لويد"، والعدل يقول إن الناس سواسية ولا يمكن الفصل بينهم على أساس اللون أو الدين أو الجنس أو العرق. لكن العدل كلمة فضفاضة، وفضفاضة تعني أن القانون قد يهدف إلى العدل، لكنه لا يغني وليس بديلًا عن سلم القيم «لأنه بدون هذه القيم فإن أسوأ أشكال الظلم الجوهري سترتكب باسم العدل نفسه»(34).

الإيمان المطلق بضرورة طاعة القوانين هو ما جعل الزعيم الأمريكي المناهض للعنصرية، يقبل الامتثال للحكم القضائي الذي قضى بسجنه بعد محاكمته بتهمة تنظيم المسيرات والمظاهرات وإطلاق دعوة مخالفة للقانون بمقاطعة وسائل النقل العامة التي كانت تمارس التفرقة العنصرية. اعترف «لوثر كينج» أن الأمر القضائي الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٦٣ والذي كان ينص على منع كل أنواع المسيرات الجماعية وتجريم الدعوة لمقاطعة وسائل المواصلات والاعتصام هو أمر قانوني صادر عن سلطة منتخبة شرعية رغم أن المقاطعة والمسيرات كانت الطريقة الوحيدة أمام الأمريكيين للاحتجاج السلمي على التفرقة العنصرية في المجتمع الأمريكي. استسلم «لوثر كينج" للحكم عليه بالسجن لأنه كان مقتنعًا أنه خالف القانون، فهو في النهاية كان مؤمنًا أن الامتثال للقانون ضرورة واجبة على كل مواطن ما دامت الحكومة التي تنفذه حكومة شرعية(35) والحكومة الأمريكية في نظره حكومة شرعية لأنها حكومة منتخبة حازت على رضا أغلبية الشعب الأمريكي. ولهذا فإننا نجد أن أول شيء يقوم به من يثور على سلطة النظم الحاكمة السائدة هو نزع الشرعية عنها، حتى لا يضطر للخضوع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لسلطة القوانين التي يمكن أن تفرضها هذه السلطة، وهي بالطبع قوانين ضد قضية الثوار أنفسهم.

ولكن ماذا يحدث إذا افتقرت السلطة إلى الشرعية اللازمة التي تفرض بموجبها الالتزام الأدبي بالخضوع والامتثال للقوانين وتجعل المواطنين يقبلون هذا الامتثال؟ تلجأ السلطة في هذه الحالة إلى فرض قوانينها قهرًا وقسرًا باستخدام القمع، كما هو الحال عندما تحتل قوة أجنبية بلدًا آخر أو في حالة السلطة المستبدة. وفي الحالتين تتحكم السلطة في الناس بالقوة الغاشمة والترهيب وحدهما وليس بالتوافق والرضا.

لكن التاريخ يخبرنا أن الناس قد تنتخب وتتوافق على اختيار سلطة مستبدة ويعطونها الشرعية، كما يخبرنا التاريخ أن الشعوب تنتخب أحيانًا نظم حكم تمارس القمع والإرهاب. هذا ما حدث في ألمانيا عندما جاء «هتلر» إلى الحكم منتخبًا من أغلبية الشعب الألماني، ثم قامت تلك الحكومة المنتخبة بأفعال تسببت في مقتل ملايين البشر في الحرب وكانت السبب الأول في دمار عديد من بلدان أوروبا، ولكنها كانت، للمفارقة، حكومة منتخبة بإرادة الشعب الحرة بلا قهر ولا قسر، فخضع الشعب لقوانينها وأوامرها وقراراتها ووافق على الدخول معها في حرب مدمرة، فهي السلطة الشرعية، وطاعتها واجبة.

لهذا، فإن أكثر ما اهتم به الشباب في أثناء الثورة الطلابية في ألمانيا في عام ١٩٦٨، كانت محاكمة جيل آبائهم محاكمة أخلاقية. فقد رأى جيل الأبناء إن الآباء الذين انتخبوا الحزب النازي وقبلوا القوانين التي فرضها قد تصرفوا ضد الضمير الأخلاقي. ورؤوا، وبحق، أن طاعة جيل الآباء لقوانين النازية جعلتهم مشاركين بالتبعية في جرائمها، حتى لو لم يشترك جميعهم بنفسهم في الحرب أو في تنفيذ الاعتقالات. كان انتخاب الحزب النازي في البداية ثم عدم الاعتراض على سياسته فيما بعد يعني موافقة هذا الجيل ضمنًا وصراحة على جرائم النازيين. فهم الذين أتوا بهذا النظام للحكم، وسمحوا بذلك بشن الحروب وإنشاء المعتقلات وتغاضوا عن الإبادة التي طالت مجموعات من الشعب من اليهود، أو ممن لم يلتزموا بسياسة الدولة النازية.

يقول الراوي في رواية „القارئ" إن له زملاء شارك آباؤهم في الحرب، وزملاء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

آخرون لم يشارك آباؤهم فعليًا في الحرب، ولكنهم حصلوا على بعض الامتيازات، فمنهم من كان في الحزب النازي وحقق لهذا السبب مستقبلًا مهنيًا ناجحًا في القضاء والإدارة في فترة النازية، كما كان من بين هؤلاء المنضمين للحزب الأطباء والمدرسين. ورغم أنهم لم يشاركوا فعليًا في الحروب أو في جرائم النظام، فإنهم كانوا من أعضاء الحزب، أي موافقين على سياساته وجرائمه(36). لهذا كانت أهم مطالب ثورة الطلبة الألمانية أن يشعر جيل الآباء بالخزي لأنهم صبروا على مجرمي النازية قبل وبعد ١٩٤٥(37).

يؤكد البعض على ضرورة استناد القانون إلى أساس أخلاقي، ولكن الحال ليس هكذا في أحيان كثيرة في واقع الأمر. فعدد غير قليل من القوانين يتعارض مع الفطرة السليمة والحس السليم. وهنا يبقى الاختيار مرهونًا بقرار كل شخص على حدة، فهو إما يختار اتباع القانون الأخلاقي الذي يفرضه عليه ضميره، وعليه في تلك الحالة أن يكون مستعدًا للتعرض لعقاب السلطة، أو يختار الانصياع لقانون السلطة والامتثال له مخالفًا ضميره ومتوقعًا عقابًا إلهيًا قد يكون مؤجلًا إذا كان مؤمنًا، أو دنيويًا، إذا انتهى النظام الذي فرض هذه القوانين وجاء نظام آخر.

كانت القوانين في العصور السابقة على انتشار الفكر العلماني تستمد قداستها من الدين أو من مصدر إلهي. ونصت الديانات السماوية على سمو القانون الإلهي وتعاليه، وأنه لا قانون يسمو فوقه، فـ»لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق" كما يقول الحديث الشريف، أو كما يقول الكتاب المقدس „ينبغي أن يطاع الله أكثر من الناس» (سفر أعمال الرسل، الإصحاح الخامس، الآية ٢٩).

أما الأساطير اليونانية، فقد جعلت من التفكير العقلاني أساس نظام الكون(38). وعلى عكس الديانات السماوية، فإن الفلسفة اليونانية العقلانية كانت تؤكد على ضرورة التزام الإنسان أدبيًا بطاعة قانون الدولة «حتى لو كان مؤمنًا بأن قانون الدولة غير سليم أو غير أخلاقي»(39) ولهذا نجد „أفلاطون" يكتب عن محاكمة „سقراط" في كتاب «كريتو"، الذي يتخيل فيه حوارًا بين „سقراط" المحكوم عليه بالإعدام وبين أحد أصدقائه من الأثرياء. يؤكد „سقراط" حرصه على الامتثال لقانون الدولة مهما كان هذا القانون ظالمًا وإلا تعرض النظام في المدينة إلى الدمار، وهكذا خضع „سقراط" للحكم عليه بالموت وتجرع السم لأنه قبل أن يتحمل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مسؤوليته عن أفعاله وعقاب الدولة له ولم يستمع لمن كان ينصحه بالهروب.

هذه المعضلة بين قانون السلطة الحاكمة وبين القانون الإلهي هي ما تدور حوله تراجيديا «سوفوكليس" Sophocles المسماة „أنتيجون" Antigone. في هذه التراجيديا الإغريقية، تتحدى «أنتيجون" الحاكم „كريون" Kreon الذي أصدر أمره بعدم دفن جثمان „پولينيكيس" Polyneikis، وهو الأخ الشقيق لـ"أنتيجون"، الذي أراد „كريون» معاقلته بعدم تكريم جثمانه عقابًا له على تهديد المدينة التي كانت آنذاك تحت حكم أخيه «إيتيوكليس" Eteocles، فقد جاء «پولينيكيس" على رأس جيش ليطالب بحكم المدينة بدلًا من أخيه، ولكن المعركة انتهت بموت الشقيقين، وأصبح «كريون» بعد موت الشقيقين حاكمًا للمدينة. أصدر „كريون» أمره بتكريم جثمان «إيتيوكليس" ودفنه بالشكل اللائق، لأنه كان الحاكم الشرعي للبلاد، في حين أصدر أمرًا بمنع الناس من دفن الشقيق الآخر „پولينيكيس" لأنه هو من أغار على البلاد. كما أمر أن يعاقب بالموت كل من يخالف القانون ويدفن أو يساعد في دفن «پولينيكيس". لكن «أنتيجون" لا تمتثل للأمر، وتقرر دفن أخيها «پولينيكيس" وفق تعاليم الآلهة، فأوامر آلهة العالم السفلي واضحة، وهي تلزم العائلات بدفن أقاربهم. تحاول «إسمن" Ismene إقناع أختها «أنتيجون" بألا تعارض أوامر الحاكم لأن أوامره هي القانون الساري وهو قانون الأقوى الذي يحكم، لكن „أنتيجون" تعترض لأنها ترى أن القانون الإلهي أقوى من قانون الحاكم الدنيوي، فالقانون الذي أصدره «كريون» قانون بشري أصدره إنسان فان، أما قوانين الآلهة فإنها لا تفنى ولا تموت مثلها مثل الآلهة. إنها ليست قوانين «وليدة اليوم أو الأمس، وإنما هي قوانين خالدة منذ الأبد ولا يعلم أحد متى ظهرت»(40). تعتقد «أنتيجون" أن أهل المدينة سيساندونها وسيعترضون بدورهم على قانون «كريون» وسينحازون لقوانين آلهتهم، إلا أن أهل المدينة يُخيبون توقعها لأنهم خائفون من بطش الحاكم وعقابه، فشلَّ الخوف حركتهم وعقد ألسنتهم(41). وعندما يعرف „كريون" أن «أنتيجون" قامت بدفن شقيقها المغضوب عليه، يحكم عليها بالحبس في حجرة تحت الأرض بها بعض الطعام والشراب، بحيث تنتهي حياتها بعد أن ينفد الطعام والشراب والهواء. يحاول «هايمون" Haimon، ابن „كريون"، وهو في الوقت نفسه الزوج المستقبلي لـ»أنتيجون"، إثناء أبيه عن قتل عروسه المستقبلية، لكن الأب يتمسك بأوامره وبالقانون الذي أصدره، فيقتل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

«هايمون" نفسه حزنًا على عروسه التي لم يتزوجها، فتقتل زوجة „كريون" بدورها نفسها حزنًا على موت ابنها، ويبقى „كريون" وحيدًا ينعى ولده وزوجته.

تدور التراجيديا الإغريقية في العادة حول المصير البائس الذي سيتعرض له الإنسان الفاني إذا ما وقف في وجه الآلهة وعاند القدر، وهي قضية تشكل محور التراجيديا الإغريقية بشكل عام، وهذا ما حدث لـ"كريون» الذي فقد ابنه وزوجته بعد أن أصدر قانونًا يتحدى به الآلهة، فعاقبته الآلهة عقابًا شديدًا. ورغم أن „أنتيجون" ماتت بسبب انحيازها للقانون الإلهي ومخالفتها لقانون الحاكم المتعارض مع قوانين الآلهة، فإن موتها كان عقابًا دنيويًا صادرًا من الحاكم، أما „كريون" فكان عقابه إلهيًا قدريًا تمثل في حرمانه من ابنه وزوجته. تقف في هذه التراجيديا كل من القوانين الإلهية والبشرية على قدم المساواة، ونرى الناس وهم يتأرجحون بينها، ويختار كل منهم طريقه الخاص؛ فتتراجع «إسمن" شقيقة „أنتيجون" عن مساعدة أختها لدفن أخيهما خوفًا من مخالفة قانون الحاكم، كما يمتثل أهل المدينة لهذا القانون الدنيوي، ويفضلون السكوت خشية العقاب. أما „أنتيجون" فتخالف القانون البشري، فتموت عقابًا لها. ونتساءل إذا كانت الآلهة في العالم السفلي قد أنقذتها أو كافأتها لاتباعها أوامرهم. لا أحد يعلم، فلا أحد يعود من الموت ليروي لنا ما حدث. ولكننا نعلم بفطرتنا أن عواقب مخالفة القانون الإلهي أكثر قسوة، فنرى «كريون» الذي عارض أوامر الآلهة وقد تلقى عقابًا قاسيًا بدوره، قد يكون أقسى من عقاب «أنتيجون" الدنيوي.

لا ينكر أحد أهمية القانون وضرورة اتباعه، ولا يدعي أحد أن غياب القانون لن يؤدي إلى فوضى. كما لا يمكننا أن ننكر أنه يوجد بالفعل مؤيدون متحمسون للمذهب الفوضوي، وهم في العادة أولئك الذين يشعرون بالإستياء الدائم من أي سلطة، إلا أن الاتجاه العام في الحضارة البشرية يميل إلى اعتبار القانون ضرورة حتى لو شابه بعض العيوب والنقائص، فلا يمكن الاعتماد على الفطرة الطيبة في الإنسان وحدها لأنها غير مضمونة في كل الناس وفي كل الأوقات، كما لا يضمن أحد أن يمتثل البشر طواعية للأوامر الإلهية دون عقاب دنيوي رادع، فبدون الاعتراف بسلطة تقر القوانين والأحكام وتفرض النظام وتعاقب من يخالف هذا النظام، ستسود الفوضى وتنهار الحضارة الإنسانية. صحيح أن سلطة الحكم الإلهي تضبط المعاملات بين الناس على المستوى الأخلاقي، ولكنها لا تستطيع فرض

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أحكامها سوى على من يؤمن بها أو من يؤمن بالأخلاق بشكل عام، فهذه السلطة لا تملك قوة الإجبار على الإذعان للأمر الإلهي في الدنيا إلا إذا أصبح لرجال الدين سلطة دنيوية، وهو ما كان بالفعل حتى العصور الوسطى، ولكن أدى ذلك إلى استغلال رجال دين لسلطتهم وفرضوا قوانينهم التي تعمل لصالحهم وليس لصالح الناس، فأسبغوا على تلك القوانين قداسة، وادعوا أنها إلهية، وألزموا الناس باتباعها، فأصبحت قوانين ظالمة ولا يمكن بالتالي أن تكون إلهية.

ومع بداية تحول المجتمعات إلى الحداثة، ظهرت فكرة «القومية» و«الوطنية» والتي أصبحت بدورها فكرة عليا حلت محل الدين واستندت إليها السلطة الحديثة في العديد من المجتمعات واستمدت منها شرعيتها وسنت على أساسها قوانينها. فوصم من لا يمتثل لقوانين الدولة أو من لا يسير على نفس الخط بالخيانة وعدم الوطنية وهذا ما فعلته الدولة النازية على سبيل المثال لتجبر الناس على السكوت عن الأفعال الوحشية التي مارستها، فكل من اعترض كان خائنًا للدولة وعدوًا للشعب ومفتقرًا للحس الوطني.

---

29 - دينيس لويد. فكرة القانون. مرجع سابق. ص. ٢٠٨.

30 -المرجع السابق. ص. ٢٧.

31 - المرجع السابق. ص. ١٣

32 - المرجع السابق. ص. ١٨.

33 - المرجع السابق. ص. ٦٣.

34 - المرجع السابق. ص. ١٢٤.

35 - Zinn, Howard. Disobedience and Democracy: Nine Fallacies on Law and Order (Kindle Locations 341-343). Kindle Edition.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

36 - Schlink, Bernhard. Der Vorleser. Ibid. P. 88.

37 - Ibd.

38 - دينيس لويد. فكرة القانون. مرجع سابق. ص. ٤٨.

39 - المرجع السابق. ص. ٤٩.

40 - Sophokles. Antigone: Reclams Universal-Bibliothek (German Edition) (Kindle Location ٤٣٣). Reclam Verlag. Kindle Edition.

41 - Sophokles. Antigone. Ibid. Kindle Location ٤٧٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الوطنية = الطاعة

تُفسر الوطنية بأنها ظاهرة سياسية نشأت في العصر الحديث في أثناء صراع الدول حول السيادة والسيطرة والشرعية. كان الناس في عصر ما قبل ظهور الدول القومية يدينون بالولاء للإقطاعي الذي يعملون في أراضيه، أو كان ولاؤهم للأمير أو لجماعة إثنية أو عرقية أو دينية. ثم ظهر الشعور الوطني الذي نشأ في الأصل كشعور يفترض أنه محايد ويجمع بين كل الناس الذين يعيشون على أرض مشتركة ولهم تاريخ مشترك بغض النظر عن اختلافاتهم، فيجمعهم هذا الشعور في نظام سياسي يتخذ شرعيته من إرادة الناس ورضائهم عنه. وكان أول تشكل للشعور الوطني في العصر الحديث مع الثورة الصناعية عندما بدأ شكل الولاء القديم للنبلاء أو الإقطاعيين في الاختفاء بعد أن جلب التصنيع معه فرص عمل جديدة ومختلفة استوعبت آنذاك أعدادًا كبيرة من الناس الذين لا يملكون مهارات استثنائية ولا تعليمًا(42).

وكان من إيجابيات الشعور الوطني ولا يزال أنه يسمح باحتواء هويات مختلفة داخله: دينية وعرقية وعقائدية، بحيث تبقى القيمة الكبرى هي قيمة الوطن والوطنية. وفي أحيان كثيرة، ترفع الوطنية ويرفع الوطن إلى مرتبة التقديس. ويستند هذا التقديس إلى مجموعة من الأساطير التي نسجت بكثير من المبالغة حول الوطن وتاريخه العظيم، كما يستند إلى الذكريات المشتركة عن انتصارات عظيمة أو هزائم تجاوزها الشعب. ويتغذى الشعور الوطني على الاحتفالات بالأعياد الوطنية والمشتركات الثقافية. وفي الوقت نفسه، تقوي المشاعر الوطنية الرغبة في الاختلاف عن "الآخرين"، أي عن كل من هم خارج حدود الوطن، فمن هم داخل الوطن والذين يتمتعون بجنسيته هم الأفضل، ولهم حقوق أكثر ممن هم خارجه من حاملي الجنسيات الأخرى، والوطن كريم مع أبنائه، ولكنه ليس بالكرم نفسه مع غير أبنائه في العادة، وهو يضمن الحقوق القانونية لأبنائه فقط، وفي بعض الدول لا يتمتع بهذه الحقوق إلا أبناء الوطن المرضي عنهم من النخبة الحاكمة(43).

تتحول الوطنية في الدول السلطوية إلى سلاح يشهر في وجه من يقال عنه إنه «غير وطني» أو «خائن» أو «غير محب لبلده». ويمارس التمييز ضد المختلفين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فكريًا وسياسيًا ليس فقط باعتقالهم أو اغتيالهم، ولكن بانتزاع الوطن منهم، سواء بنفيهم الفعلي خارج الوطن، أو بنفيهم خارج جماعة «الوطنيين الشرفاء» داخل الوطن. وفي العادة لا تقوم الدولة إلا بالنفي الرسمي، أما دفع «غير الوطنيين» إلى الشعور بالغربة داخل بلادهم، فيقوم به مجموعة من «الأشخاص الوطنيين الصالحين المحبين» لوطنهم عن طريق التشهير والتجريس وتوجيه الاتهامات الباطلة بالخيانة أو العمالة أو عن طريق التهديد بالفضح أو بكشف الأسرار أو بواسطة السب أو التحريض على الإيذاء. ووسط هذه الأجواء، تصبح طاعة السلطة هي أهم صفات الشخص الوطني، ويصبح الامتثال لقيم وآراء من يقال عنهم إنهم وطنيون السبيل الوحيد للدخول في زمرة الجماعة الوطنية وتجنب الفضح والتشهير وتهم الخيانة.

يعتبر التجريس والتشهير جزءًا أصيلًا وأساسيًا في سياسات بعض الدول، مثل ألمانيا النازية، لإذلال وترهيب كل من يخالف معيار الدولة السائد عن الالتزام والولاء. وكل من كان ينتقد الدولة كان عرضة لهذا الإذلال ويوصم بالخيانة أو بانعدام الشرف، وكان من يقوم بذلك عادة هم "المواطنون الصالحون الشرفاء" مدفوعين بالتحريض من وسائل الإعلام التابعة للدولة. كما كان القضاء التابع للدولة يسهم في نزع الشرف عن المواطنين الذين تجرؤوا وانتقدوا سياسات الدولة. فأسست الدولة النازية على سبيل المثال ما أسمته ـ"محاكم الشرف»، وفيها كانت المحاكمات تعقد لـ»أعداء الشعب» علانية أمام الجمهور، وكان الوصم العلني أسلوبًا متبعًا فيها(44).

كما شاركت وسائل الإعلام في ألمانيا النازية في هذا التجريس والتشهير. ففي عام ١٩٣٣، كان هناك عمود دائم في إحدى الجرائد الألمانية بعنوان «على عمود التشهير» An den Pranger(45). في هذا العمود، كانت تُنشر بشكل مستمر ودوري أسماء وعناوين النساء اللاتي على علاقة برجال يهود وخرجن بذلك على العرف السائد القائل بـ"نقاء الجنس الآري»، وكان الهدف من نشر الأسماء والعناوين كاملة تحريض الناس على التطاول عليهن وإيذائهن. بالإضافة إلى التشهير والتجريس في الجرائد، كان النازيون ينظمون مواكب التجريس الشعبية في الشوارع في عديد من المدن الألمانية التي كان الشعب يشارك فيها بكثافة. وكانت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذه المواكب تمثل شكل الفضح الأكثر عنفًا وقسوة. ففي عام ١٩٣٥، كان الناس في مدينة „بريزلاو" ينظمون كل يوم أحد مواكب يشهّرون فيها بنساء ورجال متهمين بـ"انتهاك نقاء العرق"، وكثيرًا ما كانت تصاحب تلك المواكب جوقة موسيقية، وكان ينضم لهذه المواكب أعداد كبيرة من الناس تزداد كل أسبوع، حتى أصبحت تلك المواكب تضم في النهاية مئات المشاركين في استعراض الخزي العلني(46).

تعتبر تلك الممارسات في وسائل الإعلام وفي الشوارع أحد أساليب النظم السلطوية في التأثير على الناس وردعهم عن انتقاد سياسة الدولة والخروج على الخط الذي رسمته. فمن ناحية يترسخ في وعي المواطن العادي أن من يتعرض للخزي علانية هو بالفعل «خائن» و»عديم الشرف»، ويستحق الخزي، ومن ناحية أخرى، يغذى داخله الخوف من التعرض للمصير نفسه في حالة معارضة خط الدولة. كما تلجأ النظم السلطوية في أحيان كثيرة إلى فضح معارضيها عن طريق كشف أسرار حياتهم الشخصية، فيخلط الناس بين حياة الناس الشخصية وبين آرائهم السياسية، مما يسهم في نزع المصداقية عنهم، فالشخص الوطني لا يخطئ، وبالتالي فكل من هو غير وطني ومنتقد للوطن شخص عديم الشرف وعديم الأخلاق بالضرورة، وهو بالتأكيد من «أعداء الوطن».

التمييز بين العدو والصديق هو أحد أعمدة السياسة، كما أن التمييز بين الخير والشر أحد أعمدة الأخلاق، والرابح والخاسر أحد أعمدة الاقتصاد كما يقول «كارل شميت"(47)، تحتاج الأنظمة السلطوية لبقائها وترويض شعوبها إلى وجود عدو، فتلجأ إلى عدو متخيل تتخذ منه موقفًا شديد العداء، وتشيطنه وتصفه بكل صفات التوحش والإجرام وتنزع عنه القيمة والشرف، فبدون هذا العداء المطلق، لا يمكن لها أن تبرر القوانين التي تبيح لها كل هذا التنكيل بالمعارضين المهددين لوجودها.

يصور فيلم „البريء"، من إخراج „عاطف الطيب" وإنتاج ١٩٨٦ وبطولة „أحمد زكي" و"ممدوح عبد العليم" و"محمود عبد العزيز"، كيف يتغير مفهوم العداء ويتحول من العدو الحقيقي إلى عدو متخيل „من داخل الوطن». فجأة يصبح الأشقاء في الوطن «أعداء للوطن» إذا ما اختلفت رؤيتهم وأفكارهم عن خط السلطة. يعرض الفيلم الأساليب التي تتبعها السلطة بنجاح لفرض مفهوم «أعداء الوطن» على المجندين حديثًا من الشباب وإقناعهم به، فيعتقد المجند الشاب،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

«أحمد سبع الليل» (أحمد زكي)، أنه يحارب بالفعل أعداء الوطن عندما يجند في حراسة أحد المعتقلات. و"أحمد سبع الليل" فلاح من قرية نائية، يعاني ضعف الفهم والإدراك بسبب إحدى الطفرات الوراثية. عندما يجند „أحمد سبع الليل"، يأتي توزيعه في حراسة المعتقلات مع آخرين لهم قدراته نفسها؛ فلاحين قادمين من كفور ونجوع بعيدة، غير متعلمين ولا يقرؤون ولا يكتبون ولم يتعرضوا بعد لتأثيرات المدينة وأفكارها الحديثة كالحرية والحقوق الشخصية والديمقراطية. يحب „سبع الليل" العزف على الناي، ولكن عندما بدأ خدمته العسكرية، يمنعه الشاويش المسؤول عن المجندين من هوايته الوحيدة، ويمتثل „سبع الليل" في رضا، فلا مجال لعصيان الأوامر في الحياة العسكرية، الطاعة العمياء هي أساس العسكرية في أي مكان. يعرف «سبع الليل» أن الطاعة وحدها هي القادرة على إدارة كل هؤلاء الأشخاص، وبدونها لا يصبح أحد مستعدًا للقتال، أن يقتل أو يُقتل، وبدون الطاعة ينتشر الخوف وتقع البلاد تحت سيطرة «أعداء الوطن».

يتلقى «سبع الليل» سلسلة من الأوامر ينفذها كلها بلا تردد. فعلى سبيل المثال، يختبر الشاويش „بسيوني" (حسن حسني) مدى قابلية المجندين الجدد للطاعة، فيطلب من «سبع الليل» صفع زميله وصديقه بدون أن يذكر له السبب، ولا يتردد «سبع الليل» في طاعة الأمر، فهو يعرف أن الأوامر تطاع «حتى لو كانت غلط».

في المعتقل، يرى «سبع الليل» لأول مرة المعتقلين السياسيين الذين يقول عنهم قادته إنهم «أعداء الوطن»، ويصدق بالطبع، فالقادة لا يكذبون، وهم حماة الوطن، وهو مكلف بحماية الوطن تحت قيادتهم. تتغلب عليه مشاعر الكراهية تجاه أعداء الوطن لدرجة أنه يتمنى قتلهم. وذات يوم، تتحقق أمنيته بالفعل ويقتل أحد المعتقلين في أثناء محاولته الهروب، ولا يفهم «أحمد سبع الليل» حقيقة الوضع في المعتقل إلا عندما يلقى القبض على أعز أصدقائه من القرية نفسها التي ينتمي إليها ويشاهده وهو يموت في المعتقل تحت وطأة التعذيب. هنا يبدأ «سبع الليل» التشكك في كلمة «أعداء الوطن»، فهذا الصديق كان الوحيد في القرية الذي يعطف عليه ولا يسخر منه، وكان يساعده ويحترمه، فكيف يمكن أن يكون مثل هذا الشخص النبيل من أعداء الوطن؟ بدأ «سبع الليل» في التساؤل حول كل ما آمن به من قبل، لينتهي الفيلم به يرفع سلاحه صارخًا، ولا نعرف ما هو مقبل عليه: هل سيُعتقل ويصبح واحدًا من أعداء الوطن الذين كان يحاربهم، أم سيُقتل، أم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سيثأر من الذين روجوا لمفهوم «أعداء الوطن" الكاذب؟ كانت هذه هي النهاية التي عُرضت للجمهور، فقد اعترضت الرقابة على النهاية الأصلية للفيلم التي يرفع فيها „سبع الليل" سلاحه ليقتل الضباط القائمين على المعتقل ويمسك بالناي ليعاود العزف مرة أخرى كأنما تحرر مما كان يكبل عقله ومشاعره قبل أن يطلق عليه جندي مستجد آخر الرصاص ليموت لتبقى الدائرة نفسها، دائرة أعداء الوطن وحماة الوطن مستمرة.

قال النقاد عن فيلم «البريء» إن السينمائيين قد توهموا أن فترة "مبارك" ستكون مختلفة وإنهم سيتمتعون بهامش من الحرية سيسمح لهم بقول ما لم يجرؤوا على التعبير عنه من قبل. يقول «وحيد حامد»، كاتب قصة وسيناريو وحوار الفيلم، إنه عندما كتب الفيلم، استدعى حادثة كان قد عاشها هو نفسه في أثناء مظاهرات ١٩٧٧: "أفتكر إني أخدت ضربة ولما التفت أشوف مين ضربني، طلع بلدياتي، أول ما شافني كده قال لي: «أستاذ "وحيد"، هو أنت من أعداء الوطن؟»".

المدهش في الأمر أن مسؤول العلاقات العامة في وزارة الداخلية ومساعد وزير الداخلية كانا قد أعطيا الموافقات والتصاريح اللازمة لتصوير الفيلم داخل السجون، ونبها فقط إلى ملاحظات معينة وإلى ضرورة حذف بعض المشاهد، منها مثلًا المشهد الذي يجبر فيه المعتقلون على الزحف مكبلين ليمسكوا برغيف العيش بأفواههم. قدمت وزارة الداخلية كل الخدمات والتسهيلات وفق تصريح "وحيد حامد"، وتشكلت في النهاية لجنة من وزارة الداخلية ووزارة الدفاع ووزارة الثقافة والمخابرات أيضًا ليعرض الفيلم عليها لتوافق أو لا توافق على عرضه.. كان المشير «أبو غزالة» آنذاك هو وزير الدفاع، ووافق على عرض الفيلم وطلب فقط تحديد زمن الفيلم. وكان الحل الذي لجأ إليه صناع الفيلم هو الجملة الافتتاحية التي تقول: «وقائع هذا الفيلم لا تمثل الحاضر». إلا أن قضايا الحرية ليس لها زمن، فهي موجودة معنا وستظل معنا، وفق تصريح "وحيد حامد" أيضًا(48).

هذا التساؤل عن الطاعة وعلاقتها بالوطنية نجده أيضًا في فيلم أمريكي بعنوان "بعض الرجال الطيبين» A Few Good Men إنتاج عام ١٩٩٢ وإخراج «روب راينر» Rob Reiner وبطولة «توم كروز» Tom Cruise و"جاك نيكلسون" Jack Nicholson و"ديمي مور" Demi Moore.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في هذا الفيلم، نرى تشكيكًا قويًا في مبدأ الطاعة وكيف أنه يمكن أن يُستغل لإهانة الكرامة وممارسة الإذلال، كما نرى كيف ترتكب الجرائم باسم الوطنية والدفاع عن الوطن. فالكولونيل "جيساب"، الذي قام بدوره «جاك نيكلسون" يرى أن من يقف على الحدود دفاعًا عن الوطن لا بد وأن يتغاضى الناس عن تجاوزاتهم القانونية والأخلاقية، ويجب أن تمر تلك التجاوزات بلا عقاب، وعلى باقي الناس تقبل هذا الأمر، لأن هؤلاء الضباط والجنود يعرضون أنفسهم للخطر والموت كل يوم دفاعًا عن الوطن بينما ينام الآخرون ملء جفونهم في راحة ونعيم مستمتعين بالحرية التي يحافظ عليها أولئك الساهرون.

تبدأ قصة الفيلم باتهام اثنين من البحرية الأمريكية بقتل جندي زميل لهم باستخدام «العقاب الأحمر». و«العقاب الأحمر» في الفيلم طريقة متعارف عليها لتأديب المتهاونين في الجندية بواسطة جنود آخرين. «العقاب الأحمر» ليس قانونًا كما اعترف القادة أنفسهم بذلك، ولا هو عقاب مذكور في لوائح البحرية الأمريكية وقواعدها، ولكنه عرف منتشر وقانون غير معلن يؤمن به أفراد البحرية ويطبقونه بلا اعتراض وفق أحداث الفيلم.

المكان في الفيلم هو قاعدة "جوانتانامو" الأمريكية في كوبا، واختيار المكان ذو دلالة كبيرة. فهي قاعدة أمريكية خارج الأراضي الأمريكية ووسط محيط معادٍ لها. يتحكم في القاعدة ويحكم فيها من يمثل الحكومة الأمريكية هناك، أي يتحكم فيها القادة العسكريون المسؤولون عن تلك القاعدة. هكذا تصبح القوانين في تلك القاعدة قوانين لا علاقة لها كثيرًا بالقوانين العسكرية الأمريكية الأصلية ولا بلوائح الجندية الأمريكية، بل لها علاقة وثيقة بتراتبية السلطة هناك وخضوع الأصغر للأكبر وامتثاله للأوامر بلا نقاش وبلا تساؤل عن صحة هذه الأوامر.

يتلقى الجنديان «دوسون" و"داوني" الأمر من قائدهما بتنفيذ "العقاب الأحمر" في حق زميلهما «سانتياجو»، فأطاعا فورًا وقاما بتنفيذ الأمر بلا جدال، وكان العقاب الأحمر يعني تقييد ذراعيّ الجندي وساقيه وحشو فمه بقطعة قماش، لكن «سانتياجو» الذي يعاني في الأصل من متاعب صحية لم يتحمل قسوة هذا العقاب، وأدى تفاعل كيميائي داخل جسده إلى نزيف برئتيه مات على إثره. واتُهم الجنديان «دوسون" و"داوني" بقتله ليمثلا أمام محاكمة عسكرية ويكلف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحامي «كافي» (قام بدوره "توم كروز") بالدفاع عنهما. لم يعرف الجنديان المكلفان بتنفيذ العقاب أن الجندي المُعَاقب يعاني بالفعل من مشاكل صحية أثبتتها كل التقارير الطبية، وأصبح بذلك عرضة لأن يفقد حياته إذا تعرض لهذا العقاب، ولكنهما كانا من تحملا التهمة ولم يتحملها قادتهما الذين أصدروا الأمر.

لا يعطينا الفيلم أية معلومات عن خلفيات الشخصيات، ولا عن علاقة بعضها ببعض إلا في إطار الحياة العسكرية. يصور الفيلم حياة الشخصيات فقط في تلك اللحظة الزمنية الخاصة جدًا في السياق العسكري عندما كشفت الطاعة عن جوانبها السيئة وظهر أن الامتثال له مساوئه حتى في الحياة العسكرية القائمة على الطاعة المطلقة للأوامر. يضع الفيلم الحياة العسكرية وتسلسل أوامر الطاعة والتراتبية العسكرية في محور الأحداث، وبذلك يركز المشاهد تفكيره ومشاعره على تلك القضايا؛ قضايا الطاعة وتضاربها أو توافقها مع الأخلاق، ثم معنى الوطنية وعلاقتها بالطاعة وماهية الشخص الوطني. صوَّر الفيلم هذه المفاهيم فقط في تلك اللحظة التي يُكشف فيها الستار عن بعض الجوانب في السياق العسكري التي لم يسلط عليها الضوء من قبل، فنرى أن الطاعة التي هي ركن أساسي في الحياة العسكرية تتحول على يد بعض القادة إلى إذلال للجنود وتهديد لحياتهم، وتصبح الوطنية عندهم تفاخرًا وتحايلًا على القانون.

في مشهد تمثيلي رائع في نهاية الفيلم، يعترف الكولونيل «جيساب" (جاك نيكلسون) أخيرًا أنه هو من أمر بتنفيذ «العقاب الأحمر». اعتراف الكولونيل جاء إثر استفزاز المحامي «كافي» لمشاعر الفخر والجبروت العسكري لديه حتى يخرج عن شعوره ويصرح بمشاعره الحقيقية التي لم يفصح عنها طيلة الوقت. وبالفعل، صرح الكولونيل عن مشاعره الحقيقية والتي تعكس الاستهانة بمن هم أقل درجة في التراتبية العسكرية كما تكشف عن غرور المنصب العسكري المهم والتفاخر بـ"الوظيفة الوطنية» التي يراها „أكثر وطنية» من أي وظيفة أخرى. يرى الكولونيل نفسه مساويًا للوطن، أهميته بأهمية الوطن نفسها، وبأهمية الأمن القومي نفسه، وهو لذلك واثق كل الثقة في قرارة نفسه أنه لن يعاقب أبدًا، ولن ينال شيء من شرفه العسكري حتى لو اعترف أنه صاحب الأمر بتنفيذ عقاب أدى إلى موت جندي. يرى الكولونيل نفسه في رتبة عسكرية عالية تحصنه، وهذه الحصانة يجدها من حقه لأنه هو الذي يسهر على حماية الوطن وأمنه. الكولونيل «جيساب"

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مؤمن تمامًا أن طاعة الأوامر ضرورية في الحياة العسكرية، وإلا هزمت الجيوش وضاعت الأرواح، ولكن المفارقة هنا أن روح إنسان ضاعت بالفعل، لكنها ضاعت بسبب طاعة الأوامر وليس بسبب عصيانها.

في النهاية، يحصل الجنديان «دوسون" و"داوني" على براءتهما من تهمة القتل، ولكن يأمر القاضي بتسريحهما من الخدمة العسكرية لأنهما أضرا بالشرف العسكري ونفذا أمرًا يتنافى مع الضمير الأخلاقي. يتقبل الجندي «دوسون" حكم القضاء في تسليم واقتناع، لأنه أدرك أنه نفذ أمر قادته فقط لأنه صدر من الأقوى وأطاعه خوفًا من عقاب عصيان الأوامر وليس عن اقتناع، لكنه يعترف أخيرًا أن العسكرية وشرفها تلزمه بالدفاع عن الضعفاء، وحماية من تتعرض حياته للخطر. ويعود «دوسون" ليذكر نفسه أنه لم يتطوع ليصبح أداة في يد القادة لإهانة زملائه وتعذيبهم، ولكنه تطوع للدفاع عن الوطن، لهذا السبب تقبل بارتياح قرار تسريحه من البحرية الأمريكية رغم أن الانضمام إليها كان حلم حياته الذي انتهى بسبب الطاعة.

بعد محاكمة „أدولف أيشمان"، قامت جامعة «ييل" Yale بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٦١ بإجراء سلسلة من الاختبارات النفسية تحت إشراف عالم النفس الأمريكي «ستانلي ميلجرام» Stanley Milgram لقياس مدى استعداد المتطوعين في الدراسة لطاعة السلطة ورموزها حتى لو كانت أوامر السلطة تتعارض مع قيمهم ومفهومهم عن الأخلاق. تطوع أفراد من خلفيات ثقافية وتعليمية مختلفة ومن مهن مختلفة أيضًا للمشاركة في هذه الاختبارات. وقيل آنذاك للمتطوعين إنهم يسهمون في تجارب علمية، وإن التجارب تتكون من أسئلة يوجهونها لمتطوعين آخرين، يطلقون عليهم «الدارسين»، وعليهم أن يوجهوا إليهم أسئلة ويصعقوهم بالكهرباء في كل مرة يجيبون فيها بإجابة خاطئة. كان الصعق الكهربائي غير حقيقي بالطبع، وكان الدارسون يتظاهرون فقط بتعرضهم للألم. نبه القائمون على التجربة المتطوعين الذين يوجهون الأسئلة إلى أن زيادة قوة الصعق الكهربائي يمكن أن تكون خطيرة وقد تؤدي إلى الوفاة، وعليهم أن يعرفوا ذلك. وبدأ المتطوعون بالفعل في صعق المتطوعين الآخرين، وكانوا يسمعون صراخهم وتألمهم في أثناء تعرضهم للصعق، ومع ذلك فقد استمر بعضهم في التجربة ولم يتوقفوا، رغم ترددهم أحيانًا، ورغم علمهم بخطورة الصعق على حياة الدارسين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كان هدف التجربة هو محاولة فهم الأسباب التي تدفع الناس إلى طاعة الأوامر بهذا الشكل الحرفي إلى الحد الذي يمكن أن يقتل إنسانًا آخر أو يعرضه للأذى بأي شكل. كان المتطوعون في هذه التجارب من الناس العاديين الذين لا يملكون سجلًا إجراميًا وغير مصابين بالسادية. نتذكر هنا حالة «أدولف أيشمان» الذي لم يكن مجرمًا بطبعه هو أيضًا ولا ساديًا، كان رجلًا ألمانيًا عاديًا، كما كان حراس المعتقلات الآخرون ألمانًا عاديين، بل إن "أيشمان" كان يوصف من قبل أقربائه وجيرانه بأنه «محب للنظام، يعرف واجباته، يحب الحيوانات والطبيعة»، كما وصف بأنه «موهوب وأخلاقي»، وأن «علاقته بالعائلة والأصدقاء علاقة مثالية للغاية»(49) ولكن كانت خطيئته الكبرى هي طاعة الأوامر، إلا أنه لم يعتبرها خطيئة حتى لحظة موته، فقد تربى على أنها فضيلة.

أدرك النازيون أن التدريب على الطاعة وكسر الإرادة يبدأ في مراحل الطفولة. فكانت تربية الأطفال على الطاعة العمياء هي الطريقة المثلى لتنشئة الأطفال وفقًا لعقيدة النازية. فالطفل الذي لا تُكسر أحلامه ولا إرادته يصبح «خطرًا على مجتمعه»(50). في رواية السيرة الذاتية «نموذج طفولة»، تستعرض المؤلفة الألمانية «كريستا ڤولف" Christa Wolf طفولتها في أثناء الفترة النازية، وتصور كيف ترسخ مبدأ الطاعة في وعيها منذ البداية ومنذ أساس تكوينها، وتشرح كيف أن هذه الطريقة في التربية هي ما تحول الناس إلى أشخاص مستسلمين وخاضعين بالشكل الذي كان عليه الألمان في أثناء النازية(51). تشرح «ڤولف" في الرواية كيف تقوم مؤسسات المجتمع كلها بتربية الإنسان لتحقيق هدف نهائي؛ وهو أن يصبح توجيهه والتحكم فيه أكثر سهولة، وتوضح كيف تعمل كل تلك المؤسسات وتتعاون لترسيخ مبدأ الطاعة، وهو أهم ركن تعتمد عليه الدول السلطوية. تعتقد „ڤولف" أن هذه الطريقة في التربية هي السبب الرئيسي الذي جعل الألمان ينتخبون ذات يوم أكثر النظم السياسية دموية وعدوانية ليمتثلوا لقوانينها بعد ذلك دون مقاومة ولا حتى مسائلة.

تحكي الرواية قصة الطفلة «نللي" التي تنتمي إلى أسرة ألمانية عادية من الطبقة الوسطى، والرواية سرد لطفولة الكاتبة نفسها تستعيد فيها ذكرياتها في الفترة التي سبقت بداية الحرب العالمية الثانية عندما انتخب الألمان الحزب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النازي وتحمسوا له، ثم تستعرض حياتها في فترة الحرب العالمية الثانية، ثم عندما وقعت الهزيمة الثقيلة واستسلمت ألمانيا بلا شروط، وتنتهي الرواية في سبعينيات القرن العشرين حيث تسرد „ڤولف" حكايتها الحقيقية من وجهة نظرها ككاتبة تعيش في القسم الشرقي من ألمانيا في ذلك الوقت عندما كانت ألمانيا منقسمة. الزمان والمكان في هذه الرواية يتأرجحان بين فترتين مختلفتين ومكانين مختلفين أيضًا: زمن السبعينيات في ألمانيا الشرقية، وهو الزمان والمكان الذي تعيش فيه الكاتبة وتسترجع من موقعها فيه ذكريات طفولتها، ثم الزمان والمكان الذي تدور فيه أحداث طفولة الكاتبة، أي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، والمكان هو مدينة كانت تتبع ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية وأصبحت تقع بعد الحرب في بولندا.

تبدأ الرواية بقرار اتخذته الكاتبة، (وهي الراوية في الوقت نفسه) لتقوم برحلة مع أسرتها لزيارة المكان الذي قضت فيه طفولتها، أي تلك المدينة البولندية التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية من الأراضي الألمانية. تعطي الكاتبة لنفسها اسمًا آخر هو «نللي"، وتقص ذكرياتها في تلك الفترة مستخدمة ضمير الغائب „هي»، وتتعمد ألا تعيد سرد ذكريات طفولتها مستخدمة ضمير «الأنا»، فهي تشعر أن هذه الطفلة لا تفصلها عنها فقط سنواتها الأربعون، ولا تمنعها عنها فقط الذاكرة التي تخون وتنسى وتزيف الحقائق أحيانًا، ولكن ما يباعد بين الكاتبة وبين طفولتها هو الزمن المتغير والمنظور المختلف الذي أصبحت الكاتبة تنظر به إلى العالم. فالكاتبة الآن في السبعينيات من القرن العشرين إنسانة مؤمنة بالشيوعية والاشتراكية ومنخرطة في العمل السياسي، بينما كانت الطفلة في الثلاثينيات والأربعينيات منساقة وراء الدعاية النازية التي كانت تهاجم الشيوعية وتعتقل الشيوعيين. تخجل الكاتبة/الراوية من الطفلة التي كانت عليها، ويسيطرُ عليها شعور بالخزي ليس فقط تجاه تلك الطفلة وقناعاتها، وإنما تجاه فترة زمنية بأكملها، كما تشعر الكاتبة بخجل أكبر من عائلتها وأساليب التربية فيها وقدرة هذه العائلة على التنكر للحقائق والاستمرار في الكذب. ورغم الشعور بالخزي، قررت الكاتبة في شجاعة أن تتذكر طفولتها من أجل أن تفسر لنفسها سبب المسار الكارثي الذي اتخذته الأحداث لينتهي بألمانيا وأوروبا إلى الدمار. أرادت الكاتبة أن تفهم كيف ومن أين استمدت الطفلة آنذاك قناعاتها وإيمانها بالأفكار النازية، هي وآلاف غيرها، ولم يكن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التذكر واسترجاع الذكريات سوى أجراس تحذير وإنذار حتى لا يتكرر ما حدث من جديد.

تصف الكاتبة في هذه الرواية كيف كان بعض الألمان - وقد تكون الغالبية العظمى منهم - يربون الأطفال على نماذج سلوكية سائدة كان الجميع يعتبرونها مثالية ويمتدحون من يتمسك بها، ولكنها كانت في واقع الأمر أساليب يجهز معها الإنسان ليصبح منساقًا ومطيعًا للسلطة وقوانين الأقوى بلا قدرة على التفكير النقدي ومساءلة موقف هذه السلطة وقوانينها من القيم الأخلاقية المتعارف عليها: العدل والحرية والتسامح والصدق. فطريقة التربية التي تلقتها الطفلة «نللي" والجيل الذي سبقها تكشف للكاتبة أن هذه الأجيال تربت بطريقة تجعلها تخرج من التبعية لنظام مستبد لتدخل في تبعية أخرى لنظام مستبد آخر، فهي أجيال لا تعرف سوى الطاعة، طاعة الأقوى.

نشأت „نللي" وفق النموذج المعياري المثالي المتفق عليه في جميع مؤسسات المجتمع الألماني: الأسرة والمدرسة والكنيسة، ثم تولت أجهزة الدولة وإعلامها بعد ذلك باقي المهمة لتتحول „نللي" إلى واحدة من الآلاف المستسلمين للدعاية النازية والمطيعين لها، وأصبحت تهتف مع الملايين بحياة „هتلر"، فقد تعلمت «نللي" في وقت مبكر جدًا من طفولتها ضرورة الطاعة، وكانت أمها تقول لها أن „الحب والطاعة هما الشيء نفسه"(52) فكان على «نللي" على مدى سنوات طفولتها ومراهقتها أن تبرهن على طاعتها واحترامها للأكبر سنًا وتكبت مشاعرها الحقيقية من أجل أن تتلقى الثناء والمديح لتهذيبها وأدبها وعدم تطاولها على الكبار. لكنها تتذكر كيف أثبت لها العم „هاينريش» بالتجربة العملية ضرورة التعبير عن رأيها، وأن عليها أن تدافع عن رأيها ولا تجبن في التعبير عنه، فيمسك بإصبعها ويمرره فوق نار شمعة، فتحاول „نللي" التظاهر بالتحمل رغم الألم، وهنا يلقنها العم „هاينريش» الدرس:

„الشجاعة شيء آخر، الشجاعة هي أن تقولي لي إنكِ تشعرين بالحنق عليَّ وإنني شخص كريه، ربما تكونين حنونة، ولكن الشجاعة شيء آخر»(53). تتصرف «نللي" وفق النموذج المعياري السائد الذي يفرض عليها أن تتحلى بالتهذيب ولا تعبر عن استيائها بل وتتحمل الألم في صبر إذا كان السبب فيه من يمثل السلطة،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهو هنا الأكبر سنًا. هذا الامتثال للسلطة يتخذ أشكالًا متعددة، فهو مرة امتثال للأكبر سنًا، أو امتثال للمدرس، أو رجل الدين، أو النظام الحاكم وقوانينه مهما كانت مؤلمة وقاسية، وهذا الامتثال هو ما جعل العائلة بأكملها تمتثل بلا اعتراض أو رفض للقوانين النازية التي تعاملت وفقها الحكومة الألمانية مع أحد أفراد العائلة، مع العمة „بيتا". كانت العمة „بيتا" تعاني مرضًا عقليًا، وحكومة النازي كانت قد بدأت في تطبيق «برنامج الموت الإكلينيكي» على المرضى المصابين بإعاقات ذهنية أو جسدية منذ فبراير وحتى خريف ١٩٤١، كان الهدف من وراء هذا البرنامج أن يحتفظ الألمان بنقاء الجنس الآري المثالي الذي لا يورّث أبناءه أي طفرات أو أخطاء جينية. جمعت الحكومة النازية كل من يعاني مرضًا عقليًا وراثيًا في معسكرات الإبادة وقتلوه. وراح ضحية هذا البرنامج ستة آلاف شخص. كان أفراد أسرة «نللي" يعرفون حق المعرفة أن موت العمة „بيتا" به شيء لا يستقيم، ولكنهم تحملوا ألم فقدان فرد من العائلة وكبتوا هذا الألم في „شجاعة" كما يقولون، بينما كانت تلك الشجاعة في واقع الأمر شيئًا آخر، كانت خضوعًا وامتثالًا لقوانين وحشية، ولم يكن امتثالهم إلا جبنًا وخوفًا.

تختبر „نللي" في المدرسة سلطة أخرى تفرض عليها الطاعة: إنها سلطة المدرس، الأستاذ «فارسينسكي". والأستاذ حريص على ترسيخ مبدأ الطاعة للنظام في نفوس تلميذاته حتى في قاعة الدرس، ويعمل بكل جهد حتى يجعل التلميذات ملتزمات بالقيم «الألمانية الأصيلة»؛ فهو يصر مثلًا على أن تظل تلميذاته الصغيرات رافعات أيديهن بالتحية الألمانية التقليدية طوال فترة إذاعة الأغنيات الوطنية، مهما طالت تلك الفترة، ومن لا تنجح في ذلك لأن عضلات ذراعها ضعيفة، مثل «نللي"، كانت تعاني من سخريته واستهزائه. كما كان الأستاذ «فارسينسكي" حريصًا على تطبيق الدعاية النازية وتوجيه مشاعر العداءً لدى التلميذات من صغرهن لكل من هم غير نازيين، فعلى „الفتاة الألمانية أن تعرف كيف تكره (...) اليهود والشيوعيين وأعداء الشعب الآخرين». كما كان يؤكد أيضًا أنه لو كان المسيح موجودًا اليوم «لكان اتبع „الفوهرر" وكره اليهود أيضًا»(54). ولا يعترض الأهل في البيت على كلام المدرس رغم مجافاته للحقيقة. حتى عندما تبدي الأم بعض التشكك وتقول إن الكراهية ليست من طباع المسيح، تعود لتقنع نفسها أنه من الأفضل أن يتجنبوا المشكلات، فيرد زوجها: „اتركيه يحكي ما يريد. هل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سنتدخل في كل شيء؟"(55).

كانت التربية النازية تعني أن يربي الآباء طفلهم ليصبح «عضوًا نافعًا في الشعب ويدخل في صفوفه»، وصفوف الشعب كانت تعني الاندماج مع الجميع في طاعة النظام لينشأ الجميع؛ نساء ورجال، وهم حريصون على الانصهار داخل المجموع، ويخافون أشد الخوف من الوقوف وحدهم ضد التيار السائد، فإنك إن فعلت ذلك ستعرض نفسك للاستهزاء والظلم بلا سند ولا تعاطف من أحد. لهذا اختار والد "نللي" ألا يقف وحده ضد الآلاف، وقرر أن يقمع شعوره بعدم الارتياح عندما كان يسمع الشعارات الصارخة الهادرة الهاتفة بحياة "هتلر" وكان يهتف معهم، فإذا كان عليه «أن يختار بين هذا الشعور بعدم الارتياح وبين الصراخ الصادر عن الآلاف والذي ينبعث من الراديو، فإنه يختار، بوصفه إنسانًا اجتماعيًا، أن ينضم للآلاف ضد نفسه»(56).

ترسيخ الطاعة في «التربية النازية» هي نقيض الحرص على تشجيع الحريات الفردية واحترامها في نفوس الأطفال، كما كتبت «يوهانا هارر» Johanna Harrer، إحدى المتخصصات في التربية، في كتاب بعنوان «الأم الألمانية وطفلها الأول» الصادر في عام 1934. تنتقد الكاتبة إعطاء الأطفال مساحات أكبر من الحرية كما تنتقد الطرق الأقل صرامة في إجبار الأطفال على الطاعة(57) .

وبسبب أساليب التربية المتبعة في ألمانيا آنذاك، تدخلت دول الحلفاء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبعد هزيمة ألمانيا لتضع سياسات تعليمية جديدة في ألمانيا حتى تمنع طريقة التربية النازية، فضغطت سلطات الاحتلال، خاصة الروسية والأمريكية، من أجل إعادة تشكيل النظام الألماني التعليمي من جديد. فصدر قرار بمنع الضرب في المدارس في ألمانيا الشرقية في عام ١٩٤٧، لكنه لم ينفذ بشكل فعلي إلا بعد عام ١٩٥٩. وفي ألمانيا الغربية، صدرت في عام ١٩٤٦ قرارات وزارية تمنع استخدام العقوبات البدنية ووسائل الخزي في المدارس(58).

ورغم انتهاء الحكم النازي في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، فإن عدم اعتراض الآباء على معاملة المدرسين لأبنائهم ظل مع ذلك أمرًا بديهيًا حتى الستينيات من القرن العشرين في ألمانيا، فالمدرس كانت سلطته بلا منازع، وكانت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

موافقة الآباء الضمنية على العقاب الذي يتلقاه الأبناء في المدرسة، مهما كان شكل هذا العقاب، أمرًا بديهيًا، «فلم يحدث أن أخذ الآباء جانب أولادهم المعاقبين في مواجهة المدرسة إلا في حالات قليلة»(59).

لم تلغَ عقوبة الضرب من المدارس وتصبح شيئًا مستهجنًا في المدارس الألمانية الغربية إلا في آخر السبعينيات، ففي هذه الأثناء، كان المجتمع قد تحول تحولًا كاملًا نحو الليبرالية، وبشكل ترسخت معه قيم الليبرالية والديمقراطية داخل نفوس الأفراد. فلم يكن التحول فقط على مستوى السياسة والاقتصاد وقرارات الحكومة، وإنما غرست القيم الليبرالية واحترام الكرامة الإنسانية داخل نفوس الناس. هنا فقط بدأ الآباء ينتبهون لطرق تعامل المدرسين مع أطفالهم ولم يعودوا يغضون الطرف عن إساءة المدرسين لأولادهم، ولاقى مفهوم الكرامة الإنسانية استحسانًا وقبولًا بين أفراد المجتمع الذين بدؤوا يدركون أهميته. ففي عام 1974، وفي استبيان عن عقوبة الضرب في المدارس الألمانية، لم يوافق إلا ٢٦٪ فقط ممن شملهم الاستبيان على هذه العقوبة.

كانت قيم الطاعة المترسخة تمنع الناس من المعرفة، فتقول „كريستا ڤولف" إن الأسر الألمانية التقليدية لم تكن تتمتع بصفة الفضول، فلم تحاول أسرة «نللي" مثلًا تحويل مؤشر الراديو إلى محطات أخرى محظور سماعها، فقد كانت طاعة السلطة في السر والعلن أمرًا مفروغًا منه وبديهيًا، ولا يجرؤ كثيرون على مخالفة الأوامر حتى لو سرًا، وكانت الجملة الشهيرة المنتشرة بين الناس هي «ما لا أعرفه لا يثير انتباهي»(60).

كانت أسرة «نللي" أسرة محظوظة لأنها لم يكن لها أقارب شيوعيون أو يهود. وكانت الأسرة تتباهى أن أفرادها لا يملكون «أية أفكار فاسدة أو غريبة». كانوا مواطنين شرفاء كما كان يطلق على المواطنين الموالين للحزب النازي، لا يهتمون إلا بما يقوله إعلام الدولة الرسمي ولا ينتبهون إلى الوقائع التي تكشف تناقض تصريحات المسؤولين في الحزب النازي مع ما يحدث فعلًا. كانوا «شرفاء» لأنهم كانوا «مطيعين»، ولم يكن الشرف يعني هنا أكثر من طاعة السلطة وقوانينها وأوامرها وإنكار كل خبر أو رأي يمكن أن يكون ضدها. والجهل بالحقائق كان بالنسبة لعائلة «نللي" أكثر سهولة وأمانًا من المعرفة. فالأسهل هو «ألا نسمع، ألا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نرى، أن نتجاهل، أن ننكر، أن ننسى ما تعلمناه، أن ننسى»(61).

تتذكر «كريستا ڤولف" في روايتها كيف كان الحكم النازي يهين الناس عن طريق مراقبتهم الدائمة والتهديد والابتزاز، ليمنع عنهم بذلك حرية الاختيار ويجبرهم على تبني منظومة قيم وأفكار لا تشبههم، ولكن هذه المنظومة هي ما تبقي النظام آمنًا. وكان العذر الذي يستخدمه النازيون لإقناع الناس بالتنازل عن حرية الاختيار الشخصية هي ضرورة التضحية من أجل الوطن ومن أجل «الصالح العام»(62).

ولكن هل اتضح للألمان آنذاك أن الخضوع بهذا الشكل للسلطة وفقدان القدرة على اتخاذ القرارات والمواقف بناء على الإرادة الحرة يعني فقدانًا للكرامة، أم أنهم لم يدركوا ذلك إلا بعد انتهاء مرحلة الاستبداد وتحرر الناس من الخوف فبدؤوا يسترجعون ويفهمون ما كانت تنطوي عليه تفاصيل حياتهم اليومية من إهانات، وأدركوا أخيرًا أن ما كانوا يرونه طبيعيًا آنذاك هو في واقع الأمر غير طبيعي ومهين، وأن طاعتهم لقوانين النازية كانت تعني امتهانًا صريحًا لكرامتهم. وهل لهذا السبب كانوا يشعرون بالخزي والعار كلما استرجعوا ما حدث وتذكروا فترة النازية؟(63).

يخضع الإنسان في أحيان كثيرة للسلطة لأنه لا يريد أن يقف وحيدًا، لأنه يريد أن يرى مساندة الآخرين ويشعر بدعمهم. أما اتخاذ موقف مختلف، فله تبعات، أهمها أن مكانك سيصبح على الهامش، فالمهمشون لا يحصلون على أية امتيازات ويفقدون مساندة الآخرين المميزين لهم. والرغبة في البقاء وسط المجموع وعدم التحول إلى الهامش كانت سببًا أساسيًا في تطوع "نللي" في منظمة "شبيبة هتلر" وتفانيها في العمل في هذه المنظمة، حتى أنها ترقت وحصلت على دور قيادي فيها. كانت تريد أن تثبت لنفسها وللآخرين أنها لا تختلف عنهم وأنها مثل الجميع، بل وأفضل منهم، وكان الجميع في ذلك الوقت داعمين للسلطة ومساندين لها، وكان كل المهمشين والمقموعين والمحرومين من كل الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية من معارضي السلطة، ولا يحب أحد بالطبع أن يتخذ موقعه وسط المهمشين أو غير المميزين. حرصت «نللي" على الاشتراك في كل مسيرات الشبيبة رغم أنها في قرارة نفسها كانت تكره تلك المسيرات ويصيبها التعب الشديد منها، كما كانت تكره مشهد تعنيف القائدات في "شبيبة هتلر" للفتيات المهملات في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نظافتهن الشخصية، وتنفر من الإهانات التي يتلقينها أمام الجميع، ورغم ذلك فقد أصرت على الانضمام للمجموع وسعت إلى الاندماج مع الجماعة. كانت تريد أن تضمن لها مكانًا داخل جموع «الشعب». ومع الوقت، ومع التماهي الكامل مع المجموع، فقدت «نللي" القدرة على التفكير لنفسها وبنفسها، وأصبحت عاجزة عن اتخاذ قرار فردي في حياتها، تخلت عن شخصيتها وتفردها لصالح المجموع، ونست كيف تتخذ قراراتها وفقًا لظروف حياتها ورغباتها وتقديرها الشخصي، لأن حرصها على الجماعة كان دائمًا له الأولوية، ولم تتعلم اتخاذ قرارتها بنفسها إلا بعد انتهاء النازية والحرب بوقت طويل.

ينظر «بيتر بيري» Peter Bieri، أستاذ الفلسفة السويسري، إلى الطاعة المطلقة للآخرين نظرة مختلفة فهو يعتقد أننا عندما نغير مبادئنا لنؤمن بأفكار لا تنبع منا، فهذا يعني أننا نفقد السيطرة على حياتنا، ونتخلى عن حقنا في إصدار الأحكام ونترك الحكم لصاحب السلطة. إننا بذلك نخضع أرواحنا وأفكارنا لإرادة ليست بالضرورة إرادتنا(64) والخضوع على غير رغبتنا وضد إرادتنا هو نوع من الإذلال.

لكن الألمان ليسوا وحدهم من تعرضوا لهذا المصير، فشعوب الأرض كما تذكر «كريستا ڤولف" على لسان إحدى شخصيات روايتها **«يمكن أن تُقهر، أن تُحرك مثل الشطرنج عن طريق نظام إرهابي، أن تُساق إلى الحروب، أن يُفرض عليها القيام بأفعال غير إنسانية. (...) الأبطال قليلون في كل شعب ولا يجب أن نجعل التصرف بشكل بطولي قيمة إنسانية. فالجماهير إما تسكت عن الظلم أو تشارك فيه»**(65).

لا يملك كل الناس القدرة على التصرف وفق ما تمليه عليهم ضمائرهم، فضمائر الناس تختلف، كما يقول «إريك فروم»، فالضمير الذي يطلق عليه «فروم» وصف «الضمير الاستبدادي» هو ما يجعل صاحبه يستمع داخليًا لصوت السلطة التي تتحكم في حياته فيطيعها ويرغب في إرضائها. وثمة ضمير آخر يطلق عليه „فروم" وصف «الضمير الإنساني»، هذا الضمير هو صوت الإنسان المستقل عن تأثيرات السلطة وتلاعبها بأفكاره ومشاعره، إنه ضمير الإنسان صاحب الفطرة السليمة الذي يعرف بفطرته ما يحترم الإنسانية وما يعاديها. يعتقد كل من أصحاب الضمائر المختلفة؛ أي أصحاب الضمير الاستبدادي والضمير الإنساني أيضًا، أنهم يرضون ضمائرهم، فحتى صاحب «الضمير الاستبدادي» يعتقد أنه يرضي ضميره،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فقد تلاعبت السلطة بعقله ومشاعره لدرجة أنه اتحد مع آرائها، فتخيل أن ما تفرضه السلطة هو الصحيح وما تفعله هو الصواب.

يرى „فروم" أن فعل العصيان نفسه صعب، فكلما كنا مطيعين للسلطة، أيًا كانت هذه السلطة؛ سلطة الآباء أم الدولة أم المؤسسات الدينية أم الرأي العام السائد، شعرنا أننا في أمان وأننا تحت الحماية. فالإنسان يعتقد أنه إذا كان مطيعًا للقانون ومندمجًا في المجموع، فلن يمسه عنف ولن يتعرض للأذى. يشعر الإنسان في حالة خضوعه للضمير الاستبدادي، أي لصوت السلطة داخله، بالارتياح لأنه لم يعد هو المسؤول عن قراراته، فهناك كيان آخر تولى عنه هذه المهمة، وأصبحت المسؤولية عن الصواب والخطأ تقع على عاتق من أصدر الأمر وليس على عاتق من أطاعه. أما العصيان؛ عصيان السلطة السياسية أو الدينية أو التمرد على الرأي السائد، فهو قرار فردي تمامًا يقف معه الإنسان وحيدًا(66). يستلزم القرار الفردي المخالف للسائد شجاعة كبيرة وقدرة على تقبل الوحدة والشعور بالغربة وسط المجموع، كما يستلزم العصيان الاستعداد لقبول المسؤولية عن الخطأ وتحمل نتائجه بشكل شخصي وتوقع العقاب، فلا يمكن أن يتحمل أحد المسئولية عنا.

---

42 - Wehler, Hans-Ulrich. Nationalismus: Geschichte, Formen, Folgen (Beck'sche Reihe) (German Edition) (Kindle Locations 310-311). C. H. Beck. Kindle edition.

43 - Ibid. (Kindle Locations 555-557).

44 -Ute Frevert. Die Politik der Demütigung. Schauplätze von Macht und Ohnmacht. S. Fischer Verlag. Frankfurt am Main 2017. S. 60 – 70.

45 - Ibid. S. 62.

46 - Ibid. S. 62, 63.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

47 - كارل شميت. مفهوم السياسي. نقله إلى العربية سومر ألمير محمود. مدارات للأبحاث والنشر. القاهرة ٢٠١٧. ص. ٧٥.

48 - https://www.youtube.com/watch?v=Rrh4JDsOmVw

49 - كريستا فولف. نموذج طفولة. ص. ١٤٧.

50 - Gruen, Arno. Wider den Gehorsa. Kindle Edition. P. 33.

51 - كريستا فولف. نموذج طفولة. ص. ٢١٨.

52 - كريستا فولف. نموذج طفولة. ص. ٥١.

53 - المرجع السابق. ص. ٧٢.

54 - المرجع السابق. ص. ١٣٦.

55 - المرجع السابق. ص. ١٣٦.

56 - المرجع السابق. ص. ٥١.

57 -Ute Frevert. Die Politik der Demütigung. P. 97.

58 -Ibid. P. 99.

59 -Ibid. S. 100.

60 - كريستا فولف، نموذج طفولة. ص. ١٥٨.

61 - المرجع السابق. ص. ١٥٧.

62 - Bieri, Peter. Eine Art zu leben: Über die Vielfalt menschlicher Würde (German Edition) (p. 77). Carl Hanser Verlag GmbH & Co. KG. Kindle Edition .P. 40.

63 - Ibid. P. 80-81.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

64 - Bieri, Peter. Eine Art zu leben: Über die Vielfalt menschlicher Würde. Ibid. P.77.

65 - كريستا فولف. نموذج طفولة. ص. ٣٢٣.

66 - Fromm, Erich (2015-09-17T22:58:59). Über den Ungehorsam und andere Essays.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العقاب

مع تطور مفهوم الدولة القومية، تطور أيضًا مفهوم السيادة كما سبق وذكرت. منذ ذلك الحين، أصبح لكل دولة نظامها القانوني الخاص وتشريعها الذي استقلت به عن الدول الأخرى وأصبح لها مطلق السيادة عليه واعترف لها العالم كله بذلك. ونص القانون في كل دولة على عقوبات محددة تنفذ ضد انتهاكات القانون أو مخالفته. كانت العقوبات في الماضي تستهدف إلى حد كبير كرامة الإنسان وتتعمد إذلاله لتجعله عبرة وأمثولة رادعة للآخرين، فكان من لا يلتزم بالخط الأخلاقي في المجتمعات ما قبل الحديثة يعاقب بالتشهير والتجريس، وكانت عواميد التشهير منتشرة في كل مكان وفي كل مجتمع، ويختلف شكل التشهير من مجتمع إلى آخر، ولكن كانت كلها تتبع نموذجًا واحدًا يستند إلى تراث إنساني يتشارك في طرق ووسائل إهانة الكرامة والإذلال بغرض العقاب. تشير „أوتا فريفرت" إلى تشابه عقوبات الفضح والتشهير المنتشرة في جميع أنحاء العالم، فأشكال الإذلال العلني ووظائفه تشبه بعضها بعضًا إلى حد كبير مع أنها تظهر وتمارس في أماكن وأزمنة مختلفة، كانت عقوبات الفضح والتشهير منتشرة (ولعلها ما زالت منتشرة أيضًا) في عدد من البلاد والمجتمعات في العالم، ليس بسبب تأثير تعرضت له تلك المجتمعات باحتكاكها بمجتمعات أخرى، كأن تنتقل هذه الممارسات من أوروبا إلى مستعمراتها على سبيل المثال، فنحن نجد منطق التشهير والتجريس والفضح نفسه في الصين مثلًا رغم أنها كانت بعيدة عن التأثير الأوروبي بشكل كبير حتى القرن التاسع عشر. وهذا يعني كما ترى «فريفرت":

„إن الممارسات العقابية والفضح العلني والضرب كلها كانت ممارسات مصنعة محلية وتستند إلى تقاليد محلية أيضًا. وإذا كانت هذه الممارسات تستخدم الرموز والأساليب نفسها، فهذا يعني أن طريقة تنفيذ هذه العقوبات وما تعبر عنه قوية لدرجة أنها جعلت وسائل العقاب الأخرى تتراجع من نفسها إلى الظل.. لا يختلف شرق آسيا في هذا عن أمريكا الشمالية وغرب أوروبا ومنطقة البحر المتوسط أيضًا، رغم وجود اختلافات محلية في تفسير هذه الممارسات وتنويعاتها وفقًا للسياق»(67).

كانت عقوبات التشهير والتجريس والفضح تختلف في الماضي وفقًا للموقع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاجتماعي لمن قام بمخالفة القانون وتعرض لعقوبة التجريس والفضح. فعلى سبيل المثال، كان القانون البروسي ينص حتى عام ١٨٤٨ على التفرقة بين الطبقات إذا كان الأمر متعلقًا بالشرف، ففي المواد الخاصة بجرائم الإهانة والسب والقذف، أبقى قانون بروسيا العام على التفرقة بين طبقات الهرم الاجتماعي بكل دقة، واتبع وأكد على ما كان يشاع آنذاك عن اختلاف الشعور بالشرف والكرامة ومعناهما وفقًا للطبقة الاجتماعية، فالشرف الأعظم واعتزاز الإنسان به والحمية في الدفاع عنه كانوا من نصيب النبلاء، والذين وصفهم معجم „تسيدلر" Zedler'sche Universal-Lexickon الذي صدر في عام 1732 بأنهم „الطبقة الشريفة" التي „لا نظير لها». أما البرجوازيون والفلاحون فنصيبهم من الشرف كان في ذلك الوقت أقل وفقًا للقانون، ولهذا كانت تُفرض عقوبات أقل على من أهان غير النبلاء مقارنة بالعقوبة التي كانت تُفرض على من أهان أحد النبلاء، وكانت العقوبة تصبح أكثر تشددًا وقسوة كلما كان المُهان من طبقة اجتماعية أعلى، فالإهانات الموجهة «لأسفل» كانت تعتبر أقل انتهاكًا للشرف وعقوبتها بالتالي أقل شدة من العقوبات عن الإهانات «الموجهة لأعلى". لهذا السبب ظل القانون حتى عام ١٨٤٨ ينص على عقوبات «مهينة» مثل الضرب بالسوط والعصا على من هم «أقل مقامًا" كما يصفهم رجال القانون أو على „الأشخاص الذين لا نملك إلا معاقبتهم بدنيًا"(68).

إلا أن الشعور بضرورة الحفاظ على الشرف والكرامة لم يكن مقتصرًا على «الطبقة الشريفة»، فحتى بالنسبة لمن هم «أقل مقامًا" كان الشرف مهمًا. وكان الناس من الطبقات الدنيا يخشون الفضح العلني والتجريس والتشهير بنفس درجة خوف النبلاء من كل هذا. تسوق „أوتا فريفرت" أمثلة من التاريخ عن أشخاص من „الطبقة الأدنى» قدموا التماسًا لإعفائهم من الفضح العلني والتشهير، ولم تختلف نظرتهم للفضح والتشهير عن نظرة طبقة النبلاء نفسها. تصف „فريفرت" الشكاوى العديدة التي استقبلتها الشرطة الباريسية في القرن الثامن عشر، وتقول إن كلها كانت شكاوى تدور حول السب والقذف والإهانة، وكانت كلها تقريبًا من أشخاص من الطبقة الاجتماعية نفسها، وهي طبقة الحرفيين أو ملاك المحلات، أي لم يكن أحد منهم من النبلاء، وكانت الشكاوى ضد زملائهم أو جيرانهم أو المشرفين عليهم. ومن هنا يتضح أن إهانة الشرف كانت بالنسبة لهذه الطبقة الاجتماعية أيضًا أمرًا عظيمًا، ففي ذلك الوقت كانت رسوم الشكاوى عالية، وكان الناس في هذه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الطبقات التي تعاني من قلة الدخل تدفع هذه الرسوم عن طيب خاطر من أجل إيقاف المعتدي عند حده(69).

كانت القناعة التي انتشرت آنذاك وشرعها القانون أن الطبقات الدنيا تفتقر إلى الإحساس بالشرف، وكانت تلك القناعة تمثل في مجتمعات ما قبل الحداثة ذريعة تستخدم من أجل تبرير عقاب المنتمين إلى هذه الطبقة بعقوبة تتسم بالفظاظة والغلظة، ولكن مع تغير الظروف الاجتماعية والسياسية، تغيرت النظرة إلى العقوبات التي تستهدف كرامة الإنسان وتهينه، وتزامن التغير في النظرة إلى كرامة الإنسان مع انتشار الأفكار الليبرالية، فبدأ السياسيون ورجال القانون الليبراليون منذ بداية القرن التاسع عشر في وضع تصور عن كرامة المواطن يختلف عن المفهوم السابق في عصر ما قبل الليبرالية. فأصبح مفهوم الكرامة منذ ذلك الحين مرتبطًا بالحداثة الغربية.

ومع تزايد الأفكار الليبرالية وصعود الطبقة البرجوازية، انتهى التعذيب الجسدي بوصفه عقابًا للجريمة، كما انتهى التشهير بالمدانين في كثير من الدول منذ القرن الثامن عشر، فأُلغي الاعتراف العلني بالذنب في فرنسا أول مرة في عام ١٧٩١، ثم أُلغي ثانية في عام ١٨٣٠، كما أُلغي عمود التشهير سنة ١٧٨٩، وأُلغي في إنجلترا في عام ١٨٣٧(70).

لم تعد العقوبات تمارس على الجسد إلا قليلًا، وتحولت الآلام المرتبطة بالعقاب لتصبح «أكثر رهافة» وأقل مساسًا بالجسد، وأكثر مساسًا بالروح، كما لم يعد التشهير والتجريس أساسيين في العقاب الجزائي، ولم يعد المحكوم عليهم والمعاقبون يساقون في «استعراض علني»، بل أصبحوا يُرَحلون في عربات مقفلة إلى السجون، وتوقف تنفيذ العقاب علانية. وقيل آنذاك إنّ هذا «الاستعراض» من شأنه أن يجعل المشاهدين أكثر اعتيادًا على الوحشية التي كان من المفترض صرفهم عنها، كما أنه يجعل المجتمع يبدو وكأنه مجتمع غير مستقر تكثر فيه الجرائم، ويظهر السجان في هذه المشاهد العلانية في صورة المجرم والحكام في صور القتلة، وقد يثير التعذيب العلني شفقة المشاهدين وتعاطفهم مع المعاقبين، ولم يكن هذا هو هدف السلطة من العقوبات بالطبع(71). هكذا أصبح مفهوم العقاب منذ ذلك الحين يعني الحرمان من كل الحقوق دون تعريض المعاقب للألم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الجسدي، وأصبح يعني فرض عقوبات خالية من الوجع، ولكنها تظل عقوبات «جسدية» رغم ذلك في رأي «فوكو»(72).

„منع المساس بالجسد. أو (تقلص) إلى أدنى حد في جميع الأحوال.. ولكن قيل فيما بعد إن السجن والاعتقال، والأشغال الشاقة، والمؤبدة، ومنع الإقامة، والإبعاد - والتي احتلت مكانة مهمة جدًا في الأنظمة الجزائية الحديثة - تشكل بالتأكيد عقوبات «جسدية»، فهي.. تتناول وبصورة مباشرة الجسد. ولكن هذه العلاقة: القصاص - الجسد لم يعد فيها ما يشبه العلاقة التي كانت بين الجسد وأشكال التعذيب سابقًا»(73).

يتحدث "فوكو" عن ظهور المؤسسات الاجتماعية التي تمارس الانضباط على أفرادها، فقد ظهرت منذ نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، مؤسسات رقابية تختلف عن نظام رقابة العبودية لأنها لا تقوم على علاقة «امتلاك الأجساد»، فهي علاقة تهدف إلى مزيد من تحكم كل فرد بجسده ولا تهدف إلى زيادة تبعية الفرد وجسده للمالك، إنها تهدف في الأساس إلى أن تجعل الفرد «أكثر إطاعة" بمقدار ما هو مفيد وبالعكس، وتعتمد المؤسسات الرقابية الحديثة على نمط من الانضباط يهدف إلى خلق أجساد طيعة "تسمح باستغلالها على أفضل وجه»(74) والاستغلال هنا بهدف إعدادها لتصبح في خدمة الدولة ونظامها واقتصادها بطبيعة الحال.

أوجدت تلك المؤسسات الرقابية آليات للانضباط ومن ضمنها آلية "العزل"، أي تخصيص مكان يختلف عن كل الأمكنة الأخرى، ومنغلق على ذاته، يُعزل فيه المعاقبون الخاضعون للرقابة، إنه المكان الذي تكون فيه المراقبة شديدة الكثافة. ظهرت المؤسسات العقابية وظهرت الآليات الرقابية إذن كبديل للتعذيب الجسدي، أو بعد اختفاء التعذيب الجسدي، وتطورت آليات ووسائل رقابة الدولة على مواطنيها وابتدعت طرقًا جديدة لإخضاعهم بشكل يضمن أفضل استغلال لقدراتهم وطاقاتهم. وبدأت الدول «الحديثة» تبرز تجاه المحكوم عليهم لينًا أكثر واحترامًا أكبر. فهل كان هذا يعني أن الدول التي تحولت إلى الحداثة قد أصبحت أكثر إنسانية؟ لا يعتقد «فوكو» أن هذا التحول الذي حدث في وسائل العقوبة يعني أن المجتمعات قد أصبحت أكثر إنسانية، فقد اتخذ العقاب الذي لم يعد يوجه

Telegram:@mbooks90

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلى الجسد اتجاهًا آخر، وهنا يتساءل «فوكو» إذا كان العقاب قد أصبح عقابًا نفسيًا بدلًا من العقاب الجسدي، ويسخر من فكرة أن القصاص قد أصبح أكثر إنسانية في القرون الأخيرة، فهو في رأيه قد انتقل فقط من استهداف الجسد إلى استهداف الروح(75).

يصور الكاتب المصري «أحمد ناجي» هذا العقاب الذي يستهدف الروح في كتابه «حرز مكمكم"(76)، كان قد حُكِم على «ناجي» في عام ٢٠١٦ بالحبس لمدة عامين بتهمة «خدش الحياء العام» لأن جريدة «أخبار الأدب» المصرية نشرت فصلًا من روايته «استخدام الحياة» التي اعتبرها البعض متضمنة ألفاظًا تخدش الحياء، ثم ألغي الحكم بحبسه في محكمة النقض بعد أن قضى حوالي عشرة شهور في السجن، و حُكِم على رئيس تحرير «أخبار الأدب" آنذاك بغرامة قدرها عشرة آلاف جنيه.

كتب „أحمد ناجي» كتابه وفق ما يكفله الدستور المصري لعام ٢٠١٤ من حرية تعبير، أو هكذا نفسر نحن الدستور. ينص الدستور المصري في مادته ٦ أن «حرية الفكر والرأي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر». كما يؤكد في المادة ٧٠ على أن «حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي والمرئي والمسموع والإلكتروني مكفولة». وينص أيضًا في المادة ٧١ عدم توقيع «عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بطريق النشر أو العلانية». يبدو هكذا وكأن الحكم بحبس „أحمد ناجي" جاء خرقًا واضحًا لهذه الحقوق الدستورية، ولكن في واقع الأمر وللمفارقة فإن الحكم الأولي بسجن «ناجي» كان عقابًا على مخالفة القانون، فمصر يسري فيها قانون الطوارئ منذ عام ١٩٨٠ بعد اغتيال الرئيس «أنور السادات»، ولم يُعلق قانون الطوارئ إلا في عام ٢٠١٢ ولمدة عام واحد، ثم أعيد العمل به في 14 أغسطس 2013 ولمدة شهر، ثم مدت حالة الطوارئ منذ عام ٢٠١٤ لأكثر من مرة بموافقة مجلس النواب كان آخرها في يوليو 2021. ووفقًا للمادة ٣ من قانون الطوارئ، تُحدد «حريات الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والمرور في أماكن وأوقات معينة واعتقال المشتبه بهم دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية»، ووفقًا للمادة نفسها أيضًا، فإن للدولة الحق «في مراقبة الرسائل أيًا كان

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحررات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وإغلاق أماكن طباعتها".

هنا نتذكر حالة الاستثناء التي تحدث عنها «كارل شميت" والتي تفرض فيها حالة الطوارئ وتعلق قوانين أو تفرض قوانين تسمح بما لا يسمح به في الحالة العادية(77). هكذا جاء حكم أول درجة بحبس «ناجي» وفقًا للقانون، وجاء الحكم بالغرامة وفقًا للقانون أيضًا بعد أن نظرت محكمة الجنح قضيته بدلًا من محكمة الجنايات.

يصور «ناجي» في كتابه «حرز مكمكم" تجربة المحاكمة ويسجل مشاهداته عن أيام السجن والحكم الذي أدانه. يتعجب "ناجي» من أن تثير كتاباته كل هذا السخط العام، فهو يؤكد أن ما يكتبه لا يهدف إلى التنوير أو تثقيف الشعب، كما أنه لا يحمل هو شخصيًا داخله أي «ميل ثوري ضد الاستعمار أو الإمبريالية في صورتها الليبرالية الرأسمالية»، فهذه كلها في رأي «ناجي» «انشغالات جيل أكبر من الكتاب» هو جيل «صنع الله إبراهيم»، رغم أن «صنع الله إبراهيم" اضطر، كما يقول «ناجي»، في النهاية وبعد كل هذا النضال والعمل الوطني أن يقرر أن المهم في الأدب هو المتعة الفنية»(78). هنا ينحاز الأديب الشاب إلى الدفاع عن قناعاته الشخصية الفردية ولا يدعي البطولة ولا الثورية في كتاباته، يقر أن الأدب هدفه المتعة، ليس فقط متعة القارئ، فالكتابة هي متعة للكاتب أيضًا في رأيه، ويتعجب «ناجي» من أن الكتاب الملتزمين أو السياسيين يتنصلون من تلك المتعة في محاولة لإضفاء أهمية على دورهم وعلى أنفسهم.

"هل حقًا يكتب الكاتب من أجل إمتاع الآخرين؟ إذا كان الأمر كذلك، وهو كذلك على ما يبدو، فماذا عن متعته الخاصة؟ الضمير هنا أقصد به الكاتب، هذا الضمير الغائب دائمًا والقابل للنقد والتحليل والتأويل، بل والمحاكمة والسجن بسبب متعته الخاصة، مع ذلك لا يكون كافيًا أبدًا للمجتمع والجماعات المختلفة أن يبرر ما يفعله بمتعته الخاصة، بل يضع على هذه المتعة ألف ستار وستار، كالتنوير، والتثوير، والتأثير، والتعبير، والحوار»(79).

"ناجي" غير مهتم إذن بتنوير الشعب ولا بتثويره، وهو فقط يدافع عن اختياراته

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشخصية والفردية وعن حريته في كتابة ما هو مقتنع أنها متعته «الخاصة»، فلماذا يعاقبه القانون على ذلك، رغم أنها متع بسيطة لا تضر بالأمن العام؟ لا يفهم «ناجي» لماذا يُعاقب وهو لم يفعل أكثر من أنه مارس حريته الشخصية في اختيار اللغة التي تناسب مواضيع كتابته، خاصة وأنهالغة تُستعمل يوميًا في الفضاء العام وبين الناس ونسمعها جميعًا من أفواه الصغار قبل الكبار.

"أليست ألسنة هذا المجتمع وتعددها هي ما يشكل المادة الخام (اللغة) التي أستخدمها، وأصنع منها مأدبة لشخصين: أنا والقارئ. فلماذا أعاقب إذن على استخدام لغة هذا المجتمع؟»(80).

ولأن «ناجي» يعلن بوضوح انحيازه للمتعة؛ متعة القارئ والكاتب، فهو يقدم لنا شهادة ذاتية عن عقوبة السجن لا تحمل أيًا من ادعاءات البطولة، فيتنقل القارئ بين صفحات كتابه مستمتعًا بما يقرأه رغم قسوة التجربة، ويبدو أن متعة الكاتب الشخصية وهو يكتب قد انتقلت للقارئ، فيضحك مع الكاتب في وصفه لـ»الإفيهات" الصبيانية في السجن، ويضحك مع مشهد التحقيق والمحامي يقدم خطبة عصماء عن قضية "طه حسين" عندما انحاز وكيل النيابة الذي كان يحقق مع "طه حسين" آنذاك، «محمد نور»، لحرية الرأي والتعبير وأمر بحفظ التحقيقات، مما يجعل وكيل النيابة الذي يحقق مع «ناجي» يسأل بجدية وبراءة: "مين المستشار "محمد نور"؟ أنا معرفش حد بهذا الاسم»(81).

اختيار «ناجي» السخرية في وصف هذه التجربة موفق للغاية، فالسخرية تجعلنا نتخذ مسافة مما يحكي عنه الكاتب ومن تجربة السجن بأكملها، فنصبح أكثر وعيًا وحرصًا على عدم الانزلاق إلى فخ شعارات الوطنية والبطولة التي يؤكد الكاتب في أكثر من موضع أنها آخر ما تشغله. ورغم تلك السخرية في الوصف، فإننا نلمس ونشعر بما تفعله تجربة السجن في الأرواح. لا تقتصر عقوبة السجن على الحد من الحريات والحقوق، فهي عقوبة تنطوي على كثير من تفاصيل المهانة اليومية التي تؤثر في الروح أكثر مما يؤثر فيها الحبس، وأشكال المهانة كثيرة: التعرض للدغات الحشرات بشكل يومي، والحرارة الشديدة، والطعام المتعفن، ودورات المياه القذرة، والتكدير، والتفتيش الذي يقلب كل متعلقات السجين رأسًا على عقب.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رغم السخرية التي انحاز لها «ناجي» في كتابه، فإنه لا يستطيع أحيانًا اخفاء المرارة التي تقفز من بين السطور في كثير من الأحيان لتعيد إلينا قسوة واقع السجن الذي يرقد فيه المرضى بلا دواء ويُقابل موت السجين بلامبالاة ويُعامل جثمانه باحتقار، فلا صراخ ولا بكاء، ولا نطق للشهادتين، بل جثمان ملفوف في بطانية وسجان «قرفان ويسب الدين لأن ما حدث يتطلب كثيرًا من العمل الورقي الذي يكرهه»، إنه مشهد قاس للغاية وذو دلالات تجعلنا نشعر بالمهانة والعجز، ففي النهاية لا يساوي السجين الذي يموت أكثر من بطانية ثمنها عشرين جنيهًا(82).

يقول «فوكو» إن الدولة تستخدم تقنيات ضبط تعود للقرن السابع عشر وتهدف إلى مراقبة أجساد الأفراد وتطويعها. وتطويع الأجساد يهدف إلى استغلال هذه الأجساد اقتصاديًا كما يهدف أيضًا إلى خضوعهم سياسيًا وتكريس الطاعة(83) ومن بين تلك الوسائل كان الإذلال. فعندما تسجن الحكومات المعاقب، فهي تمارس „سلطة شبه كاملة" عليه، إنها تتحكم بحريته وبوقته وتنظم «أوقات نومه ويقظته ونشاطه وراحته، عدد ومدة وجباته، نوعية ومقدار أطعمته... وقت الصلاة، استخدام الكلام وبالتالي حتى استخدام فكره». إنها تربية تتملك «الإنسان بأكمله، وتتملك كل ملكاته الجسدية والمعنوية الموجودة فيه»(84). كما أن إضفاء «طابع القانون والشرعية» على سلطة الحكومة في استخدام وسائل الضبط والعقاب، يجعل كل ما تشتمل عليه هذه الوسائل العقابية قانونية حتى لو كان بها تفريط أو إساءة(85).

يسرد «أحمد ناجي» في «حرز مكمكم" عددًا من هذه الممارسات، بدءًا من التحكم في راحة الجسد بفرض الجلوس في وضع القرفصاء دون السماح بالذهاب إلى الحمام أو بالشرب، والتفتيش المفاجئ الذي يترك متعلقات المسجون مبعثرة ومدمرة، إذ تُشق الوسائد بالسكين ويُبعثر قطنها، وتدوس أقدام الحراس على الحشايا، ويطفئ الحراس سجائرهم فوق المراتب وهي المكان الشخصي الوحيد الذي يخص السجين. كما يذكر "ناجي" الكهرباء التي تنقطع والحر الذي لا يحتمل والعنبر الذي يضم نزلاء أكثر من طاقته، ويذكر التحكم في نوعية ما يتناوله المسجون من طعام وشراب ومقداره، فالثلاجة لا تفتح إلا ثلاث مرات في اليوم فلا يتمكن السجناء من شرب الماء البارد إلا في أثناء تلك الفترات، بالإضافة إلى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ذلك يتحكم الحراس أيضًا في «أفكار» المعاقبين، عندما يقرر أحد الحراس أو أحد القيادات «تكدير» العنبر حتى يُمنع المسجون من «تشغيل دماغه»(86)، ويحدث هذا عادة في أثناء المناسبات أو في الأعياد، لأن الحراسة في السجون تكون أقل من المعتاد، ويكون المسجون في تلك الأثناء حساسًا أكثر من الأيام العادية، فيفكر في وضعه وأهله ويستغرق في حزنه مما قد يدفعه إلى الانفعال أحيانًا والمشاجرات مع الزملاء. فيكون «التكدير» وسيلة من وسائل منع المسجون من الاستغراق في التفكير في حاله وصرف تركيزه إلى الأشياء الأساسية، مثل المياه التي قد تنقطع طيلة أيام العيد، فيظل المسجون لمدة ثلاثة أيام لا يفكر إلا في الماء، «تنام متمنيًا أن تحلم بالماء، لعلك تشرب، لعلك ترتوي في حلم لم يأتِ، وتتذكر أن اليوم عيد فتتكدر أكثر»(87).

يستفز «ناجي» الدولة وقوانينها التي تجعل الألفاظ الخاصة بالجنس أمرًا يستحق العقاب، فلا بد أن يخضع المواطن وجسده ورغباته للأعراف المجتمعية ولا يشذ عنها، نتذكر مرة أخرى آراء «فوكو» الذي يرى أن الحياة الجنسية للمواطنين قد أضحت موضوعًا للتدخلات السياسية والاقتصادية ومجالًا مفتوحًا للدعاية الأيديولوجية للمدافعين عن الأخلاق والمدافعين عن الحريات في الوقت ذاته(88). فقد أدت محاولات ضبط الأجساد إلى أشكال جديدة من الصراعات السياسية التي لا تشبه تلك الصراعات القديمة للأجيال الأكبر سنًا والتي يذكرها «ناجي» في كتابه، فهو لا يفعل أكثر من محاولة استخدام حقه الشخصي في الحياة، أو بمعنى آخر «استخدام الحياة» كما في عنوان كتابه الذي حوكم بسببه. اتخذت الصراعات الجديدة أشكالًا أخرى ظهرت في تعارض مصالح النساء والرجال، وفي الصراع حول تحديد مستوى الصحة والعقل والجنون، واتخذت أشكالها أيضًا في حركات الدفاع عن البيئة والجماعات المختلفة جنسيًا. تحاول كل هذه الحركات الوقوف في وجه الأعراف المتفق عليها دوليًا واجتماعيًا، كما ترفض فرض شكل مثالي للجسد وشكل معين للعلاقات الجنسية وشكل معين للكتابة عن كل ذلك. ولهذا، يعتبر كل من حاول الخروج على الشكل التقليدي في هذه المجالات الخاصة جدًا خارجًا عن قوانين السلطة والأعراف، ويستحق أن يدفع الثمن.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لا تمر تجربة السجن بسهولة، فهي تترك آثارًا وعلامات، ويترك الإذلال بصمته على الروح حتى بعد الخروج من السجن. وفي هذه الحالة، لا يعتبر السجن «إصلاحًا ولا تهذيبًا» وإنما تكريسًا للإذلال. وعديدٌ من المفرج عنهم من المعتقلين والسجناء لا يعودون إلى سابق عهدهم أبدًا، فقد ألقى السجن أو المعتقل بظلال كثيفة على أرواحهم لا تختفي إلا بصعوبة، وقد لا تختفي أبدًا.

تبدو لنا آثار سنوات السجن والإذلال واضحة على شخصية «أحمد أبو المحاسن» في فيلم «سوق المتعة». وكان «أبو المحاسن» قد قضى في السجن عشرين عامًا خرج بعدها لا يستطيع مواصلة الحياة كما كان يعيشها قبل أن يدخل السجن، فالله خلقه «عشرة على عشرة» كما يقول في نهاية الفيلم، وكان قادرًا على مواجهة أي شخص «بقلب جامد»، ولكنه تحول إلى مسخ في السجن، مسخ لا يمكن إصلاحه إلا إذا أخرج «السجن من دماغه» كما قالت له المرأة التي أحبها (قامت بدورها „إلهام شاهين“).

أنتج فيلم «سوق المتعة» في عام ٢٠٠٠، وأخرجه «سمير سيف» وكتب القصة والسيناريو والحوار «وحيد حامد» وقام ببطولته „محمود عبد العزيز“ و“إلهام شاهين» و»فاروق الفيشاوي». لا يصور الفيلم حياة «أحمد أبو المحاسن» في الزنزانة، بل اكتفى فقط بمشهد وحيد في مقدمة الفيلم يستعرض فيه شكل الزنزانة حيث عدد كبير من المساجين يتشاركون في زنزانة واحدة ينامون فيها على الأرض ويقضون حاجتهم أمام بعضهم بعضًا في انتهاك صارخ للخصوصية، وعندما تُنتهك الخصوصية يصبح الإنسان قابلًا للتطويع، أو كما قال اللواء «مرسي بشتك» مدير السجن (قام بدوره „أحمد صالح سليم“)، يصبح „عجينة السجن“، أي يصبح مستسلمًا وطيعًا، أو يصبح «جسدًا طيعًا» بتعبير «فوكو». لم يركز الفيلم على حياة الزنازين وإنما كان الاهتمام أكثر باستعراض التشوهات والآثار التي تركها السجن على روح «أحمد أبو المحاسن». فبعد أن خرج من السجن، حصل على مال وفير لأن المجموعة التي قامت باستغلاله لإدخال الهيروين إلى البلاد، „قدمت له تعويضًا ماليًا كانت قد احتفظت به له و“استثمرته“ طيلة العشرين عامًا التي قضاها في السجن، ولكن رغم ذلك لا يستطيع «أبو المحاسن» الاستمتاع بهذه الثروة الهائلة، فهو على سبيل المثال لم يشعر بالراحة في الفندق الخمس نجوم ولا في الشقة الفاخرة، واختار أن يشتري مزرعة في مكان بعيد جلب فيها مساجين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

آخرين أنهوا مدة عقوبتهم ليعملوا ويقيموا فيها، وعين فيها اللواء „مرسي بشتك» ليشرف عليها، وقام بتأثيث المزرعة لتبدو تمامًا كالسجن، فجعل فيها عنابر وأسرة متراصة، ولم يكلف نفسه عناء طلائها أو تحسين شكلها، فهي تشبه السجن تمامًا، فهذه هي الحياة التي لم يعرف غيرها لمدة عشرين عامًا ولا يرتاح إلا فيها.

في الفيلم مشهدان دالان على مدى عمق الآثار التي تركتها سنوات السجن، المشهد الأول يصور „أبو المحاسن» في الفندق الفخم وقد أراد قضاء حاجته ولكنه لم يستطع ذلك في الحمام الفخم الملحق بالحجرة الفخمة، وفي النهاية اختار أن يقضي حاجته في سلة المهملات المعدنية التي تذكره بالطريقة التي يقضي بها السجناء حاجتهم في السجن. أما المشهد الثاني فكان عندما أراد أن يقيم علاقة مع إحدى بائعات الهوى (إلهام شاهين) ولكنه لم يشعر بالمتعة في العلاقة الحقيقية، بل كانت كل متعته هو أن يشاهدها وهي تخلع بعضًا من ملابسها أمامه، فهو لم يقم أبدًا بعلاقة جنسية كاملة طيلة عشرين عامًا، وكان يكتفي بمشاهدة الصور والأفلام في الزنزانة. فقد «أبو المحاسن» في السجن شخصيته، كما فقد إحساسه بذاته وكرامته، لأن الهدف كان «تطويعه» والتطويع يعني ألا تعود كما كنت من قبل، أن تفقد نفسك في أثناء عملية «التطويع».

في عملية «التطويع» يفقد الإنسان كرامته رغم أن مفهوم الكرامة قد تطور منذ القرن الثامن عشر عندما بدأت الثورات البرجوازية تنادي بالحقوق الشخصية والفردية، وترتب على مفهوم الكرامة حقوق جديدة للمواطنين(89)، فبدأ الليبراليون ينادون باحترام كرامة المذنبين والمجرمين أيضًا، فلا داعي لإهدار كرامة المعاقبين ما دام ينفذ عقوبته؛ سواء عقوبة داخل أسوار السجن أم عقوبة مالية. هكذا أصبحت الكرامة الإنسانية مفهومًا مرتبطًا بالعصر الليبرالي وبظهور الليبرالية.

---

67 - Ute Frevert. Die Politik der Demütigung. S. 79.

68 - Ibid. P. ٤٥ ,٤٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

69 - Ibid. P. ٤٥.

70 - ميشيل فوكو. المراقبة والمعاقبة وولادة السجن. ترجمة د. علي مقلد. مراجعة وتقديم مطاع صفدي. مركز الإنماء القومي. بيروت. ١٩٩٠. ص. ٥١.

71 - المرجع السابق. ص. ٥٢.

72 - المرجع السابق. ص. ٥٣.

73 - فوكو. ص. ٥٣.

74 - المرجع السابق. ص. ١٥٩.

75 - المرجع السابق. ص. ٥٧.

76 - أحمد ناجي. حرز مكمكم. دار صفصافة للنشر والتوزيع. القاهرة ٢٠١٩.

77 - انظر ما سبق ص. ٢٦.

78 - أحمد ناجي. حرز مكمكم. ص. ٨٥.

79 - المرجع السابق.

80 - المرجع السابق. ص. ١٥٦.

81 - المرجع السابق. ص. ١٨٩.

82 - المرجع السابق. ص. ١١٤.

83 - فوكو. المراقبة والعقاب. ص. ١٥٩.

84 - المرجع السابق. ص. ٢٣٩.

85 - المرجع السابق. ص. ٢٩٧.

86 - أحمد ناجي. ص. ١٤٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

87 - أحمد ناجي. ص. ١٤١.

88 - Eva Geulen. Giorgio Agamben. Location 1417.

89 - Ute Frevert. Die Politik der Demütigung. P. 50 – 53.

ولكن لا بد من ذكر أن هذا المفهوم عن الكرامة الإنسانية في آخر القرن التاسع عشر مقتصر على الرجال دون النساء، وكان على النساء انتظار وقت طويل حتى يحصلن على الاعتراف بكرامتهن أيضًا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مفهوم الكرامة

تتبنى الباحثة الأمريكية المتخصصة في الاقتصاد، «ديردر مكلوسكي" Deirdre N. McCloskey الرأي القائل بأن الشعور بالكرامة هو أهم نتاجات الليبرالية. تعتبر "مكلوسكي" هذا الشعور أهم إنجاز للعصر الحديث، خاصة فيما يخص الامتثال للقانون الذي لم يعد يُفرض قسرًا وجبرًا وترهيبًا، بل يخضع له الناس بكامل إرادتهم وبالرضا والتوافق. وتزامن ذلك مع ظهور مفهوم جديد للكرامة تلاءم مع صعود الطبقة البرجوازية التي تحررت من العمل لدى أصحاب الأراضي من الإقطاعيين وعمل أفرادها بالتجارة وطوروا لأنفسهم بالتالي مجموعة جديدة من الفضائل والقيم مرتبطة بطبقتهم وعملهم وأسلوبهم في كسب العيش، وبدلًا من الاستناد إلى العائلة النبيلة أو المركز الاجتماعي الراقي، اعتمدت هذه الطبقة في احساسها بذاتها على نجاح أعمالها التجارية والصناعية. وبدأ في هذا الوقت الإعلاء من شأن هذه الطبقة وتمجيد قيمها بعد أن نجحت في التحكم اقتصاديًا، وأصبحت قيمها هي السائدة.

تعتبر الكرامة من أهم سمات العالم الحديث في شكله الآن بعد أن أصبحت قيمة مكفولة أيضًا للطبقة البرجوازية وتطالب بها، ثم أصبحت لاحقًا حقًا من حقوق كل المواطنين.

ترى «مكلوسكي" أن التجارة والأسواق الحرة كانتا موجودتين منذ قديم الأزل، وحركة التجارة بين البلاد المختلفة والقوافل التجارية كانت مزدهرة حتى قبل عصر البرجوازية، ولكن الجديد والعامل الحاسم كان الموقف «الليبرالي» من العالم وتجاه المجتمع، هذا الموقف الذي يستند إلى التسامح والتعايش واحترام الثقافات المختلفة والدفاع الصارم عن الحرية(90). تعتقد «مكلوسكي" بشكل راسخ أن «البرجوازية المتمتعة بالحرية وبالكرامة هي الأساس الذي استندت إليه اختراعات مبدعة مثل الموتور البخاري، كما شكلت أساس العديد من الأفكار المبتكرة مثل التسويق الشامل والديمقراطية»(91) فبدون هذا المناخ الحر الذي يحترم الإنجاز الفردي لما تطورت مثل هذه الاختراعات ولا ظهرت تلك الأفكار.

كتبت «ديردر مكلوسكي" كتابها «كرامة البرجوازية» كواحد من ستة كتب (نشر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بعضها وما زال بعضها قيد الكتابة). والكتب الستة كلها معنية بالدفاع عن الابتكار في العالم الحديث والدفاع عن الرأسمالية التي تراها «مكلوسكي" „الطريقة المثلى لإتاحة الابتكار". تعرض „مكلوسكي" في كل الكتب فرضية واحدة تدافع عنها: إن الأسواق قد نمت وإن الابتكار قد ازدهر بشكل كبير بعدما أصبحت قيم مثل الكرامة والحرية أمرًا طبيعيًا داخل نسق قيم الإنسان العادي، ولم تعد قيمًا مقتصرة على شريحة اجتماعية بعينها، فأدى ذلك إلى تحرير الخيال الإنساني وإتاحة الفرصة أمامه للتحقق والازدهار والإبداع.

تدور الحياة البرجوازية في الأساس حول الفرد ومقدرته على تحقيق النجاح وحده دون الاستناد إلى مكانة العائلة أو القبيلة. يعتمد الفرد البرجوازي في حياته وعمله على نفسه أولًا، ثم على أفراد آخرين ثانيًا، مما يفرض شكلًا من التعامل المتبادل قائمًا على الاحترام المتبادل والمساواة وتقديم المساعدة، وهو ما سيسهم في ترسيخ مفهوم الكرامة لدى أفراد الطبقة الوسطى(92). توسعت الطبقة البرجوازية، وانضم إليها أيضًا أبناء طبقة النبلاء الذين بدؤوا في مزاولة النشاط التجاري الآخذ في الازدهار والذي بدأت أرباحه تفوق مكاسبهم من الثروات الموروثة وإدارة الأراضي الزراعية، فاكتسبت قيم الطبقة البرجوازية بذلك اعترافًا من المجتمع بأكمله، الأمر الذي أسهم في تغيير مفهوم الكرامة، فلم تعد الكرامة مقتصرة على شرف النبلاء ولا على الموقع الاجتماعي أو السلطة كما كانت في المجتمعات ذات النخب الأرستقراطية، بل أصبحت صفة لصيقة بالفرد الذي يتمتع بفضائل معينة، هي فضائل الطبقة البرجوازية.

ولولا الشعور بالكرامة والحرية، لما تمكنت الطبقة البرجوازية من الازدهار وفق «مكلوسكي" بل إنها تمضي خطوة أبعد من ذلك، وتقول إنه لولا شعور البرجوازية بالكرامة والحرية لما تمكن العالم الحديث من الازدهار بهذا الشكل، ولما تطلع حتى الفقراء والمهمشون لحياة أفضل(93).

عرض في عام ١٩٨٠ فيلم «الرجل الفيل» وهو إنتاج أمريكي بريطاني مشترك. أخرج الفيلم „دافيد لينش» David Lynch، ولعب أدوار البطولة فيه كل من «جون هيرت» John Hurt، و»أنتوني هوبكنز» Anthony Hopkins. رشح الفيلم لثماني جوائز „أوسكار": أفضل تصوير وأفضل إخراج وأفضل سيناريو

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأفضل ممثل وأفضل ملابس وأفضل ماكياج بالإضافة إلى أفضل ديكور وأفضل موسيقى، كما رُشح أيضًا لأربع جوائز „جولدن جلوب" عن الإخراج والقصة والتصوير والتمثيل والسيناريو، وحصل الفيلم أيضًا على عدد من الجوائز من الأكاديمية البريطانية لفنون الفيلم والتليفزيون، كما حصل على جوائز عديدة من مهرجانات عالمية.

تدور أحداث الفيلم في لندن في الفترة بين ١٨٦٢ و١٨٩٠. في هذه الفترة وفي هذه المدينة، عاش شخص يدعى „جوزيف ميريك» Joseph Merrick، وهو شخصية حقيقية يعيد الفيلم عرض قصة حياتها. ورغم أن الفيلم من إنتاج الثمانينيات إلا أنه لم يستخدم الألوان وتعمد التصوير بالأبيض والأسود، ليس فقط ليعطي المشاهد الإحساس أنه انتقل إلى الماضي، ولكن للتأكيد على سيادة التفكير الثنائي في ذلك الوقت، فقد كانت المجتمعات الأوروبية في ذلك الوقت منقسمة إلى „بشري" و"غير بشري"، أو إلى أشخاص جديرين بالاحترام والحياة الكريمة، وآخرين يستحقون الإهانة والحياة الذليلة وتُستباح حقوقهم من قبل الكل بلا عقاب.

وُلد „جوزيف ميريك» (قام بدوره في الفيلم «جون هيرت») بتشوهات في وجهه وجسده جعلت رأسه متضخمًا بشكل غير عادي، كما كانت يداه تكبران مع الوقت بلا توقف وبشكل غير طبيعي، وظهرت على ظهره نتوءات غير عادية ولا مألوفة. تزوج والده من امرأة أخرى بعد وفاة أمه، فترك «جوزيف" البيت وعمل في أحد المصانع.

يختلف الفيلم عن حياة «جوزيف ميريك» الواقعية. ففي الواقع الفعلي كان „ميريك" هو من عرض نفسه على مدير «عرض المسوخ» ليعمل بالسيرك ضمن البرنامج الذي يستعرض بشرًا ولدوا بتشوهات أو طفرات جينية تجعل هيئتهم مختلفة عن السائد، يُعرض هؤلاء الناس كسلعة بلا روح للمشاهدين الذي يدفعون النقود من أجل مشاهدتهم. ولا يجد صاحب السيرك أي غضاضة في عرض «السلعة» والسماح للمتفرجين بإمساكها والتفرس فيها. أما الفيلم فلم يذكر أية تفاصيل عن استعداد «ميريك» لعرض نفسه على الناس، وإنما بدا وكأن مدير العرض هو من قدم لـ"ميريك» الفرصة ليكسب بعض النقود، ونفهم ذلك عندما

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تساءل مدير العرض في جدية عن الطريقة التي يمكن لرجل مثل «ميريك» أن يكسب بها عيشه. كان ذلك التساؤل هو رد فعله عندما هددته الشرطة بإغلاق المكان لأن القانون يعاقب عرض البشر مثل الحيوانات. وقال رجل الشرطة إن استعراض البشر المولودين بعيوب خلقية „يحقر كل من يشاهده ويحقر كذلك هذا المخلوق المسكين نفسه (يقصد „جوزيف ميريك»)». ولم يكن رد مدير العرض يحمل أي نبرة استهزاء أو سخرية، بل كان يتساءل بكل جدية عما يمكن لشخص مثل «ميريك» أن يقوم به في الحياة. وبالفعل، من ذا الذي يمكن أن يوظف آنذاك، في هذا العصر وهذا الزمن، «كائنًا» يعاني من كل هذه التشوهات ويخيف الناس؟ وأي عمل يمكن لهذا المسكين أن يتقنه وقد ولد بعجز واضح في جسده؟ ونلاحظ هنا أن رجل الشرطة لا يصف «ميريك» بأنه إنسان، رغم تعاطف القانون معه، بل إن رجل الشرطة لا يعده من بين البشر من الأساس ويُطلق عليه وصف „مخلوق".

يهتم الطبيب «فريدريك تريڤيس" (قام بدوره "أنتوني هوبكنز" بالطفرات الجينية وتأثيرها على البشر، فيعرض على «ميريك» أن يذهب به إلى المستشفى ليجري عليه بعض الفحوصات. يستجيب «ميريك» لهذا العرض، ويقيم هناك بعض الوقت لكنه يغادر المستشفى لأنه تعرض للتنمر من قبل العاملين هناك. وفي النهاية يعود "ميريك" إلى المستشفى ليموت فيها. لا يستخدم الطبيب في بداية معرفته بـ"ميريك» إلا ضمير الغائب المعبر عن غير العاقل (it)، لكن هذا الضمير يتغير مع الوقت ليصبح الضمير الغائب المعبر عن الإنسان «هو" (he)، ولكن لم يحدث ذلك إلا بعد أن بدأ الطبيب في التعامل مع «ميريك» عن قرب، ليكتشف أنه إنسان مثله مثل غيره، يحمل مشاعر وأفكارًا وآراء وثقافة عالية، وإن كانت هيئته مختلفة.

يقودنا الفيلم إلى التساؤل عن الكرامة. لا يجد"ميريك" ما يكسب به عيشه سوى استعراض طفراته الجينية أمام الناس ليصبح سلعة لا إرادة لها تأتمر بأمر مدير العرض الذي يدفعه لعرض جسده من جميع الجوانب أمام الناس حتى يرضي فضولهم، فهل يكفل له مثل هذا العمل الكرامة؟ لعله من الأفضل أن نتساءل عن بدايات الأشياء وليس نهاياتها، ونسأل إذا كانت كرامة «ميريك» امتهنت لأنه عُرض على الناس كمسخ، أم لأنه ولد بتشوهات لا يد له فيها، أم لعله من الأفضل أن نتساءل إذا كان الفقر هو السبب في امتهان كرامته لأنه جعل فرصته منعدمة في كسب عيشه فلم يجد أمامه سوى هذا العمل المهين؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموضوع نفسه „عرض المسوخ" نجده في فيلم أمريكي آخر أنتج عام 2017، هو فيلم „أعظم رجل استعراض" The Greatest Showman. الفيلم غنائي موسيقي ومن إخراج „مايكل جريسي" Michael Gracy وبطولة «هيو جاكمان" Hugh Jackman و"زاك إفرون" Zac Efron و"ميشيل ويليامز" Michelle Williams و»زندايا" Zendaya والمغنية «كيلا سيتل" Keala Settle. استلهم الفيلم قصة رجل الاستعراض الأمريكي „پي تي بارنم".P. T. Barnum الذي عاش أيضًا الفترة نفسها التي يحكي عنها فيلم «الرجل الفيل». أسس „بارنم" „متحف بارنم الأمريكي» Barnum's American Museum الذي ضم إليه عروض المسوخ وهي العروض التي كانت تشتهر بها هذه الفترة الزمنية. يدور الفيلم حول مجموعة من البشر ذوي مظهر مختلف ضمهم «بارنم" لمتحفه لعرضهم على الناس من أجل اجتذاب عدد كبير من المشاهدين، ويبرز الفيلم عدم قبول المجتمع لهؤلاء الناس وكيف يتعرضون للتنمر الدائم والاحتقار، حتى إن ابن الطبقة العليا الأمريكية لم يجرؤ على أن يعلن حبه لفتاة من الأمريكيين الأصليين، والتي كانت من بين العارضين، خوفًا من غضب عائلته. في النهاية يقرر العارضون ذوو الهيئة المختلفة ألا يخجلوا من طفراتهم الجينية ولا من مظهرهم الذي لا ذنب لهم فيه، وقرروا أن على الناس تقبلهم بكل عيوبهم وندباتهم، وإنهم غير مدينين بالاعتذار لأحد عن هيئاتهم أو أشكالهم أو عيوبهم، كما جاء في أغنية الفيلم الشهيرة التي غنتها «كيلا سيتل" "هذه أنا» This is Me، وهي الأغنية التي فازت بجائزة "الجولدن جلوب" عن أفضل أغنية فيلم. ينبهنا هذا الفيلم وفيلم «الرجل الفيل» لمفهوم الكرامة الإنسانية الذي ظهر في العصر الحديث وأصبح يعني أن الكرامة قيمة أصيلة يولد بها البشر كلهم مهما اختلفت طبقتهم أو هيئتهم، ولا يحق لأحد نزعها منهم.

يتساءل «بيتر بيري» Peter Bieri، عن ماهية الشيء الذي إذا فقده الإنسان يشعر بامتهان كرامته، وما الشيء الذي لا يمكن أن نحرم الإنسان منه أبدًا بأي حال من الأحوال إذا أردنا حماية كرامته؟ وينتهي «بيري» إلى الافتراض أن الحفاظ على الكرامة يتمثل في محاولة الإنسان الدائمة أن ينجح في تجاوز الانكسارات والهزائم التي يتعرض لها في حياته ويظل محتفظًا بالثقة في نفسه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رغم ذلك(94). ولهذا يشير «بيري» إلى انعدام الاستقلال والعجز كعوامل أساسية في الشعور بالمهانة وفقدان الكرامة لأن المواقف التي نشعر فيها بعدم استقلالنا وبعجزنا هي المواقف التي نفقد فيها ثقتنا بأنفسنا ونفقد بالتالي كرامتنا، كما أن العجز والاعتماد على الآخرين يهيئان الظروف لاستخدام الإنسان واستباحة كرامته، فنحن لا نريد أن نكون ذواتًا تُستخدم من قبل آخرين، لا نريد أن نكون أداة أو وسيلة في يد أحدهم ليحقق من خلالنا غاية له. كان هذا ما قصده "كانط" بالفعل في عام 1785 في شرحه للكرامة الإنسانية:

"الإنسانية نفسها كرامة، فالإنسان لا يوظفه إنسان آخر (...) كمجرد وسيلة أو أداة، فالإنسان هو غاية في حد ذاته وهنا تكمن كرامته (شخصيته)، التي يرتفع بواسطتها فوق كل كائنات العالم الأخرى غير البشرية وفوق كل الأشياء في العالم»(95).

يدعو «كانط" إلى ضرورة احترام هذه الكرامة الإنسانية والاعتراف بها كقيمة «لا تقدر بثمن، ولا مثيل لها»، فكل إنسان لديه «الحق المكفول في أن يحترمه الآخرون، وعليه أن يبادلهم هو أيضًا الاحترام نفسه"(96) .

إذا سحبنا هذا المفهوم عن امتهان الإنسان «باستخدامه» على حالة «جوزيف ميريك» أو العارضين والعارضات في متحف «بارنم"، لوجدنا أن هؤلاء البشر يهانون لأنهم مستخدمين من قبل شخص آخر هو صاحب السيرك أو صاحب المتحف، وأصبحوا بذلك «وسيلة» في يده ليحقق بها غايته، وهي الربح.

كان الحفاظ على كرامة الإنسان وحمايته من الاستخدام بواسطة آخرين هو ما دفع مجلس الدولة في فرنسا في عام ٢٠٠٢ إلى إصدار قانون يمنع استخدام الأقزام في السيرك أو في الاستعراضات العامة، حيث كانت برامج السيرك تتضمن فقرات يُسمح فيها للناس بإلقاء الأقزام كأنهم كرة Dwarf tossing. وعندما طُعن على هذا القرار الصادر عن مجلس الدولة في فرنسا، رفضت لجنة حقوق الإنسان الطعن، لأن كرامة الإنسان لا بد وأن تحترم، فلا يمكن أن يُعامل الإنسان كأنه قذيفة تنطلق من مدفع، فهو ليس كتلة من حديد، وإنما إنسان يمتلك روحًا ومشاعر. وعلى عكس لاعبي السيرك الآخرين الذين يقومون باستعراض مهاراتهم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في السير على الحبال أو في الألعاب البهلوانية، فإن «جوزيف ميريك» والأقزام الذين يُقذفون كالكرة لا يستعرضون مهاراتهم، بل يستعرضون طفرة جينية ولدوا بها، إنهم يستعرضون فقط اختلافهم عن الآخرين في المظهر، فهيئتهم وحدها هي ما جعلت منهم سلعة تقف بلا حراك ليشاهدها الناس أو كتلة جامدة بلا روح يقذفون بها في الجو. لكن هناك تساؤل يثار بالطبع عن موقف «ميريك» أو الأقزام أنفسهم تجاه هذه «الوظيفة»، فهل خطر ببالنا أنهم قد يكونوا راضين عن هذه الوظيفة؟ ألم يكن «ميريك» هو من طلب من مدير السيرك استخدامه؟ ماذا لو كان هؤلاء «المُستخدمين" هم من قبلوا وفق إرادتهم الحرة هذا الاستخدام؟ هل يجب علينا هنا أن أن نحترم قرارهم ونكتفي فقط بمشاعر الشفقة عليهم، أم أن علينا أن نجبرهم على عدم امتهان كرامتهم بتلك الطريقة؟

يجيب «بيتر بيري» على هذا السؤال فيشرح أن قراراتنا تعتمد في كثير من الأحيان على الموقف الذي نجد أنفسنا فيه. فكلما كنا في موقف ضاغط يطوقنا من كل جانب ولا نجد منه مخرجًا، تساهلنا كثيرًا في شعورنا بامتهان كرامتنا وأصبحنا أكثر استعدادًا لتقديم التنازلات. ولكن هذا لا يعني أننا نقوم بهذه التنازلات ونحن راضون بها، إننا فقط مجبورون عليها حتى لو أظهرنا عكس ذلك، وهنا يصبح الإحساس بامتهان الكرامة أشد، فنحن لم نتعرض فقط لامتهان الكرامة، وإنما سُرقت منا حرية الاختيار أيضًا. ففي الواقع، لم يكن «ميريك» يملك حرية الاختيار، فهو أمام اختيارين كليهما صعب: إما أن يقبل عملًا مهينًا لكرامته أو يموت جوعًا وبردًا(97). فأصل امتهان الكرامة في حالة «ميريك» هو الفقر الذي دفعه ليعرض نفسه على الناس بهذه الطريقة.

الكرامة الإنسانية والحفاظ عليها قيمة يولد بها الإنسان ولا يفقدها أبدًا حتى لو أجبر أحيانًا على قبول الإهانة، فبعد أن اختبر "ميريك" أخيرًا كيف يمكن أن يُعامل باحترام في المستشفى، نراه في أحد المشاهد التي يطارده فيها الناس وقد أخذ يصيح في توسل أنه ليس «الرجل الفيل»، ولكنه إنسان. لا يريد «جون ميريك» أن يُختزل وجوده في وصف «الرجل الفيل»، فهو ليس حيوانًا - مع الاعتراف أن للحيوانات حقوقًا أيضًا، ولكن هذا ليس مجالنا الآن - يُعرض في القفص، وليس سلعة تُعرض لتسلية الناس وتجلب الربح لصاحبها، وهو ليس ملكًا لأحد، إن كيانه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أكثر رحابة من كل ذلك بكثير، فهو رجل خُلق بمشاعر وعقل ويشعر بالتأذي والألم، لأنه في النهاية إنسان.

يتعرض هذا الفيلم وفيلم „رجل الاستعراض الكبير" لفترة تاريخية من حياة المجتمع الإنجليزي في القرن التاسع عشر، عندما بدأت الدعاوى من أجل الحفاظ على كرامة الإنسان تظهر على السطح شيئًا فشيئًا في المجتمعات الأوروبية وتصبح مادة أساسية في النقاش المجتمعي وتفرض نفسها على إحساس الفرد بذاته. وكان الهدف من هذا النقاش في الأساس هو تحفيز المجتمع على ضرورة معاملة البشر كلهم سواسية وبلا استثناءات طبقية أو حتى قانونية. ففي عام ١٨١٨، طالب أعضاء اللجنة القضائية في "راينلاند" في ألمانيا باحترام الكرامة الإنسانية للجميع، „حتى كرامة المذنبين والمجرمين، وأعلنوا رفضهم لأي عقوبة «تمحو الشعور بالكرامة والشرف وتنحدر بالإنسان لمستوى الحيوان"(98). وبدأ الناس يتبنون مفهومًا مختلفًا للكرامة الإنسانية ويدافعون عنه.

„فالكرامة تنبع من كون الإنسان إنسانًا، ولا تتعلق، مثل الشرف، بشخصيته الفردية أو الاجتماعية. الكرامة هي ما تميز الإنسان عن الحيوان، كما تخبرنا بذلك أوقات التحول من القديم إلى الجديد مع بداية عصر الحداثة. المثير للانتباه هنا أن الناس في ذلك العصر كانوا يلجؤون كثيرًا بشكل ضمني أو صريح إلى المقارنة بالحيوان إذا ما أرادوا التأكيد على خصوصية الإنسان. فعندما أرادوا نزع الشرعية عن عقوبات الضرب، كانوا يشيرون دائمًا إلى أن الإنسان ليس كالحيوان، أي أنه ليس مجرد جسد، ولا يجوز معاملته على أنه كذلك. الوصم بالنار، والعقاب البدني والفضح العلني، كل هذا يتناقض مع الكرامة الإنسانية، أما الحيوانات فهي تفهم لغة السيطرة العنيفة والقهر، كما أن الحيوانات تحتاج لمثل هذه المعاملة أحيانًا، كما كان يُقال في ذلك الوقت"(99).

يعتمد مفهوم الكرامة في العصر الحالي على أربعة مصادر: المصدر الأول هو الحضارة اليونانية والرومانية التي كانت تربط بين الكرامة والعقل، ثم مفهوم الكرامة الإنسانية كما تشرحها الأديان السماوية، فنقرأ في سورة الإسراء ﴿وَلَقَد كَرَّمنا بَني آدَمَ وَحَمَلناهُم فِي البَرِّ وَالبَحرِ وَرَزَقناهُم مِنَ الطَّيِّباتِ وَفَضَّلناهُم عَلى كَثيرٍ مِمَّن خَلَقنا تَفضيلًا﴾ (70). وفي سفر التكوين نجد أن الله خلق الإنسان على

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

صورته وجعل له سلطانًا على كثير من المخلوقات: (نصنع الإنسان على صورتنا كمثالنا فيتسلط على سمك البحر وعلى طير السماء وعلى الأرض وعلى كل زاحف يزحف عليها فخلق الله الإنسان على صورته، على صورة الله خلقه) (سفر التكوين، الإصحاح الأول 26، 27، 28). والمصدر الثالث لمفهوم الكرامة هو فلسفة «كانط» الذي يمكن أن نلخص فكرته عن الكرامة بقوله «إن كل إنسان عاقل له الحق في الكرامة»، أما المصدر الرابع فهو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

شرح «كانط» الكرامة بأنها مساوية للإنسان، إذ قال إن "الإنسانية نفسها كرامة". بهذا يبدو أن تعريف «كانط» للكرامة هو أساس تعريف المصطلح بالشكل المعاصر في المجتمعات الحديثة. فالكرامة اليوم وفقًا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليست قيمة مكتسبة للإنسان وإنما صفة أصيلة تولد معه ومتأصلة فيه. واليوم أصبح للكرامة وزنٌ أكبر وثقلٌ حتى إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يوليها أولوية، فبها تبدأ الديباجة التي تقول: "الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم".

ثم تُذكر الكرامة في المادة الأولى من الإعلان:

„يولد جميع الناس أحرارًا ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضًا بروح الإخاء".

اكتسب مفهوم ومصطلح "الكرامة» منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ معنى عالميًا، وأصبح الوعي بالكرامة الإنسانية بالتالي وعيًا عالميًا، وإن ظلت الكرامة نفسها تفتقر إلى الحماية في كثير من الأحيان. لكن هل صحيح أن الإنسان في العصور ما قبل الحديثة لم يكن واعيًا بمعنى الكرامة، أو أن الوعي بالكرامة وضرورة الحفاظ عليها كان موجودًا طوال الوقت ولكنه اتخذ مسمى آخر مثل مسمى الشرف أو الاستقامة أو الاحترام؟

لم يكن مصطلح «الكرامة» بمعناه المعاصر متداولًا في اليونان القديمة، ولكن كانت هناك تفسيرات تشير إلى وجود مفهوم له كان مقتصرًا على الأحرار دون العبيد، ففي اليونان القديمة لم يكن للإنسان «الحر» قيمة مادية على عكس العبيد الذين كانت لهم قيمة وسعر لأنهم يباعون ويشترون مثل أي سلعة. ورغم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا التمييز المجحف بين الحر والعبد، فإنهم كانوا بشكل ما متساوين في النهاية، فالإنسان في تلك العصور القديمة كان يمكن أن يتحول في أية لحظة إلى عبد إذا ما تعرض للأسر في أثناء الحروب(100). ثم اتخذ مفهوم الكرامة منذ القرن الخامس الميلادي معنى يقترب كثيرًا من معنى الشرف. وهذا يعني أن مصطلح الكرامة بالفعل مصطلح حديث لم يترسخ في الأذهان إلا منذ القرن العشرين، لكن المفهوم نفسه أو المعنى كان موجودًا طوال الوقت ولكن كانت له مسميات أخرى. لكن كان هذا الشعور يبرز مع ذلك واضحًا عندما تُهان الكرامة أو تُذل(101).

الكرامة في العصر الحديث صفة متأصلة يولد بها الإنسان، سواء كان مستقيمًا أم منحرفًا، مجرمًا أم بريئًا، مؤمنًا أم كافرًا، وعلى الإنسان أن يحافظ عليها وعلى الحكومات ألا تمتهنها. إلا أن التمييز طال مفهوم الكرامة أيضًا في العصر الحديث، فحتى «كانط» الذي يُنسب إليه الفضل في تحديد التفسير الحديث لمفهوم الكرامة، لم يسلم تمامًا من التمييز، فقد وُجه له كثيرٌ من النقد لأن مفهومه عن الكرامة يحمل تمييزًا واضحًا ضد بعض البشر، فقد قسم في كتاباته المبكرة الإنسان إلى أربع مجموعات: الأوروبيين – الآسيويين - البشر ذوي البشرة السوداء – الأمريكيين الأصليين. وأعطى الأوروبيين البِيض أفضلية على غيرهم من الأجناس، فهؤلاء هم في نظره القادرون على امتلاك الإرادة الحرة والقدرات الأخلاقية والعقلانية، وبذلك نفى «كانط» عن باقي الأجناس هذه الصفات، مما يجعلنا غير متأكدين إن كان مفهومه عن الكرامة يسري على الجميع، ونتساءل عما إذا كان يقصد بالكرامة قيمة تخص الجنس الأوروبي الأبيض وحده(102). يختلف الباحثون فيما بينهم حول ما إذا كان «كانط» قد غير آراءه في أعماله المتأخرة التي انتقد فيها الكولونيالية أم ظل على موقفه(103)، ولكن ربما كان «كانط» في النهاية ابنًا لعصره، أي عصر التنوير والاكتشافات العلمية والعلوم الأنثروبولوجية، حيث كانت أبحاث الأنثروبولوجيا الأوروبية ونظرياتها تستخدم ذريعة لتبرير الاستعمار الأوروبي الذي قسم الجنس البشري إلى طبقات أعلى وأدنى، وأباح بذلك استعمار الجنس «الأرقى» للأجناس «الأدنى». ومنذ ذلك الحين أصبح العالم كله يحلم بالانضمام إلى الجنس الأرقى ليتمتع بحقوقه نفسها وتُحترم كرامته بالطريقة نفسها بما أن مفهوم الكرامة هو مفهوم أوروبي غربي في الأساس. هكذا أصبح حلم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كثيرين هو الحياة في تلك البلاد التي ينعم مواطنوها بحماية كرامتهم بالقانون، فأصبح حلم الهجرة إلى تلك البلاد أملًا يسعى كثيرون لتحقيقه، فهاجر كثيرون بطرق شرعية وغير شرعية حالمين بحياة الكرامة التي لا تُمنح في هذا العالم المتحضر للجميع رغم إعلانات حقوق الإنسان ومنظماته.

---

90 - Deirdre N. McCloskey. Bourgeois Dignity. Why Economics Can't Explain the Modern World. University of Chicago Press. November 2019. P. 19.

91 - Ibid. p. 26.

.Ibid. P. 220- 222 - 92

93 - Ibid. P.10-11.

94 - Bieri, Peter. Eine Art zu leben. Ibid.(p. 12).

95 - Immanuel Kant. Die Metaphyisk der Sitten (1797) in: Kant, Immanuel. Werkausgabe. Hrsg. Von Wilhelm

Weischedel, Bd VIII. 5. Aufl. Suhrkamp.Frankfurt am Main 1982. P. 600f.

.Ibid - 96

97 - Bieri, Peter. Eine Art zu leben: Kindle Edition. P 32.

98 - Ute Frevert. Die Politik der Demütigung. P. 36:

99 - Ibid. P. 80.

100 - Patrice Rankine. Dignity in Homer and Classical Greece. In: Dignity. A History. Edited by Remy Debes. Oxford University

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

.Press. 2017. P. 29

.Ibid. P.30 - 101

102 - Katrin Flikschuh and Lea Ypi (eds.), *Kant and Colonialism: Historical and Critical Perspectives*, Oxford University Press, 2014.

Charles W. Mills. Reflection. A Time for Dignity. In: - 103 .Dignity. A History. P. 213

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لا كرامة لنبي في وطنه أو خارج وطنه

لا يولد الناس متساوين في واقع الأمر، ليسوا متساوين من حيث الشكل ولا القوة البدنية ولا الشريحة الاجتماعية التي ولدوا فيها، ولا البلد الذي ينتمون إليه، ولهذا يُقال إن أحد أسس الديمقراطية هو مساواة الناس أمام القانون، أي أن يُطبق القانون بشكل متساوٍ على الجميع بغض النظر عن المركز الاجتماعي أو الجنس أو اللون أو الطبقة. يقع الظلم في الحياة الواقعية أحيانًا، عندما يُكال القانون بمكيالين، فيُسمح لشخص ما لا يُسمح به لآخر، وهذا كان جوهر قوانين الفصل العنصري أو القوانين التي كانت سارية على العبيد.

منذ أن قامت الثورتان، الفرنسية والأمريكية، وهناك محاولات تتكرر دائمًا في المجتمع الغربي لحماية حقوق الإنسان الأساسية في المجتمعات الغربية. ثم حدث تطور آخر في العصر الحالي هو الدعوة إلى الحفاظ على الحقوق الطبيعية الأساسية لجميع البشر في جميع البلاد، فصدرت وثائق «أممية" أو "كونية» مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يطالب جميع الدول بضمان حقوق الإنسان الأساسية الواردة فيه، كما تعمل منظمات عالمية غير حكومية على التنبيه إلى انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف بلاد العالم.

ورغم ذلك، ورغم هذه الوثائق الكونية، فإن بعض الدول تمتنع أو تعجز عن حماية حقوق مواطنيها أو حماية حقوق جميع من يعيش على أرضها. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الوثائق لا قيمة فعلية لها، لأنها ليست ملزمة ولا تضمن فعليًا حقوق الإنسان، فالقانون الدولي يحترم سيادة الدولة داخل أراضيها، فلا يسمح لدولة أن تتدخل في شئون دولة أخرى لحماية الناس هناك، والمذهب السائد في القانون الدولي هو أن «الدول وحدها هي المعترف بها وليس الأفراد، فلا يحق بالتالي للفرد أن يرفع شكوى... ضد دولته إلا إذا أقنع دولته أن تتهم نفسها». كما أن القانون الدولي لا سلطة له على الدولة في تعاملها مع مواطنيها لأن هذا يعتبر اعتداء على سيادة الدولة(104).

لا يعدو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كونه محاولة لتقديم اقتراحات لحماية حقوق الإنسان الأساسية، لكنه يترك للدول حرية الاختيار في الالتزام بهذه

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاقتراحات أو عدم الالتزام. أي إن هذه الوثيقة تفتقر واقعيًا إلى التطبيق، كما أن المنظمات التي قدمت هذه الوثيقة لا تملك أجهزة تنفيذية تفرض توصياتها بالقوة، إنها مجرد «إعلان للمبادئ لا أكثر ولا أقل، يستخدم فقط للتأثير على الرأي العام دون أن يكون له دور مؤثر في حياة الأفراد الذين يعانون التعرض للظلم والحرمان من الحقوق الأساسية»(105).

تحدث المفارقة عندما ينجح مواطنو الدول التي تُمتهن فيها الكرامة وتضيع الحقوق الشخصية في الهروب إلى دولة أخرى يطلبون اللجوء السياسي إليها. يختار اللاجئون عادة التوجه إلى الدول الغربية "الدستورية الديمقراطية" التي يتصورون أنها تضمن حقوق الإنسان الطبيعية، ويتخيلون أن قوانين هذه الدول تحمي حقوق أي إنسان على أراضيها، ولكن عندما يصلون إلى الدولة المنشودة، يجدون أنفسهم أمام قوانين تعاقبهم لأنهم دخلوا أراضي هذه الدول بشكل غير شرعي أو حتى بشكل شرعي ثم تحولوا إلى المطالبة باللجوء السياسي، فالقانون هناك يعاقب الهجرة غير الشرعية كما أنه لا يقبل طلبات اللجوء السياسي إلا تحت ظروف معينة. إذن فحتى صيغة إعلان حقوق الإنسان تضع حدودًا للتمتع بهذه الحقوق، ولا تجعل حمايتها حقًا أساسيًا للجميع. فالإعلان ينص على حماية حرية الفرد في التنقل وعدم التعرض للاعتقال أو تقييد الحريات في البلد الذي يقيم فيه، بشرط عدم مخالفة قانون هذه الدول. هكذا يصبح شرط «عدم مخالفة القانون» سيفًا على رقبة أي لاجئ سياسي إذا كانت قوانين الدولة تعاقب الهجرة غير الشرعية أو تنص على عزل المهاجرين غير الشرعيين أو احتجازهم إلى أن يُبت في أمرهم.

في كتاب "لا صديق سوى الجبال" للكاتب الكردي الإيراني «بهروز بوتشاني"(106)، يصف الكاتب كيف أوصلته ظروف هروبه من إيران إلى أستراليا بعد أن أنقذته سفينة بريطانية ومعه عدد آخر من المهاجرين غير الشرعيين من الغرق في البحر. وعندما يصلون شواطئ أستراليا، تقوم السلطات هناك باحتجازهم في جزيرة «مانوس" في غينيا الجديدة إلى حين البت في مصيرهم. يصف «بهروز بوتشاني" بالتفصيل طريقة الحياة في مقر الاحتجاز غير الآدمي والمهانة التي يتعرض لها كل من انتهى به الحال إلى مقر الاحتجاز في الجزيرة، حتى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ليتخيل بعضهم أن العودة إلى بلادهم - التي هربوا منها حفاظًا على حياتهم - قد تكون أفضل من الحياة في هذه الظروف.

يصف «بوتشاني" في البداية تفاصيل اجتياز هذه الرحلة الخطرة التي نراها، نحن غير المعرضين لها، جنونًا مطبقًا لأن احتمال الموت غرقًا في هذه الرحلة احتمال قائم بنسبة تعادل نسبة النجاة فيها. لكن بالنسبة لـ"بوتشاني"، فإن الرجوع عن مثل هذه الرحلة وعدم إتمامها يعني أيضًا مواجهة حكم بالإعدام(107). يصف «بوتشاني" كيف يحاول المهاجرون التحايل على أفكار الموت بالأمل، أو بتخيل أنهم لن يصيبهم ما حدث لغيرهم الذين ماتوا غرقًا في أثناء هذه الرحلات، فالجميع يقنع نفسه أنه لن يستسلم للموت بهذه السهولة، وأنه سيموت بالتأكيد مثله مثل غيره، ولكنه سيموت في المستقبل البعيد ولن يموت غرقًا أو بأي شكل مشابه. الموت مقدر ولكنه لن يواجهه في هذه الرحلة، «فلا بد أن يكون الموت مسألة اختيار»(108). بهذه الحيل الذهنية والأفكار الفلسفية، يتحمل المهاجرون المخاطرة بالهجرة عبر البحار في قوارب تنعدم فيها وسائل الأمان تمامًا. ولكننا لا يجب أن ننسى أنهم عندما يختارون الهروب من الموت الأكيد في بلادهم، فهم على الأقل يختارون احتمال النجاة، في حين أن الموت في بلادهم ليس اختيارًا ولكنه قدر محتوم. يكتب «بوتشاني" كتابه بشكل تقريري يصف فيه تفاصيل الهروب، ثم تفاصيل الاحتجاز. أما الأحداث التي وقعت في الماضي، أي ما قبل الهروب من كردستان الإيرانية، فلا تأخذ حيزًا كبيرًا في كتابه، لأنه غير معني بشرح أسباب الهروب من بلده بقدر ما هو معني بتفاصيل الهروب وظروف الحياة كلاجئ. لم يذكر «بوتشاني" عن حياته في المنطقة الكردية في إيران أكثر مما نعرفه نحن من التاريخ والكتب: تقسيم كردستان بين دول لم يذكر أسماءها، فهذا لا يهم السكان الأكراد في شيء، فالحرب بين الأطراف تقتلهم في جميع الأحوال، ولا يهم في هذه الحالة ماهية الأطراف المشاركة في الحرب. يذكر «بوتشاني" باقتضاب يأسه من الثورة السلمية، وتفكيره في اللجوء للسلاح وانضمامه للثوار في الجبال، ولكنه يذكر في الوقت نفسه إحجامه عن اللجوء للعنف وتأرجحه بين الندم على هذا الاختيار أحيانًا وتفهمه لاختياره أحيانًا أخرى، فهو في الواقع يخاف من الموت. ومع ذلك، نراه يلجأ إلى رحلة هروب غير شرعية وخطرة للغاية في مركب متهالك في المحيط، أملًا في النجاة. لكن ما يحدث في أثناء الرحلة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يحبط آمال الهاربين من الموت، يصف -»بوتشاني" كيف يتعرض المهاجرون للجوع والعطش، وكيف أن هذه الظروف غير الإنسانية تجعلهم قادرين على أفعال لا يقومون بها في الظروف العادية، فهم يتصارعون ويصرعون بعضهم بعضًا بسبب الطعام والماء ويصارعون الغرق للبقاء أحياء، ولكن بمجرد ما تبدت لهم «رائحة الحرية» عند ظهور السفينة البريطانية التي انتشلتهم من القارب المتهالك، توقفوا تمامًا عن الصراع وأصبحوا أكثر لطفًا وتسامحًا فيما بينهم وتجاه بعضهم بعضًا. نسوا العنف والإهانات والتهديدات التي كانوا يوجهونها لبعضهم بعضًا بعد أن اطمأنوا إلى نجاتهم، على الأقل لفترة من الوقت.

رحّلتهم السفينة البريطانية إلى جزيرة „مانوس"، وهي جزيرة تابعة لغينيا الجديدة أنشأت أستراليا عليها قاعدتين عسكريتين ومقرًا لاحتجاز المهاجرين. كل المحتجزين في الجزيرة معتقلون بدون تهمة، أو فلنقل إن تهمتهم الوحيدة هي أنهم صدقوا ما يُقال في الدول «الديمقراطية» عن حق الإنسان في التنقل. ينتظر المحتجزون في هذا المكان لحين البت في أمرهم؛ إما السماح لهم بالبقاء في أستراليا وإما الترحيل إلى بلادهم أو بلاد أخرى. وبعضهم كان يبقى في مقر الاحتجاز لسنوات طوال لأنه لا يحق له اللجوء وفي الوقت نفسه لا يمكن ترحيله بسبب تعرض حياته للخطر إذا ما رحل إلى وطنه الأصلي. ظل «بوتشاني" في مقر الاحتجاز بجزيرة „مانوس" منذ عام ٢٠١٣ وحتى إغلاقه في عام ٢٠١٧، ومع ذلك لم تبت السلطات الأسترالية في أمره، كما لم يرحّل إلى إيران خوفًا على حياته. كتب „بوتشاني" كتابه „لا صديق سوى الجبال" على تليفونه المحمول وكان يبعث بكل ما يكتبه عبر رسائل „الواتس أب" إلى مترجمه „أوميد توفيقيان» Omid Tofighian. واستطاع بذلك أن يصل بصوته إلى الصحفيين الأستراليين والإذاعة الأسترالية ليجذب انتباه الناس لما يحدث بحق المحتجزين في مقار الاحتجاز، ونجح في ذلك بالفعل، فانتبهت جماعات المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات اللاجئين إلى ما يحدث في جزيرة مانوس من انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية، واضطر البرلمان الأسترالي في النهاية إلى مناقشة وضع المحتجزين هناك ثم صدر قرار بإغلاق هذا المقر في عام ٢٠١٧.

بدأ „بوتشاني" ورفاقه رحلتهم إلى أستراليا وكلهم أمل استمدوه من الوثيقة الكونية التي تمنح الناس كلها حق التنقل، ولكنهم احتجزوا في „مانوس" وفقًا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

للقانون الأسترالي الذي ينص على احتجاز المهاجرين غير الشرعيين في معسكرات لحين البت في أمرهم، فم تنفعهم الوثيقة الكونية في شيء. لا يقوم الحراس في مقر الاحتجاز بتعذيبهم جسديًا، ولا يعتدون عليهم بالضرب أو بوسائل تعذيب مختلفة، فهذا مخالف للقانون، ولكن ما يحدث يفوق في واقع الأمر التعذيب الجسدي، إنه تعذيب للروح وفق القانون.

في البداية تثير السلطات الأسترالية الخوف في نفوس المحتجزين، فيعرضون عليهم بالتفصيل الأخطار التي يمكن أن يتعرضوا لها في الجزيرة، متخذين الشفافية التي ينص عليها القانون أيضًا ذريعة للترهيب، فيبلغونهم أنهم معرضون لهجمات الناموس وحشرات أخرى مما يعرضهم للإصابة بالملاريا أو أمراض أخرى لم يسمع بها أحد من قبل، وتشرح لهم الممرضات أن عليهم الحرص الشديد وتناول الأقراص المضادة لحمى الملاريا. يثير فيهم القائمون على السجن مشاعر الخوف الشديد، كأنهم يؤكدون على خطورة جزيرة "مانوس" القاتلة، وكأنهم يقولون لهم إنهم معرضون للموت حتى وهم بعيدون عن بلادهم، وما كان عليهم القدوم من الأساس.

لكن المهاجرين قد وصلوا إلى مرحلة لا يمكن فيها العودة مرة أخرى إلى الوراء. يصف «بوتشاني" وضع المحتجزين في الجزيرة بأنهم مثل «جنود محاصرين بين حقل من الألغام عليهم اجتيازه والبديل الآخر هو احتمالية وقوعهم في الأسر إذا لم يجتازوه، وعليهم أن يختاروا، فلا يمكنهم التراجع عن أية خطوة قاموا بها الآن، إنها نقطة اللاعودة"(109).

ينتقل المهاجرون إلى الجزيرة وهم مقيدون بالأغلال، ويجرهم الحراس جرًا إلى الطائرة التي ستنقلهم إلى هناك، يجد الناجون من رحلة الهجرة أنفسهم وقد أصبحوا في نظر القانون الأسترالي مجرمين خطرين يجب عزلهم فورًا وبسرعة. وفي الواقع، فإن الحراس الأستراليين يعتقدون بالفعل أن هؤلاء المهاجرين مجرمون، فهؤلاء المهاجرون خرقوا القانون الأسترالي ووُجدوا على الأراضي الأسترالية دون سبب قانوني يعطيهم الحق في ذلك، وهذا في حد ذاته جريمة. يُعطى كل محتجز رقم، ولا يعود أحد يستخدم اسمه، يستبدل المحتجزون أسماءهم وهوياتهم بمجرد أرقام، إنها الخطوة التالية في الإذلال، حتى إنهم نسوا

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أسماءهم وبدؤوا يعتادون على الأرقام لتعبر عن هوياتهم بدلًا من الأسماء.

يصور "بوتشاني" طرق الإيذاء المختلفة رغم أنها لا تحوي أي نوع من التعذيب الجسدي، يتسلم المعتقلون عند دخولهم مقر الاحتجاز ملابس جديدة بدلًا من تلك التي بليت في أثناء رحلة الهروب. يتسلمون جميعًا الأشكال والألوان نفسها "تي شيرت أصفر من البوليستر وشورت أسود وشبشب" ولكن الملابس لا تناسبهم، فهي إما أصغر وإما أكبر. إنها إهانة مقصودة(110)، ولكنها تحدث بلا خرق للقانون أو تعذيب أو اعتداءات جسدية، إنه الاتباع المثالي للقوانين.

لا يعلم أحد طول المدة التي سوف يقضيها في مقر الاحتجاز، ولا يفصح أحد عن أي معلومات. يمر الوقت ببطء شديد ولا شيء يمكن فعله في المعتقل لقتل الوقت. حتى الألعاب البسيطة ممنوعة سواء كانت لعب الورق أم الشطرنج أم أي شيء آخر. تتعدد طرق السيطرة على اللاجئين وإذلالهم: الحر الشديد، والكهرباء التي تنقطع مرارًا فتكف حتى المراوح عن العمل، الحمامات القذرة، الطعام الشحيح الذي لا يسد الجوع، الطوابير الطويلة التي يضطر المحتجزون للوقوف فيها للحصول على الطعام أو الدواء أو حتى دخول الحمامات. كل هذه الطرق تعكس منطق السيطرة والتحكم عن طريق الإذلال. وبالتدريج أصبحت عقول المحتجزين تركز في شيء واحد فقط؛ محاولة فهم المنطق في تنفيذ كل تلك الخطوات والطريقة التي تسير بها الأمور حتى يتمكنوا من الحصول على قدر من الطعام أو الدواء، أو حتى يتمكنوا من دخول الحمامات. هكذا يكتمل التحكم في المحتجزين(111).

يرى الحراس أنهم القائمون على تنفيذ القانون الذي يحمي الوطن والأمة، فقد لُقنوا وتعلموا أن اللاجئين يهددون الوطن وسكانه، فمن يعرف ماهية هؤلاء اللاجئين أو من أين أتوا؟ إنهم بالتأكيد غزاة، أتوا لغزو البلاد(112).

ينجح نظام السيطرة والتحكم المستبد فيما لا ينجح فيه أحيانًا التعذيب في السجون، فكل محتجز يحتاج للأكل ويحتاج للتدخين إذا كان مدخنًا ويحتاج أحيانًا للقيام بمكالمة تليفونية كما يحتاج للدواء إذا حدث ومرض، كل هذه الاحتياجات تخلق اعتمادًا على مقدم الخدمة، ومن يقدم هذه الخدمة يريد في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المقابل الطاعة والخضوع. هكذا استخدمت السلطات الأسترالية سجناء جزيرة „مانوس" كعلامات تحذير لكل من تسول له نفسه أو تمضي به الأماني لتجعله يفكر في الهجرة إلى أستراليا، إنها علامات تحذر من الاقتراب. كل من حلم بالحرية وجد نفسه في النهاية محتجزًا في جزيرة جهنمية مضطرًا للصراع فيها من أجل البقاء. والصراع يدور حول تفاصيل تافهة؛ صراع حول طعام بسيط أو على الدواء أو دخول الحمام. إنه صراع أكثر تفاهة من الصراع الذي خاضه المحتجزون ضد السلطة في بلادهم وأقل خطورة من الصراع مع الأمواج، ولكنه في الواقع أكثر إذلالًا، ولكنه إذلال وفقًا للقانون، فلا يملك المحتجزون الاعتراض، إنهم مضطرون للخضوع لقانون هذه الدولة التي اختاروا اللجوء إليها، فهم من اختاروا، وعليهم الامتثال.

يرى الفيلسوف الإيطالي «جيورجيو أجامبن" Giorgio Agamben أن تأسيس الدول للمعتقلات هي اللحظة التاريخية التي غيرت ظروف الحياة والقانون بطريقة حاسمة ولفترة طويلة، وينطلق «أجامبن" في فكرته تلك من واقع المعتقلات النازية ليقول إن هذه المعتقلات قد أصبحت «قانون الحداثة»، ويعتقد أن ما أتاح وجود المعتقلات حتى الآن بهذه الطريقة هو القانون وتفسيره، وليس مخالفة القانون(113). ولكن المعتقلات لم تعد معتقلات نازية فقط، فبغض النظر عن الجرائم الجنائية أو الجنح التي تستلزم العقاب وفقًا للقانون، فإننا نجد الدول الحديثة تلجأ إلى الاعتقالات بتهم ليست جنائية أو سياسية، كما في حالة المهاجرين غير الشرعيين. وقضية المهاجرين غير الشرعيين لها علاقة قوية بطرق تعامل الدول الحديثة مع الجنسية ومع حقوق الإنسان التي دعت الوثائق الأممية إلى احترامها. تقول الباحثة الأمريكية ألمانية الأصل، «هانا آرنت" Hannah Arendt، أو حقوق الإنسان مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالجنسية، فتُنزع تلك الحقوق عمن لا يتمتع بجنسية البلد الذي لجأ إليه ولم يحصل على جنسيته بعد. ينتقد „أجامبن" مبادئ حقوق الإنسان، القائلة إن كل البشر ولدوا أحرارًا، فهذه المبادئ مقتصرة منذ البداية على فكرة أن „الميلاد" هو المعيار الذي يحدد الانضمام إلى أمة بعينها، ، ويخلص إلى أن الدول الحديثة التي ادعت أنها قضت على قوانين المجتمع الإقطاعي الذي تستند فيه طبقة النبلاء إلى صلة الدم لتمييزهم عن الطبقات الأخرى قد احتفظت بالقوانين نفسها ولكن بشكل آخر، فشروط مثل محل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الميلاد وصلة القرابة ما زالت تتحكم في انضمام الإنسان إلى دولة بعينها وحصوله على جنسيتها والتمتع بالتالي بحقوق مواطنيها، وهو ما اعتبره «أجامبن" محطة تاريخية في إجراءات تسييس حياة الإنسان، لهذا يرى «أجامبن" أن المبدأ الذي تستند إليه حقوق الإنسان التي تفرق بين مواطني البلد وغير المواطنين هو مبدأ قديم أقدم من المجتمعات الحديثة(114).

تشرع الدول القوانين لحماية المجتمع ضد الأخطار، وأحد هذه الأخطار في نظر بعض الدول هو قدوم لاجئين بأعداد كبيرة إلى البلاد هاربين من الموت في بلاد أخرى؛ إما بسبب الحروب وإما بسبب الملاحقة السياسية وأحيانًا بسبب الموت جوعًا. إنهم في كل الأحوال يطلبون «اللجوء» أي يطلبون الحماية، لكن القوانين المحلية لا توفر لهم تلك الحماية، فبعض هذه الدول تشرع قوانين تنص على ترك المهاجرين للموت غرقًا أو عطشًا بدلًا من إنقاذهم وترحيلهم إلى بلادهم مرة أخرى.

Telegram:@mbooks90

حدثت في عام ٢٠١٩ أزمة دبلوماسية بين ألمانيا وإيطاليا بعد أن قامت القبطانة الألمانية «كارولا راكيته" Carola Rackete بإنقاذ مهاجرين غير شرعيين من الغرق في البحر المتوسط واستقبلتهم على متن سفينتها ونقلتهم إلى حيث كانت تتجه، إلى ميناء "لامبيدوزا" في إيطاليا. ولكن تُفاجأ القبطانة عند وصولها الميناء باعتقال السلطات الإيطالية لها بتهمة تسهيل تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وهي تهمة يعاقب عليها القانون الإيطالي، بالرغم من أن القبطانة أنقذت المهاجرين غير الشرعيين وفق القانون أيضًا، ولكنه قانون البحار الذي ينص على الالتزام بإنقاذ البشر من الغرق(115). لكن القوانين الدولية لا تسري في الدول ذات السيادة على أرضها، ولهذا طبقت السلطات الإيطالية قانونها الخاص. ونعود للتساؤلات التي لا تنتهي عن توافق القانون مع الأخلاق والفطرة السليمة، وضرورة طاعة القوانين التي تتنافى مع كل هذا. فهل كان على القبطانة الألمانية إطاعة قانون البحار المتوافق مع الفطرة الإنسانية السليمة، أم إطاعة القانون الإيطالي فتترك المهاجرين غير الشرعيين لمصيرهم في البحر؟ إنه مأزق لم تفكر فيه كثيرًا لأنها فضلت إنقاذ الأرواح، أي أنها انحازت في النهاية للقانون الأكثر عدلًا وإنسانية، وجازفت بالتعرض لعقوبة السجن وفقًا لقانون آخر يفتقر إلى العدل. أطلق سراح القبطانة الألمانية فيما بعد، لكن بقيت مشكلة اللاجئين بلا حل في العالم أجمع،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وليس في إيطاليا وحدها. فاللاجئون بلا وطن، وتسري عليهم قوانين بلاد لا تعتبرهم مواطنين فيها، فيفقدون كل الحقوق.

في أبريل من عام ٢٠١٨، قامت الولايات المتحدة بتطبيق سياسة «اللا تسامح» مع المهاجرين غير الشرعيين. ووفقًا لهذه السياسة، يخضع المهاجرون غير الشرعيين إلى أحكام وزارة العدل الأمريكية، أي أنهم يمثلون أمام المحاكم بوصفهم مخالفين للقانون. وكنتيجة لتطبيق هذه السياسة، قامت السلطات الأمريكية في الفترة من أبريل حتى يونيو ٢٠١٨ بفصل أكثر من ألفين من أبناء هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين عن آبائهم وأمهاتهم عند الحدود لحين الانتهاء من محاكمة الأهل، الأمر الذي كان يهدد بأن يُعرض هؤلاء الأطفال للتبني في نهاية الأمر رغم وجود آبائهم على قيد الحياة(116). وفي يونيو 2018، وقّع الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» قرارًا تنفيذيًا بوقف فصل الأطفال عن آبائهم، ولكن بعد أن حرم هؤلاء الأطفال من آبائهم لعدد من الشهور، ومع ذلك فلم يعتبر هذا الأمر جريمة، وحتى لو كانت جريمة وفق المنطق الإنساني، فقد تمت وفق القانون.

تتصرف الدول وفقًا لمصلحتها، وتشرع قوانين تقول عنها إنها تحمي مواطنيها من الدخلاء وتعلي من مكانة مواطنيها في مقابل البشر الآخرين الموجودين خارج حدود الوطن، وتتضمن دساتيرها الحرص على كرامة المواطن على أرض الوطن، بشرط أن يحمل جنسيتها. أما من كان بلا جنسية، فلا كرامة له، ولا تسري عليه الحماية.

تشرح „هانا آرنت" كيف يفقد الإنسان كرامته وحقوقه كلها عندما يصبح بلا وطن، أو بلا جنسية، أي عندما يُطرد من وطنه أو يضطر إلى الفرار منه واللجوء إلى دولة أخرى. تركز «آرنت" في كتابها „أصول الشمولية" على حال اليهود المُرحّلين والمبعدين من ألمانيا والدول التي احتلتها ألمانيا في أثناء فترة النازية، ولكنها في النهاية تسحب الكلام على وضع البشر الفارين من أوطانهم واللاجئين إلى دول أخرى بشكل عام، أو على أولئك المنفيين منها، فهؤلاء لا يتمتعون بحماية أية حكومة، هم في رأيها عرضة للقهر والإذلال والموت دون ثمن. حتى القانون الدولي لا يستطيع إجبار أية دولة أو أية حكومة على قبول اللاجئين وإيوائهم. يفقد اللاجئون أو المُبعدون منازلهم، وهو أسوأ أنواع الفقد كما ترى «آرنت"، ولكنهم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يفقدون بالإضافة إلى ذلك أيضًا الحماية التي توفرها الحكومات لمواطنيها، ويفقدون أيضًا حماية أي حكومة أخرى. فالمبعد أو المَنفي من وطنه يعيش في حالة من المهانة والاستباحة تجعله يتمنى في بعض الأحيان لو أنه لم يترك وطنه، ويتمنى لو أصبح له أي وطن ولا يهم إذا كان هذا الوطن تحت حكم نظام مستبد، فشعور المَنفي أو اللاجئ بالحرمان من الانتماء إلى جماعة يتشارك معها ظروف الحياة يجعله يتمنى لو كان منتميًا لجماعة يتضامن مع أفرادها ويتقاسم معهم الأحلام والأعباء، حتى لو كان الحلم والعبء هو التحرر من الاستبداد ومقاومته(117)، وحتى الدول التي تعتمد دساتيرها حقوق الإنسان وتستمد منها قوانينها، تقف حكوماتها ضد أولئك الذين أصبحوا بلا وطن وبلا جنسية عندما يأتون إلى أراضيها هاربين من الموت والملاحقة، وتضعهم في معسكرات الاحتجاز، ولهذه الدول الحق في أن تضع التفاسير التي ترتئيها لعبارة «خرق القانون»، وتقوم مؤسسات هذه الدول بكل ما في وسعها لتشريع «قوانين» لحماية الأمن والصالح العام، ومن هذه القوانين أن تسري الحماية فقط على المواطنين، أما كل من هم خارج أرض الوطن ولا يتمتعون بجنسيته، فلا تسري عليهم الحماية ولا كرامة لهم في بلادهم أو في البلاد التي هربوا إليها، ففي الحالتين تهين القوانين كرامتهم.

عُرض في عام ٢٠١٠ فيلم «عسل أسود» من إخراج «خالد مرعي»، وبطولة «أحمد حلمي» و«إدوارد» و«إنعام سالوسة" و"إيمي سمير غانم". ويمكن أن نعتبر الفيلم شهادة توثق الإهانات المتكررة التي تمارسها مؤسسات الدولة المصرية في حق المصريين في أثناء حكم „حسني مبارك"، ولكن الفيلم لا ينتصر للمواطن ولا كرامته، فبه كثير من الرسائل المتناقضة المضمرة كما سنرى. الفيلم صريح جدًا في فهمه للإهانات اليومية في حق المصريين وعكسه لها، فمن يوجه الإهانة هي الدولة، ومن يتلقى الإهانة هو المواطن المصري الذي لا ينتمي إلى الفئات الاجتماعية المميزة، فيحرم بالتالي من الحق في تعليم جيد كما نرى في حالة الطفل الصغير «حماصة" الذي نشاهده وهو يتلقى تعليمًا متواضعًا في مدرسة حكومية يعمل فيها مدرسون متواضعو المستوى أيضًا. كما نرى كيف يُحرم الشباب من فرص العمل، فيضطرون للاعتماد على إعانات الأهل رغم أنهم بلغوا السن المفترض أن يعتمدوا فيه على أنفسهم مثل «سعيد» (قام بدوره „إدوارد") أو „عبد المنصف" زوج أخت «سعيد» (قام بدوره „طارق الأمير") الذي لم يتمكن من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إيجار أو شراء شقة زوجية له ولزوجته، فأصبح هو وزوجته ضيوفًا على عائلة «أم سعيد».

البطل في فيلم «عسل أسود» اسمه «مصري»، لكنه ليس مصريًا مقيمًا في مصر، فقد هاجر مع أبويه منذ صغره إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحصل على جنسيتها وجواز سفر صادر عنها، ولكنه يقرر عندما يأتي إلى مصر في زيارة بعد سنين طويلة من الغياب عنها أن يستخدم جواز سفره المصري ليضمن له «حقوقه المصرية»، كما يقول في الفيلم، وهو بذلك يتخيل، وفق خبرته التي كونها في السنين التي قضاها في المجتمع الأمريكي، أن المواطن ابن البلد له حقوق أفضل وأقوى من الأجنبي. ففي كل بلاد العالم، يكون للمواطن حقوق لا تُمنح لغيره. يأتي „مصري" إلى مصر حاملًا جواز سفره المصري تاركًا جواز سفره الأمريكي في الولايات المتحدة، إلا أنه يكتشف أن جواز السفر المصري لا يضمن له في مصر حقوقه الشخصية، وأن الجنسية المصرية لا تضمن عدم انتهاك الحقوق في مصر، بل على العكس، فاحترام الحقوق في مصر لا يشمل أصحاب الجنسية المصرية بالتحديد. يتعرض „مصري" لأكثر من تجربة مهينة بوصفه „مصريًا"، فيلمس بنفسه كيف يعيش المصريون؛ يختبر تعنت موظف الفندق معه لأنه «مصري» وليس «أجنبيًا»، ويتعرض لتجربة المبيت في قسم الشرطة بعد أن قُبض عليه وهو يقوم بالتصوير في شوارع القاهرة، لأنه لا يحمل تصريح تصوير وهو ليس أجنبيًا يمكن أن يقول أنه لم يكن على دراية بالقانون، ويعتبر المبيت في القسم أحد أكثر التجارب مهانة للمصريين الذين لا ظهر لهم ولا واسطة ولا حماية سوى حماية القانون الذي يعرف المصريون جميعًا أنه ليس في صالح المواطن المصري العادي، فيؤكد ضابط القسم لـ"مصري" أن عمله يعطيه الحق في أن يتحرى عن أي مواطن ويحبسه لو أدى الأمر، وهذا يعني أن كرامة المواطنين المصريين تُنتهك بكل بساطة وبشكل مستمر على يد مؤسسات الدولة وممثليها، ولكنها تُنتهك بالقانون.

يقرر «مصري» بعد كل تلك التجارب أن يتعامل بجواز سفره الأمريكي الذي أرسل طلبًا باستلامه من أمريكا. ومع جواز السفر الأمريكي، تتغير المعاملة تمامًا مع الجميع، فيقرر «مصري» التخلص من جواز سفره المصري للأبد والاحتفاظ فقط بجواز السفر الأمريكي الذي تأكد له أنه الوثيقة التي تضمن له حماية القانون وتضمن له الامتيازات في بلد يُهان أبناؤها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولكن „مصري" يفقد جواز سفره الأمريكي أيضًا في إحدى المظاهرات المناهضة لأمريكا، وهنا تبدأ الرسالة الأساسية المصدرة للمشاهد. ففي هذه اللحظة، يحدث التحول الكبير، لأن «مصري» يفقد هويته الأمريكية والمصرية معًا ويفقد الجنسيتين، أي أنه بلا وطن، وهو أسوأ شيء يمكن أن يحدث لإنسان كما تقول „هانا آرنت". أصبح „مصري" بين يوم وليلة بلا وطن، ليس أمريكيًا ولا مصريًا ولا حتى يابانيًا كما يقول له موظف استقبال أحد الفنادق ويعتذر عن توفير غرفة له لأن سياسة الفندق لا تقبل وجود أفراد بلا هوية.

تقول «هانا آرنت" إن اللاجئين أو المبعدين أو المنفيين من أوطانهم يصبحون فجأة أمام واقع جديد عندما يجدون أنهم لا ينتمون إلى أية دولة ولا إلى أي وطن. إنه واقع لم يختبروه من قبل، واقع قاسٍ لأنهم يحرمون من الوجود داخل جماعة ينتمون إليها(118). وأول ما يفقده المبعد أو الشخص بلا جنسية هو السكن، وهذا يعني وفقًا لـ"هانا آرنت" أنه يفقد كامل النسيج الاجتماعي الذي ولد فيه، والذي أسس فيه لنفسه طوال عمره مكانًا مميزًا خاصًا به داخل هذا العالم(119). والفقد الثاني لمن لا وطن له هو فقد حماية الحكومة له، أية حكومة في أي مكان في العالم، فالاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والدولية قد نسجت «شبكة حول العالم تجعل من المستحيل على مواطني أي دولة أن يأخذوا معهم وضعهم القانوني الخاص بهم إلى أي مكان»(120) إنهم يفقدون فورًا مميزاتهم إذا تخلوا عن جنسيتهم ولم يحصلوا على جنسية أخرى، فالحماية توفرها الدولة لمواطنيها فقط وعلى أرضها.

يفقد «مصري» السكن بعد أن فقد جواز سفره وفقد نقوده، فيهيم مشردًا في الشوارع لفترة من الوقت، وأصبح في موقف يؤكد ما تقوله «آرنت"، فهو يتمنى لو كان في موقف الشحاذ في الشوارع الذي يملك حجرة يعود إليها حتى لو كان لا يملك إيجارها. ومع مشهد التشرد في الشوارع، تصدح في الخلفية أغنية «ريهام عبد الحكيم» لتعكس موقف «مصري» البائس. فتغني «بالورقة والقلم خدتيني ميت قلم»، نتصور ونحن نشاهد الفيلم أنه انتقاد صريح لامتهان كرامة المصريين اليومية، فتتعدد المشاهد التي نرى فيها الإهانات التي يتعرض لها „مصري" وهو دون هوية ودون جنسية ودون وطن، لكن في واقع الأمر، فإن «مصري»يتمنى لو

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عاد «مصريًا مرة أخرى. فحتى لو كان يُعامل باستهانة، وحتى لو أهينت كرامته، فهذا أفضل من حالة اللا وطن. هنا يحمد المُشاهِد الله ويتنفس الصعداء لأنه يملك بطاقة هوية ولا يهم أي شيء بعد ذلك ما دام يملك وطنًا وسقفًا فوق رأسه وجماعة من الناس يجد لديهم المساندة والدعم. وهذا ما يحدث أخيرًا لـ"مصري»، فيعثر أخيرًا وبعد تعب كبير على بيته القديم في أحد أحياء القاهرة القديمة ليجد نفسه محاطًا بحب جيرانه ورعايتهم وحنانهم، عائلة «أم سعيد» (قامت بدورها „إنعام سالوسة").

ووسط تلك العائلة المصرية العادية جدًا، يبدأ «مصري» رحلته الحقيقية كمصري أصيل. فصار لزامًا عليه أن „يتمرمط" ليعيش مثل „كل المصريين" كما يخبره بذلك سائق الميكروباص السياحي (قام بدوره «لطفي لبيب»)، وتتعدد مواقف «المرمطة" لأن الفيلم ليست به حبكة حقيقية أو أحداث، ولكنها مجموعة مشاهد تصور صعوبة الحياة في مصر: صعوبة الحصول على أوراق حكومية، الرشوة، الحافلات المزدحمة، عدم وجود دورات مياه عمومية، التعطل عن العمل، التعليم السيئ. وهنا قد نتخيل أن ذكر كل هذه المشاهد انتقاد للحياة في مصر وسياسات الحكومة وتأكيد على ضرورة صون الكرامة وحفظ الحقوق، ولكننا نجد في مقابل هذه المشاهد مشاهد أخرى تأتي فورًا لتزيل أثر الشعور بالإذلال، فيصور الفيلم لمة العائلة في رمضان، وموائد الرحمن، وبهجة العيد، وتكاتف ومساندة أفراد الأسرة لبعضهم بعضًا. ثم تأتي الخلاصة أو الرسالة الحقيقية في الفيلم على لسان „عم هلال"، أحد جيران «مصري» (قام بدوره „يوسف داوود"): „إحنا أحسن من غيرنا بكتير، إحنا هنا عندنا الكونسبت بتاع الحمد لله، أنا لو بابص على الظروف زي ما أنت بتبص، كان ممكن أكفر». وبالطبع، فنحن أفضل من دول أخرى كثيرة اضطر أبناؤها للهروب منها والتشرد في أنحاء الأرض لاجئين، وعلينا أن نقارن أنفسنا بمواطني هذه الدول ونحمد الله على وجود الوطن، فانهيار الوطن معناه أن يخرج الشعب بالملايين باحثًا عن ملجأ. إذن فلنحمد الله كثيرًا ونتسامح مع الإهانات اليومية والإذلال، فنحن بدون الوطن مستباحون أكثر، وفاقدون لأية حقوق.

ينتهي الفيلم و«مصري» قد أصبح لديه «كونسبت الحمد لله» نفسه، وأصبح قادرًا على رؤية النصف الممتلئ من الكوب، والأهم من ذلك كله، أصبح الآن «مصريًا» بشكل رسمي بعد أن تمكن أخيرًا من استخراج بطاقة الرقم القومي، أي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أنه أصبح بموجب الأوراق الرسمية «مصريًا» معترفًا به من الدولة وله الحق في الانتماء لجماعة المصريين، وفي الوقت نفسه استطاع أن يستخرج جواز سفر أمريكيًا عوضًا عن الذي فقده، وهنا يتأرجح «مصري» في الاختيار بين الأوطان، فيقرر في نهاية الفيلم السعيدة العودة للاستقرار في مصر، فقد بدأ أخيرًا يدرك معنى كلمة «وطن».

ينتهي الفيلم مع أغنية أخرى لـ"ريهام عبد الحكيم» «فيها حاجة حلوة»، وهي أغنية تختلف تمامًا عن أغنية «بالورقة والقلم خدتيني ميت قلم" التي كانت تغنيها خلال المشاهد التي كان "مصري" يتعرض فيها للمواقف الصعبة، ومع ذلك، فمشهد «مصري» في نهاية الفيلم وهو يجبر قائد الطائرة على العودة به إلى مصر مدعيًا أنه مريض وبحاجة إلى دخول المستشفى يجعلنا نتساءل رغم كل شيء عما إذا كان الفيلم يقصد فعلًا ضرورة الشعور بنعمة وجود الوطن تحت أي ظروف. فعندما يسأل قائد الطائرة المضيفة إذا كان الشخص المريض مصريًا أم أجنبيًا، يلوح «مصري» بجواز سفره الأمريكي، وهنا يعود قائد الطائرة بـ"مصري» إلى مصر لأنه لن يتحمل عواقب أن يموت من يحمل جواز السفر الأمريكي، بينما لن يحمله موت مواطن مصري أية مسؤولية. وهنا نتساءل هل سيعود "مصري" ليعيش في مصر متمتعًا بامتيازات الأجانب أم عاد ليعيش مثل المصريين؟

قد تكون الإجابة في أغنية „ريهام عبد الحكيم" «فيها حاجة حلوة». فمصر في تلك الأغنية ليست دولة بالمفهوم الحديث المتعارف عليه تقوم على خدمة مواطنيها وتدير شؤونهم بكفاءة وتحترم كرامتهم ويلتزم مواطنوها في المقابل بطاعة قوانينها، فمصر الوطن في هذه الأغنية هي كل شيء لا يعكس مسؤولياتها تجاه المواطن، فمصر هي „صوت الفجر والسوبيا والفول والطعمية والكشري والبطاطا السخنة»، وهي «النية الصافية والحاجة الدافية" وهي أيضًا «أول يوم العيد ولبس جديد وفن وغنا وموائد الرحمن وفانوس رمضان والمشي على الكورنيش والبركة في لقمة عيش»، كما تقول كلمات الأغنية. يصبح الوطن هنا مجرد مشاعر حنين و"نوستالجيا" لمواقف لا تعكس أيًا من مسؤوليات الوطن تجاه أبنائه. ورغم ذلك، ينجح الفيلم في توصيل تلك المشاعر الدافئة تجاه صورة الوطن المثالي المتخيل الذي نشعر فيه بالدفء المتخيل أيضًا. هكذا ننتهي من مشاهدة الفيلم ونحن مقتنعون أنه ليس من الأهمية بمكان أن تقدم الدولة لمواطنيها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خدمات جيدة في التعليم والمواصلات وتوفير فرص العمل، ما دامت هناك «عيدية وبمب وموائد رحمن وفانوس رمضان». ولا يهم إذا كان المصري لا يحصل على الاحترام اللازم في بلده ولا يضمن حقوقه الشخصية، ما دام يملك على الأقل جنسية ووطنًا وعائلة. نخرج من الفيلم لنطمئن إلى وجود بطاقة الرقم القومي في جيوبنا، ثم نحمد الله على وجود العائلة والسكن الذي نأوي إليه في آخر الليل.

لكن التسامح مع إهانات الوطن لكرامة أبنائه لا يستمر طويلًا، وإلا ما قامت الشعوب بثورات يحاولون فيها استعادة كرامتهم وحقوقهم المسلوبة. فالثورة هي صرخة غضب يريد بها الناس تغيير واقعهم لواقع أفضل. يثور الناس آملين أن تعيد الثورة لهم كرامتهم وحقوقهم المفقودة. ولكن هل تحمي الثورة أبناء الوطن بالفعل بعد أن يتحقق لها السيطرة على الحكم؟ هل تقضي الثورات على قوانين غير عادلة لتؤسس قوانين أخرى أكثر عدلًا؟ أم أن تلك القوانين تتحول بالوقت إلى قوانين ظالمة بدورها؟

---

104 - دينيس لويد. فكرة القانون. ص. ١٥٤.

105 - المرجع السابق. ص. ١٥٤ - ١٥٥.

106 - صدرت ترجمته العربية في عام ٢٠٢٠عن العربي للنشر والتوزيع وترجمته «ريم داوود».

107 - Boochani, Behrouz. No Friend but the Mountains. Kindle Edition. Pan Macmillan Australia. (Kindle Location ٥١٦).

108 - Ibid. Kindle Location ٥١٦.

109 - Ibid. Kindle Location 1011.

110 - Ibid. Kindle Location ١٥٣٢.

111 - Ibid. Kindle Location ٢٩٥٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

112 - Ibid. Kindle Location ٢٢٩٩.

113 - Geulen, Eva. Giorgio Agamben zur Einführung (German Edition). Junius Verlag. Kindle Edition.Location 1537.

114 - Ibid. Location 1437.

115 - https://www.sueddeutsche.de/politik/sea-watch-rakete-lampedusa-١.٤٥٠٤٦٩٧

116 - https://www.americanbar.org/advocacy/governmental_legislative_work/priorities_policy/immigration/familyseparation/

117 - Hannah Arendt. The Origins of Totalitarianism. New Edition with Added Prefaces. Houghton Mifflin Harcourt. New York 1976. P. 337.

118 - Ibid. P. 339.

119 - Hannah Arendt. P. 338.

120 - Hannah Arendt. P. 339.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

صخرة "سيزيف": الطاعة ثم العصيان ثم الطاعة من جديد

جاءت جملة «عندما تصبح الديكتاتورية واقعًا، تصبح الثورة فريضة» على لسان إحدى شخصيات فيلم «قطار الليل إلى لشبونة» إنتاج عام ٢٠١٣ ومن إخراج الدنماركي "بيل أوجوست" Bille August عن رواية للكاتب "باسكال مرسييه" Pascal Mercier وهو الاسم المستعار للفيلسوف السويسري "بيتر بيري". لاقت الرواية عند صدورها بالألمانية نجاحًا كبيرًا وترجمت إلى اثنتين وثلاثين لغة وبيعت منها حوالي مليون نسخة. يدور الفيلم المأخوذ عن الرواية حول "رايموند جريجوريوس" أستاذ الفلسفة الإغريقية السويسري الذي تقذف به الصدفة إلى مكان وزمان آخر يصبح فيهما شاهدًا على أعمال المقاومة ضد "سالازار" حاكم البرتغال المستبد منذ الثلاثينيات وحتى الستينيات من القرن العشرين، ويظهر الفيلم التناقض بين حياة المعلم السويسري الهادئة الرتيبة المثالية في سويسرا التي يسير فيها كل شيء وفق قوانين منظمة ومحددة وبين الأحداث العاصفة التي شهدتها البرتغال وشهدها البرتغاليون طيلة ثلاثين عامًا.

لا يتتبع الفيلم خطًا زمنيًا مستقيمًا، فهو يعرض وجهة نظر الماضي من خلال ما يتذكره الأشخاص في الحاضر. يضع الفيلم الحاضر في مقابل الماضي، ومكانًا ما في الحاضر في مقابل مكان آخر في الماضي: سويسرا والبرتغال في العصر الحالي في مقابل البرتغال في أثناء حكم «سالازار". تعتمد معظم أحداث الفيلم على ذكريات شخصيات المقاومة في أثناء حكم "سالازار". ولكن لا يُضفي الفيلم مثالية على المقاومة ولا على المنخرطين فيها، فمن خلال الأشخاص الذين يسردون ذكرياتهم، ندرك أن تلك الفترة قد انقضت وأصبحت تاريخًا وأن الناس يتابعون الآن حياتهم بشكل عادي. كما نعرف أيضًا أنه لا قداسة للثوار، فالثوار بشر عاديون وليسوا ملائكة رغم شجاعتهم، فهم معرضون مثلنا جميعًا للوقوع في الأخطاء، ولهم قوانينهم التي ليست مقنعة بالضرورة ولا مثالية. يختار الفيلم مدينة برن السويسرية كبداية لأحداث الفيلم، حيث يشاهد "رايموند جريجوريوس" فتاة تحاول الانتحار قفزًا من فوق أحد الجسور، فينقذها ويعثر معها على كتاب كتبه «أماديو دو پرادو" وهو طبيب كان منخرطًا في المقاومة ضد "سالازار". يثير الكتاب فضوله ويدفعه إلى التعمق أكثر في ماضي البرتغال وفي معرفة شخصيات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المقاومة وتاريخها في أثناء حكم «سالازار"، حتى إنه يسافر إلى لشبونة في محاولة لتتبع الخيوط التي يمكن أن تقوده إلى مؤلف الكتاب. برن مدينة هادئة مملة لا يحدث فيها شيء، كل شيء مرتب ومثالي والدولة تدير حياة المواطنين باقتدار واحترام. وفي مقابل برن المنظمة التي تسير وفق قوانين واضحة، نجد البرتغال في الستينيات إبان حكم «سالازار" المستبد وقوانينه القاسية وقمعه للمعارضة ضده. والثورات في العادة مجرمة بالقانون كما سبق وذكرت فهي خروج عن قوانين السلطة، ولم يكن الحال مختلفًا في البرتغال في أثناء حكم «سالازار"، فهناك أيضًا كان الثوار يعتبرون مجرمين ومخربين ومتمردين من وجهة نظر السلطة وقوانينها، والثوار ملاحقون من الحكومة وممثليها، ولكن المشاهد يدرك على الفور أن المقاومة هي الجانب الذي عليه أن ينحاز له، وأن نظام «سالازار" وممثليه يطبقون قانونًا غير إنساني، فنشاهد كيف يعذب ممثلو الحكومة أفراد المقاومة، وكيف يقتحمون حياة الأفراد الخاصة ويراقبونها ويتدخلون فيها. وفي الوقت نفسه، نرى أن للثوار قوانينهم أيضًا التي قد تكون قاسية بدورها، وأن الخروج عن قوانين الثورة قد يستعدي الثوار بعضهم على بعض. فذات يوم يُصاب أحد أفراد حكومة «سالازار" ويعالجه الطبيب „أماديو دو پرادو" رغم اعتراض أصدقائه في المقاومة، فهذا الرجل الذي أنقذه الطبيب يُلقب بـ"جزار لشبونة»، وكان سببًا في تعذيب وقتل واعتقال عديد من أفراد المقاومة. ألح الثوار على الطبيب أن يتركه للموت، فربما خفف ذلك من الملاحقة التي يتعرضون لها وأنهى التعذيب الذي كانوا يشهدونه على يديه، لكن «أماديو" يخالف رغبة أصدقائه وزملائه في حركة المقاومة ويخرج عن قوانينها التي تستهدف أحيانًا حياة أفراد الحكومة وتقتلهم، يُنصت «أماديو" لصوت قانونه الخاص، ويتصرف وفق ضميره وقانون مهنة الطب وأخلاقياتها، فهو لا يستطيع أن يترك إنسانًا مصابًا أو مريضًا للموت، فيتعرض لنقد شديد من زملائه. تنتهي فترة حكم «سالازار"، وقد مات من مات من الثوار ومرض من مرض بسبب التعذيب وهاجر من هاجر خوفًا من الملاحقة. تخلصت البرتغال من الحكم المستبد، ولكن لا تنتهي كل الثورات بهذه النهاية السعيدة.

ترى «هانا آرنت" أن الثورة ضرورية في حياة الشعوب لأنها تمثل «استعادة الشرف والكرامة لجنس الإنسان»(121). والثورة هي وسيلة الشعوب للتحرر من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفقر وتحقيق العدل، ولكنها تدرك من خلال تحليلها ومقارنتها الثورة الفرنسية بنظيرتها الأمريكية أن التحرر لا يعني الحصول على الحرية بالضرورة إذا كان وضع الشعب بائسًا لدرجة تدفعه للصراع من أجل البقاء بقيد الحياة، مما يضر بالأهداف التي قامت من أجلها الثورة وبالشكل الذي يجعل أفراد الشعب بلا أخلاق.

„إذا أردنا تأسيس جمهورية، فلا بد من تحرير الشعب من وضعه البائس أولًا حتى لا يهدم الجمهورية. فلا وجود للفضائل السياسية دون أخلاق، ومن يعيش في البؤس ليس بمقدوره أن يمتلك الكبرياء»(122).

ما تقصده «آرنت" هو أن الفقر وعدم توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة لمعظم أفراد الشعب يؤدي إلى أن يساند الشعب الثورات المضادة في أغلب الأحيان، فالبحث عن توفير الطعام والشراب والكساء والمأوى يصبح من أولويات الإنسان، والرغبة في البقاء بقيد الحياة يدفع الإنسان إلى الامتثال الذليل لقوانين الأقوى وسطوته إذا وعده بتوفير الأمن والمأوى والطعام. فالإنسان الخائف الجائع الذي لا يجد مأوى يجد نفسه مضطرًا، إذا وازن بين حريته وبين بقائه حيًا، إلى أن يختار بالضرورة البقاء بقيد الحياة، ويصبح على استعداد لمقايضة حريته وحرية الآخرين أيضًا بثمن الطعام والشراب والسكن. لهذا السبب تصبح شعارات الحقوق المدنية وإعلانات حقوق الإنسان غير ذات معنى للجوعى والفاقدين للمأوى والكساء والطعام، وتستطيع أي سلطة في ظل هذه الظروف فرض قوانينها غير العادلة وغير المشروعة أيضًا في مقابل الوعد بتوفير حد بسيط من الأمن والطعام والسكن. يمتثل الناس في هذه الحالة لقوانين السلطة، لأنها قانون الأقوى، وينحازون لها ويتخلون بإرادتهم الحرة عن الوعود بالحرية والكرامة. وتؤكد «آرنت" أن الفقر والبؤس كانا أحد أهم الأسباب التي أدت إلى فشل الثورة الفرنسية وكانا السبب في تهيئة الظروف لميلاد الاستبداد ثم استعادة النظام القديم السيطرة مرة أخرى، وذلك على عكس الثورة الأمريكية التي استطاع ممثلوها فرض سيطرتهم وتحويل التاريخ لصالحهم كما تقول «آرنت"، فالفقر والبؤس عراقيل حقيقية أمام التحرر، وهي عراقيل لم تواجهها الثورة الأمريكية التي قام بها في الأساس المستوطنون الأغنياء، على عكس الثورة الفرنسية التي كانت في الأصل ثورة الفقراء.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عندما قام المستوطنون البِيض في أمريكا بثورتهم، كان هدفهم الأول هو التخلص من سيطرة إنجلترا على المستعمرات الأمريكية، ولم يكن تحرر العبيد أو الحد من الفقر من بين أهدافهم، فهم لم ينظروا إلى العبيد كجزء من الشعب الأمريكي، كان العبيد، وهم الأكثر فقرًا بين الأمريكيين، غير مرئيين، لا يراهم المستوطنون البِيض ولا يدركون قضاياهم، وكانوا ينظرون إليهم باعتبارهم من عرق آخر. ولأن الثورة الأمريكية لم يكن عليها آنذاك أن تتعامل مع بؤس العبيد ولا كان عليها أن تنتشلهم من أوضاعهم البائسة، فقد استطاعت أن تركز كل جهودها على تحقيق مطالبها، أي مطالب المستوطنين البِيض فقط. لم يضطر „الثوار" البِيض في أمريكا إلى مواجهة عدد كبير من الفقراء من أبناء الشعب كما حدث في فرنسا، فالعبيد لم يكونوا من أفراد الشعب في نظر المستوطنين، والفقراء، الذين لعبوا في الثورة الفرنسية دورًا مهمًا في قيامها ثم في فشلها، لم يكن لهم وجود في الثورة الأمريكية، أو بالأحرى كان وجودهم خافيًا عن الأعين، فلم تكن هناك حاجة للتعامل مع مشكلاتهم ومطالبهم(123).

انتهت الثورة الفرنسية بكارثة رغم أنها أصبحت فيما بعد نقطة تحول في تاريخ البشرية، فقد تعرض مسار الثورة إلى منحنيات كثيرة في بعض الفترات سيطرت في أثنائها الثورة المضادة واستعاد النظام القديم زمام الحكم، كما سادت أيضًا فترات من الاستبداد وانتشرت المقاصل التي لم تنزل فقط على رؤوس الإقطاعيين، ولكنها طالت أيضًا عددًا من أفراد الشعب الذين اتُهموا بالخيانة وعدم الوطنية لأنهم لم يصطفوا وراء النظام الحاكم.

في البداية شعر الفرنسيون بالانتصار، وكان ذلك شعورًا له ما يبرره بالطبع، فقد أُعلنت فرنسا جمهورية وتقلصت امتيازات النبلاء ورجال الدين وانتقلت السلطة إلى يد البرجوازية الفرنسية وأُعدم „لويس السادس عشر"، ولكن سرعان ما بدأ ما يُعرف باسم «عصر الإرهاب»، وهي الفترة التي شهدت عديدًا من «المحاكم الثورية» وإعدامات «أعداء الثورة». كانت تلك الفترة تتسم بالسياسات القاسية في محاولة لفرض السيطرة على الشعب الثائر على ظروفه الحياتية البائسة، والذي لم يجد في التحول الذي حدث ما يخفف بؤسه. انتهى ذلك العهد بانقلاب „نابليون" على الجمهورية الفرنسية وإعلان نفسه إمبراطورًا. لم تتمكن الثورة الفرنسية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من إيجاد الحلول لمواجهة الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة لمعظم أفراد الشعب، مما أدى في النهاية إلى فشل الثورة وانقلابها إلى عكس الأهداف التي طمحت إليها: الحرية والمساواة والأخوة. أدى الشعب دوره في هذه الثورة كأحسن ما يكون؛ فقد نزل إلى الشوارع وساند الثوار وسار وراءهم وإلى جانبهم يدعم أفكارهم ويتبناها معرضًا نفسه للخطر لأنه تمرد على قوانين الإقطاعيين وخرج عليها، وبواسطة جماهير الفقراء، تمكنت الثورة من إسقاط الملكية، ولكن عندما عجزت البرجوازية المنتصرة عن إيجاد حلول للتصدي للفقر، انزلقت إلى الاستبداد والتحالف مع من كان يقف ضد الشعب. وبدأ الثوار الذين وصلوا إلى السلطة في استخدام أساليب النظام القديم نفسها لمواجهة غضب الناس، فبدلًا من قوانين تعيد للشعب جزءًا من حريته وكرامته وحقوقه، فرضوا قوانين قاسية يُعاقب من يخالفها بعنف. وصل الثوار إلى السلطة في مخالفة صريحة لقوانين الملكية آنذاك، وبعد وصولهم إلى السلطة، فرضوا قوانينهم التي كانت أيضًا ضد مصلحة الشعب وضد الأهداف التي بدأت الثورة من أجل تحقيقها. واجهت السلطة الجديدة «الثورية» غضب الشعب ومطالبه بالمحاكمات والإعدامات، وصنفت السلطة الجديدة أفراد الشعب الغاضب ضمن الخارجين عن القانون والمستحقين للعقاب، فكأنما هذا هو قدر الإنسان الدائم: التمرد على القوانين الظالمة وعصيانها من أجل حياة أفضل، ليجد نفسه في مواجهة قوانين أخرى جديدة لكنها ليست في صالحه أيضًا. وهكذا يظل الإنسان يدور في دائرة لا تنتهي: يثور على قوانين السلطة ثم تتحول الثورة إلى سلطة تفرض قوانينها الجديدة التي تتسم شيئًا فشيئًا بالظلم، ليثور الناس عليها من جديد، ويظل الإنسان يدور إلى الأبد في دائرة الطاعة والعصيان، ثم الطاعة والعصيان من جديد، وكأن كل ثورة تولد تأتي معها بنموذجها المضاد أو بثورتها المضادة، وكأن كل تمرد ينتهي بالامتثال لقوانين السلطة الجديدة ثم التمرد عليها مرة أخرى. وفي رأيي فإن فيلم «قطار الليل إلى لشبونة» كان قد تعرض لهذه القضية بشكل إنساني كبير، فالفيلم لا يقص قصة الثورة ولكنه يحكي مواقف من حياة ناس مختلفة، وأفكارهم ومشاعرهم وتأملات عامة. أفكار عن الموت وسريان الزمن وتغير الأماكن وعلاقات الناس ببعضها بعضًا والخيانة والظلم والأمل والثورة أيضًا، كل هذه الأفكار من وجهات نظر شخصية جدًا لكنها مختلفة. لا يجعل الفيلم أيًا من وجهات النظر شديدة المثالية، فالثوار

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ليسوا ملائكة رغم أنهم يتحلون بالشجاعة ولا يقبلون الظلم، هم كاذبون أحيانًا، غيورون أحيانًا، متذبذبون في أحيان ثالثة، وخائنون في أحيان أخرى لبعضهم بعضًا. ولكن هذا لم يعد يهم، فلا أحد يتحدث الآن عن المقاومة، ودفن الجميع تاريخهم وتابعوا حياتهم. ولعل هذا هو ما يفسر أن أحداث الثورة وأهدافها تبهت مع الوقت، تبهت بسبب الزمن وبسبب التناقضات الموجودة داخل نفوس من قاموا بالثورة. ولأن لا وجود للمثالية على الأرض، فالمتوقع أن القوانين التي ستسن بعد الثورة ستظهر عيوبها ونقائصها بعد حين.

كتبت «آن أبلباوم" Anne Applebaum، المؤرخة والصحفية الأمريكية ذات الأصول البولندية، كتابًا في عام 2020 بعنوان «فجر الديمقراطية.. فشل السياسة وفراق الأصدقاء»(124) عن التحول الديمقراطي وفشله في أوروبا الشرقية. وقد اشتهرت «أبلباوم" بكتاباتها الكثيرة عن روسيا وشرق أوروبا، وعن بولندا بشكل خاص، كما كتبت عن الشعبوية وفشل السياسات بعد ثورات 1989 وتحول هذه البلاد مرة أخرى إلى السلطوية. حصلت «أبلباوم" على جوائز عديدة مثل جائزة „البوليتزر" عن كتابها «الجولاج.. تاريخ المعسكرات السوفيتية» الذي عرضت فيه تاريخ معسكر الاعتقال السوفيتي „جولاج". تستعرض „أبلباوم" في كتابها „فجر الديمقراطية" كيف تحول المنخرطون في الثورة على الشيوعية والمدافعون عن الحرية والنظام الديمقراطي وتداول السلطة والتنافس إلى مدافعين أشداء عن السلطوية التي ثاروا عليها وعارضوها من قبل. تقول «أبلباوم" إن هذا التحول ربما حدث بسبب فشل سياسات اليسار الديمقراطي أو بسبب ضعف السياسات الليبرالية في دول أوروبا الشرقية والفساد الذي ساد مع التحول، أو ربما تحول الناس عن الإيمان بالنظام الديمقراطي وتداول السلطة لأنهم كانوا غير قادرين على التعامل مع لحظات الشك والخوف من المستقبل وعدم الشعور بالأمان والفوضى أحيانًا، وهي ملامح أساسية في فترات التحول، وربما تحول الناس عن الإيمان بالنظام الديمقراطي لسبب آخر بسيط هو أنهم ذوو „شخصيات سلطوية" في الأصل(125). تصف «أبلباوم" هذه الشخصيات السلطوية بأنها في العادة شخصيات وحيدة للغاية بلا صلات ولا روابط حقيقية مع العائلة أو الأصدقاء أو الرفاق، ولهذا فإن هذه الشخصية تستمد موقعها في العالم فقط من خلال وجودها مع آخرين داخل حركة ما أو حزب ما. كما تشير أيضًا إلى متابعات الباحثة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأسترالية في علم النفس السياسي، „كارين ستنر" Karen Stenner، والتي ترى أن ثلث السكان في أية دولة لديهم «ميل» إلى السلطوية ويفضلون التجانس والنظام ويخشون الفوضى والتغيير والتعددية. تجد هذه الشخصيات نفسها منجذبة بالضرورة إلى النظم السلطوية لأنهم لا يستطيعون التعامل مع التعقيد أو التعددية في المجتمعات، فهم يخشون كل من يختلف عنهم في التفكير ويخافون من الفوضى وعدم سيادة القوانين، ولديهم حساسية شديدة تجاه أي نقاش عنيف. هذه الشخصيات المحافظة تميل عادة إلى مناصرة التسلط والتطرف يسارًا أو يمينًا(126). وعندما يصل أصحاب هذه الشخصيات السلطوية إلى الحكم، فإنهم ينقلبون فورًا على الديمقراطية كما حدث في بولندا والمجر، ويبادرون بتشريع قوانين يهدمون بها استقلالية مؤسسات الدولة باسم الوطنية والخوف على البلاد من المؤامرات الخارجية، هذه المؤامرات يمكن أن تتخذ في نظرهم أي شكل: موجات الهجرة غير الشرعية مثلًا حتى لو لم تكن بلادهم تستقبل المهاجرين كما حدث في المجر، أو انتشار الأفكار الشيوعية أو الحروب. ووسط هذه الحالة من الخوف من المستقبل والضبابية، يميل الناس إلى اختيار الحكومات الأكثر يمينية وتسلطًا اعتقادًا منهم أن هذا التطرف وهذا التسلط وهذه القبضة الحديدية والقوانين الصارمة المبالغ في قسوتها هو ما تحتاجه البلاد في هذه المرحلة التي تواجه فيها أخطارًا معظمها متخيل أو من صنع هذه التيارات السلطوية نفسها. وهكذا ومع وصول تلك التيارات ذات الشخصيات السلطوية إلى الحكم، تسارع إلى تشريع وفرض قوانين تناقض أهداف الثورات التي جاءت بهم إلى السلطة، ويمتثل الناس بكامل إرادتهم لهذه القوانين وهذا التسلط لأن الخوف قد تمكن منهم. وهكذا يعودون، باختيارهم هذه المرة، إلى نقطة الصفر وربما أبعد من نقطة الصفر، فأحيانًا تُفرض قوانين أكثر سلطوية واستبدادًا من تلك التي ثاروا عليها.

في رواية «ليكن قلبكم مستعدًا. حكاية أسرة ألمانية شرقية"Haltet euer Herz bereit. Eine ostdeutsche Familiengeschichte، للكاتب الألماني «مكسيم ليو» Maxim Leo(127)، التي نشرت عام ٢٠٠٩ وحصلت على جائزة الكتاب الأوروبي في عام ٢٠١١، يستعرض الكاتب كيف انقلب المجتمع «الوليد» في «الدولة الجديدة» (ألمانيا الديمقراطية أو ألمانيا الشرقية) الواعدة ليصبح مجتمعًا ضاغطًا على أفراده، قامعًا لرغباتهم ومتحكمًا في حياتهم الشخصية. ويحاول أن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يفهم كيف انقلبت الأهداف المثالية الثورية التي نادى بها من جاؤوا إلى الحكم وأسسوا الدولة الجديدة، وكيف تبنى أفراد الطبقة الحاكمة، وقد كانوا مقاومين نشطين ضد الفاشية، في النهاية أفكارًا سلطوية كانوا يقاومونها بأنفسهم في أثناء حكم النازيين. يستعرض الكاتب من خلال سرد التاريخ الشخصي لعائلته تاريخ ألمانيا منذ ظهور النازية وحتى إعادة توحيدها، ويبرز هنا كيف تغيرت الأهداف وتغير شكل الحياة تحت حكم الأنظمة المختلفة. يحاول الكاتب أن يفهم السبب الذي يجعل الناس تتبنى نفس الأفكار السلطوية التي حاربوها من قبل ويدافعون عنها ويخضعون لها. يبدأ الكاتب قصته بسرد حياة الجدود؛ جده لأبيه وجده لأمه، لينتهي إلى استعراض وجهة نظر جيله هو، أي الجيل الثالث الذي شهد انهيار سور برلين وإعادة توحيد الألمانيتين واختفاء ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) تمامًا من الوجود. يحكي «ليو" عن فترة شباب الأجداد في أثناء صعود النازية في ألمانيا وطرق حياتهم التي كانت مختلفة في ذلك الوقت، لكنها تتقاطع بعد ذلك في مصادفة غريبة في «المجتمع الاشتراكي الوليد»، أو في «الدولة الجديدة» في ألمانيا الديمقراطية.

كان جده لأبيه «ڤرنر" يعاني في فترة ما قبل النازية من البطالة والفقر الذي جعله يدرك أن أحلامه لدراسة القانون مستحيلة التحقيق، فالفقر لا يسمح بالدراسة ويفرض عليه العثور سريعًا على وظيفة تؤمن إيجار المنزل والطعام والتدفئة لفترة من الوقت. ينتمي «ڤرنر" إلى عائلة بسيطة في ألمانيا عاشت ظروفًا صعبة. ففي طفولته، كان عليه مساعدة جده في الزراعة رغم أن سنوات عمره لم تكن تتعدى آنذاك السادسة، ثم اضطر في شبابه إلى قبول وظيفة بسيطة في أحد المصانع ليساعد أهله في تحمل تكاليف الحياة. ولكن لسوء حظه يقرر المصنع في عام 1933، وفي أثناء فترة الكساد الاقتصادي، تسريح العمال. كانت تلك الفترة هي التي لمع فيها الحزب النازي الذي كان يعبر عن سياساته بشعارات رنانة عن استعادة المجد وعظمة ألمانيا والألمان وتفوق الجنس الآري النقي على الأعراق الأخرى، وكان النازيون يعدون الألمان بتحسن الحالة الاقتصادية وبتوفير فرص عمل للجميع. وجد «ڤرنر" في الحزب النازي فرصته للنجاة، فقد عُرض عليه عمل في السكة الحديد في مقابل شرط واضح؛ الانضمام إلى الحزب النازي. لم يتردد «ڤرنر" في القبول، فلم يكن يملك ترف الاختيار آنذاك. وظل «ڤرنر" ممتنًا لعصر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النازي لهذا السبب، لأنه وجد وظيفة يضمن بها حياة كريمة، وكان يقول، حتى بعد انتهاء الفترة النازية، إن „هتلر" استطاع توفير فرص عمل للجميع، رغم كل ما يقوله الناس عنه.

اختبر «ڤرنر" في أثناء فترة النازية حياة مختلفة، فقد كان يعمل ويحصل على دخل كافٍ. بالإضافة إلى ذلك، كان يجسد، بقامته الفارعة وعينيه الزرقاوين وشعره الأشقر، المثال الحي النموذجي للشخص الآري، الشخص الممجد والمميز في „الرايخ الثالث". أصبح «ڤرنر" بعد سنوات من الذل والمهانة شخصًا ذا حيثية ووجاهة، وبدأت الحياة تكشف له عن وجهها الحسن. شعر „ڤرنر" في تلك الفترة أن كل الإمكانيات متاحة والفرص كلها متوفرة، فقد جعل „هتلر" من الصغار كبارًا ومن الكبار صغارًا، فكيف لا يشعر بالامتنان وكيف لا ينصاع ويطيع هذا النظام الذي أنصفه أخيرًا؟

لكن «ڤرنر" عاد في أثناء الحرب وبعد هزيمة ألمانيا ليواجه من جديد الجوع والبرد والفقر، فشعر من جديد بالذل والضآلة، وسرعان ما ظهرت أمامه فرصة أخرى لتحسين وضعه، فقد تأسست الدولة «الاشتراكية الجديدة» التي يتساوى فيها الجميع ويجدون فيها المأوى والطعام. يختار «ڤرنر" السكن والعمل في المنطقة الشرقية من برلين بعد الحرب، فهناك كانت فرص العمل أفضل وكان السكن متوفرًا. وللمرة الثانية تعرض عليه وظيفة في مقابل الانضمام إلى الحزب، ولكن هذه المرة كان الشرط هو الانضمام للحزب الشيوعي، وهو الحزب الذي كان النازيون يحاربونه ويعتقلون أعضاءه. لا يتردد „ڤرنر" في الانضمام للحزب الشيوعي رغم أنه يمثل نقيض كل ما كان يؤمن به في الفترة التي كان فيها نازيًا. لم يتردد «ڤرنر" في التحول مائة وثمانين درجة من الرجل المتحمس للفكر النازي إلى الرجل المتحمس للفكر الاشتراكي والمناهض للفاشية انقاذًا لنفسه وهروبًا من الظروف القاسية.

أما الجد من ناحية الأم، «جرهارد"، فكان ينحدر من أسرة يهودية غنية تمتلك عديدًا من المتاجر، لكنه عانى، بسبب أصوله اليهودية في أثناء فترة النازية كثيرًا. فاليهود كانوا ملاحقين من النازيين، يرحلوا إلى المعتقلات وتصادر ثرواتهم ويجرم كل من على علاقة بهم. لم يكن «جرهارد" من المميزين أو المتمتعين بالامتيازات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في هذه الفترة على عكس الجد الآخر «ڤرنر". تحول الجد «جرهارد"، ابن العائلة البرجوازية الغنية، لمناضل شيوعي ثائر ضد النازية، ويختار بعد انتهاء الحرب وبإرادته الحرة الانتقال إلى ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) والحياة فيها والانضمام أيضًا إلى الحزب الشيوعي الحاكم. ولكنه انضم للحزب عن اقتناع على عكس «ڤرنر"، وليس بحثًا عن تحقيق مصالح ما أو هروبًا من الفقر، كان «جرهارد" مؤمنًا بحق أن ألمانيا الديمقراطية لا مكان فيها „للفاشيين"، كما تقول دعاية الحزب الحاكم، فالدولة وليدة وجديدة ويعيش الناس فيها „في مساواة وعدل وحرية".

لكن الحياة داخل ألمانيا الشرقية لم تكن وردية للجميع، وبالتحديد لم تكن وردية بالنسبة للجيل الثالث، جيل الأحفاد، أي جيل الكاتب/الراوي «مكسيم ليو». فالجدان، «ڤرنر" و»جرهارد"، ورغم اختلاف موقع كل منهما ورؤيته للعالم، كانا بالفعل مقتنعين بالنظام الحاكم في ألمانيا الشرقية ومخلصين له حتى النهاية رغم اختلاف دوافع كل منهما. كانت ألمانيا الشرقية بالنسبة لكليهما، مع اختلاف الأسباب، تمثل الحلم بالخلاص وانتهاء المعاناة: الخلاص من الفقر أو الخلاص من الاضطهاد السياسي. لم يستطع (أو لم يرغب) أي منهما الاعتراف بانهيار الأهداف المثالية في ألمانيا الديمقراطية وتحولها إلى مجرد شعارات عن العدالة والمجتمع الخالي من الطبقات والديمقراطية والحرية، فلم يرَ الاثنان ما كان يحدث في الواقع، أو لم يرغبا في الاعتراف بما يرونه. فأن تكشف تغير بوصلة الحكام إلى السلطوية يعني أن تكشف الكذبة الكبرى التي كنت تدافع عنها طيلة أربعين عامًا، وهذا يعني أن الجدين عاشا معظم عمرهما في كذبة، ومن يستطيع تحمل فكرة ضياع أربعين عامًا من عمره في الأكاذيب؟

أما الأبناء، الجيل الثاني، «ڤولف" و"آنا»، والدا الراوي، فقد صدقا حلم الآباء رغم أنهما لم يمرا بما عاشه الأبوان، فهما لم يختبرا النازية ولا الحرب ولا المعتقلات أو الأسر أو الفقر. كان الاثنان مدركين لحلم الآباء ومتفهمين له، وحاولا جاهدين الإيمان به وتصديقه، لكنهما عاشا تناقضًا بين الشعور بالامتنان للدولة التي وفرت لآبائهما أخيرًا الأمن والإحساس بالطمأنينة من جهة، وبين امتهان الكرامة اليومي الدائم من جهة أخرى. فألمانيا الديمقراطية كانت دولة بوليسية بامتياز، تمارس الرقابة والتجسس على الآخرين وتحترف تزييف الوقائع وخداع الناس، كما أن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قوانينها كانت تميز قلة مختارة عن باقي الشعب، ولا تحترم الحريات الشخصية المكفولة للجميع في بلاد أخرى كثيرة مثل حرية التنقل والحركة أو حرية التعبير، وهذا ما اختبرته «آنا» في عملها الصحفي. لكن الأكثر سعادة باختفاء ألمانيا الشرقية من الوجود إلى الأبد كان جيل الأحفاد، أي جيل «مكسيم ليو». لم يكن الأحفاد يهتمون بمثاليات ثورية غير حقيقية، ولا كانوا قادرين على تقبل فكرة مقايضة الأمان وتوفير الحاجات الأساسية بالتنازل عن الحريات. فكل ما كان يشعر به جيل الأحفاد الشباب هو الحرمان من متع بسيطة لا تضر، وهي متع يتمتع بها سائر الناس في العالم، كارتداء بنطلون جينز أو السفر أو مشاهدة ما يحلو لهم من مسلسلات وأفلام. استنفدت ألمانيا الشرقية كل طاقتها ومخزونها من إيهام المواطنين بأهمية الأمان وسد الاحتياجات الأساسية في أجيال ثلاثة فقط، لم يستغرق الأمر بالفعل أكثر من ثلاثة أجيال حتى تنهار الدولة التي تدعي المثالية بلا مقاومة تُذكر. وظلت ألمانيا الشرقية هي البلد الذي يحبه جيل العجائز، ومنطقها هو منطقهم الذي لم يعد جيل الأحفاد يفهمونه ولا يهتمون به، فلم يشعروا بهذا الامتنان لوجود سقف فوق رؤوسهم، ولم يحمدوا الدولة على توفير الحد الأدنى من الطعام والشراب، فهم لم يختبروا في حياتهم الحرب ولا المعتقلات ولا الجوع ولا النوم في العراء، وكانت طموحاتهم أكبر من مجرد توفير الاحتياجات الأساسية أو كانت مختلفة على الأقل(128).

يبدأ الكاتب «مكسيم ليو» هذه الرواية في الزمن الحاضر، حاضره هو الشاب الذي عاصر، وهو في التاسعة عشرة من عمره، انهيار سور برلين وتوحيد الألمانيتين. ثم يعود بالزمن إلى الوراء تدريجيًا، إلى طفولة الأب والأم ثم إلى الجدود، لينتهي مرة أخرى بالجيل الذي ينتمي إليه في محاولة لتفسير ما الذي يجعل الناس في مجتمع ما تُقبل على الأفكار الكبرى وتؤمن بها ثم تتحول بعد ذلك عنها؟ أو ما الذي يجعل هذه الأفكار الكبرى تتحول هي نفسها إلى نقيضها؟ يثير الكاتب تساؤلات عدة حول الأفكار المثالية عن العدالة والمساواة وتوفير الفرص التي تتحول فور ما يصل الثوار إلى الحكم، إلى قوانين تحد من حريات الناس وتهين كرامتهم. فقد فرضت قوانين ألمانيا الديمقراطية على الكاتب/الراوي "مكسيم"، التخلي عن حلمه في استكمال دراسته، ولكن ليس بسبب الفقر كما حدث لجده لأبيه، ولكن بسبب قوانين دولة «الشعب العامل» نفسها التي كانت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تفرض على التلاميذ اختيارات معينة، فلم تكن الدولة التي تمجد العمال تسمح إلا لعدد قليل من التلاميذ، معظمهم من أبناء القلة المميزة، باستكمال الدراسة الثانوية ثم الجامعة. فالدولة الشيوعية لم تكن تهتم بالوظائف العليا. الأهم في الدولة الشيوعية هو تحويل الناس، أو معظمهم، إلى «عمال منتجين». ولا يقتصر تدخل الدولة في حياة الشباب على اختيار نوع الدراسة، فهي تتدخل أيضًا في اختيار ملابسهم وطريقة قضاء أوقات فراغهم، فمن يرتد بنطلون جينز يعتبر عدوًا طبقيًا، ومن يستمع إلى الراديو في الشارع من الشباب يشك فيه المخبرون المتناثرون هنا وهناك ويستدعون له الشرطة. المواطنون في مثل هذه الدولة ووفق هذه القوانين مجرد ألعاب للسلطة التي تستمتع بإذلالهم(129) ولعبة السلطة قديمة ومعروفة، وتفوز فيها السلطة دائمًا. فالسلطة تساومك، وتقايض حريتك بالأمن أو بالصالح العام. وتظل تؤكد عليك أن مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد(130).

يختار الراوي لأحداث روايته مكانًا دالًا: مدينة برلين التي تعكس أكثر من أي مدينة أخرى في ألمانيا المفارقة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وتبرز حجم التناقض بين المثال والواقع. ففي الماضي كانت برلين تجسد بوضوح الفرق بين واقع الألماني الشرقي وواقع الألماني الغربي الذي كان يأتي في زيارة سريعة لبرلين الشرقية فيبتاع الخمور بثمن أرخص بكثير ويتفاخر على المساكين المحبوسين في القطاع الشرقي بحريته وبنطلونه الجينز وسيارته الحديثة ونقوده الغربية التي تشتري كل شيء وتجذب النساء. ثم أصبحت برلين فيما بعد المكان الذي يقدم الدليل الدامغ على اختفاء ألمانيا الشرقية بكل قوانينها وشعاراتها وأكاذيبها ومثالياتها من الوجود، فبرلين اليوم هي عاصمة ألمانيا الاتحادية، ولم يعد بها أي ذكر لألمانيا الديمقراطية أو الشرقية أبدًا. أما شوارعها اليوم فلم تعد تشبه شوارع برلين الشرقية في شيء، حتى الجزء الشرقي منها، كما نقرأ في بداية الرواية. فالشارع الذي سكنه «ليو» عندما كان „برلينيًا شرقيًا"، كان يضم بيوتًا رمادية قبيحة المنظر ولا وجود للسيارات فيه، وإن وجدت فهي قليلة وكلها من ماركة «الترابانت" أو „اللادا" أو „الڤارتبورج". كانت برلين آنذاك مدينة مغلقة على نفسها وعلى سكانها وأبعد ما تكون عن الانفتاح على العالم. أما اليوم، فالمدينة كوزموبوليتانية بها شوارع حديثة لامعة ومبانٍ جميلة مزخرفة وتسير فيها كل أنواع السيارات الحديثة بكمالياتها المرفهة. وفي هذه البيوت الجميلة في برلين

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموحدة، يعيش اليوم أزواج في نهاية الثلاثينيات من عمرهم وفق أسلوب الحياة المعُولم، يرتدون النظارات الشمسية الغالية وترتدي زوجاتهم تنورات قصيرة على أحدث موضة، أزواج ضبطوا وعيهم وفق وعي المواطن الغربي، يهتمون بصحتهم ويمارسون الرياضة بانتظام ويبتاعون فقط من المحلات التي لا تبيع سوى المنتجات العضويةغالية الثمن. في هذه المدينة، وفي هذا الشارع ذي البيوت الجميلة والحياة المترفة يعيش الآن الراوي، الذي عاش حتى عامه التاسع عشر في أجواء مختلفة تمامًا، ولكنه يبدو الآن منسجمًا تمامًا مع العالم المحيط. أصبح الحفيد „برلينيًا غربيًا» يعيش وفق ثقافة برلين الغربية، فيحتاج كثيرًا من الأشياء ويستهلك كثيرًا منها أيضًا حتى يشعر بالرضا. أصبح هم «مكسيم» الآن هو تجديد أرضية المطبخ، وإيجاد مكان ليركن فيه سيارته. والأهم أنه لم يعد يحتاج «إلى توضيح موقفه السياسي أمام أي من كان"(131)، أصبحت أحلامه الفردية هي هدفه الأساسي: سعادته الفردية، تأمين وظيفته، تحقيق أحلامه الشخصية، ولا تتملكه أية أحلام جمعية تخص المجتمع أو „الوطن"، كما كان الحال مع أجداده. ولكن كم من الوقت سينقضي قبل أن يبدأ «مكسيم» في انتقاد المجتمع الذي حلم بالحياة فيه، أم أن أبناءه هم من سيفعلون ذلك؟ فقد أدركنا بالفعل أن كل حلم بمجتمع مثالي يصحو بالتدريج على واقع مختلف وأن القوانين التي يضعها من ثار على النظام القديم تصبح مع الوقت غير منصفة. فبعد ثورات أوروبا الشرقية وتوحيد ألمانيا، ما زال بعض الألمان يشعرون بالحنين إلى الفترة الشيوعية التي كان فيها كل شيء واضحًا بالنسبة لهم على عكس هذا العصر الليبرالي الذي يضطرون فيه إلى التعامل مع متغيرات جديدة هم فيها معتمدون على أنفسهم فقط إلى حد كبير. الليبرالية ليست هي نموذج الحياة المثالي بالنسبة للجميع، بل لقد زاد عدد من ينتقدون الليبرالية ويرون بوضوح عيوبها وأزماتها ويلمسون انحياز قوانينها للقلة الثرية، فلم يعودوا يشعرون أن تلك القوانين تمثلهم أو تعمل لصالحهم، ولكنها مع ذلك هي القوانين السارية، وهي القوانين التي تحكم معظم بلاد العالم الآن.

---

121 - Arendt, Hannah. Die Freiheit, frei zu sein (German

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

Edition) (Kindle Location 244). dtv Verlagsgesellschaft mbH & .Co. KG. Kindle Edition

122 - Ibid. Kindle Location ٢٦٣.

123 - Ibid. Kindle location ٢٠٥ - ١٨٥.

124 - Applebaum, Anne. Twilight of Democracy (p. vii). Penguin Books Ltd. Kindle Edition.

125 - Ibid. P. 21.

126 - Ibid. P. 16.

127 - ترجمت الرواية إلى العربية ونشرتها دار ممدوح عدوان في عام ٢٠١٧.

128 - Leo, Maxim. Haltet euer Herz bereit: Eine ostdeutsche Familiengeschichte (German Edition). Karl Blessing Verlag. Kindle Edition. Location 2241.

129 - Bieri, Peter. Eine Art zu leben: Ibid. P. 39.

130 - Ibid. P. 40.

131 - Leo, Maxim. Haltet euer Herz bereit. Location 126.

Page ١١٢ / ١٦٦ صخر د "بسنريف": الطباعة تم العصيان. تم الطباعة من جديد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

„باتمان" ينهض مدافعًا عن قوانين الليبرالية

وَعدت الليبرالية مع ظهورها بالمساواة أمام القانون وبتداول السلطة، والأهم أنها وعدت بالحريات واحترام كرامة الإنسان. وعندما ظهرت الليبرالية، بدت وكأنها تبشر بعالم أكثر عدلًا لأنها وضعت قوانين جديدة لا يستند فيها الإنسان إلى عائلته أو مركزه الاجتماعي وإنما يستند فقط إلى قدرته على الترقي في الحياة، أو هكذا قدمت الليبرالية نفسها للعالم. تعتبر الطبقة البرجوازية هي الطبقة التي تضع الآن قواعد العالم وقوانينه وقيمه وتحمي الليبرالية. لا تضم هذه الطبقة فقط التجار وأصحاب المصانع، ولكنها تضم أيضًا عديدًا من الموظفين في الدولة وأصحاب المهن. يشترك كل أفراد هذه الطبقة في أنهم لا يعملون لدى أصحاب الأرض ولا يعملون لدى أصحاب المصانع، وهم بذلك يختلفون عن الطبقة الأرستقراطية لأنهم أصحاب وظائف وأعمال على عكس الأرستقراطيين المعتمدين على ثرواتهم الموروثة، كما تختلف هذه الطبقة في الوقت نفسه عن العمال بسبب قدرتها على مراكمة رأس المال وتحسين شروط حياتها بالمال الذي تكسبه، وذلك على عكس العمال الذين يكفي أجرهم بالكاد لسد رمقهم، أو لا يكفي في أحيان كثيرة. وترى الطبقة البرجوازية أن قيمها هي القيم الفضلى، فهي قيم تبدو بالفعل مثالية، وهي التي يحتاجها العالم الآن، ذكر «بنچامين فرانكلين» Benjamin Franklin، أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، بعض فضائل البرجوازية مثل الاقتصاد في الإنفاق والعزم والجدية والإخلاص في العمل وتطوير النفس ومد المساعدة للغير(132) فهذه الفضائل أو القيم مهمة وضرورية من أجل إنجاح التجارة والأعمال:

„فعلى التاجر أن يكون مقتصدًا من أجل توفير رأس المال الكافي لتوسيع أعماله، بينما يصبح الصدق.. قيمة هامة للبائع إذا أراد أن يضمن كسب رضا عملائه ليعودوا إليه مرة أخرى ويحوز على سمعة حسنة، وبالمثل، فإن بعد النظر والحكمة ضروريان أيضًا من أجل التخطيط طويل المدى وهو الشيء الذي لا غنى عنه في الأعمال التجارية»(133).

تبدو هذه القيم بالفعل قيمًا فضلى، وإذا تحلى بها العالم، أصبح بالتأكيد أفض، لكن يبقى السؤال عمن يضمن تحلي البشر بهذه الصفات طوال الوقت. تدافع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

„ديردر مكلوسكي" بقوة عن الليبرالية وترى أن الطبقة التي تضع القواعد الآن وهي الطبقة البرجوازية قد استطاعت من وجهة نظرها تحقيق ازدهار وحياة أفضل حتى في دول بها نسبة كبيرة من الفقراء مثل الهند والصين(134). تذكر «مكلوسكي" مقولة عالم الاقتصاد البريطاني "بول كولييرPaul Collier" الذي لاحظ أن العالم في عام ٢٠٠٥ كان ينقسم إلى قسم غني به مليار من البشر في مواجهة قسم فقير يحوي خمسة مليار نسمة. ولكنها تقول إن الوضع تغير في عام ٢٠١٥ ليتضح أن الرأسمالية لم تؤدِ إلى مزيد من إفقار الناس كما يُقال عنها، بل إنها أدت إلى ازدهار العالم، فقد أصبح «أكثر من ٨٠٪ من العالم الفقير (أو أربعة مليار نسمة) يعيشون الآن في بلاد تنمو وتتطور بسرعة مدهشة»(135). تفترض «مكلوسكي" أن الازدهار تحقق بسبب الإبداع والسوق الحر والتجارة، وأن الإبداع والانتعاش تحققا في الأساس مع تزايد احترام المجتمع للطبقة البرجوازية ونشاطها التجاري. فالرأي العام تغير الآن - رغم معارضة الاشتراكيين والتقدميين والناس ذوي الفكر التقليدي من خارج أوروبا على حد قولها - ليصبح في صالح البرجوازية. تأسف „مكلوسكي" على أن المبدعين والكتاب والعلماء قد تحول معظمهم ضد الابتكار الليبرالي وأدت نظرتهم السلبية لليبرالية إلى ظهور الوطنية والاشتراكية والاشتراكية القومية (النازية)، وظهرت نظم قامعة للحريات مثل نظام „هتلر" و"ماو تسي تونج" كرد فعل على صعود الليبرالية، كما ساد التشاؤم تجاه مستقبل الرأسمالية في معسكر اليسار ومعسكر اليمين من المحافظين على حد سواء. تعتقد «مكلوسكي" أن الرجوع إلى فضائل البرجوازية(136) وعدم تدخل الدولة في سياسات السوق وتخليها عن السيطرة على الأسواق والتجارة الدولية والسماح بالتنافس الحر يمكن أن ينتصر لأفكار الرأسمالية مرة أخرى. فهي تؤكد أننا لم نرَ في الواقع دولًا اشتراكية يتمتع فيها الناس بالحرية والكرامة والقدرة عل الابتكار بالقدر نفسه الذي يتمتع به الناس في الدول البرجوازية التي ينتقدها اليساريون، وتؤكد أن من ينتقد البرجوازية هم في الأساس اليساريون المقيمون في الدول الرأسمالية، أي هؤلاء الذين يتمتعون بمزايا الليبرالية ومكتسباتها ولا يعرفون شيئًا عن الواقع القاسي في الدول التي كانت اشتراكية.

ورغم الانتقادات الموجهة للنظم الرأسمالية، فإن "مكلوسكي" تعتقد أن الفقراء

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قد استفادوا كثيرًا من الرأسمالية الحديثة، فتقول إننا لا يمكن أن ننكر بأي حال من الأحوال أن حياة الفرد قد تحسنت كثيرًا في الدول الرأسمالية بعد صعود البرجوازية، فقد رأينا كيف بدأ الجميع يحصل على تعليم جيد، وكيف بدأ الجميع يحصل على حد أدنى من العلاج، كما أن فرص العمل أصبحت متوفرة بشكل أكبر مما كانت عليه في القرن الثامن عشر، وأصبح مستوى الصحة العامة أفضل، وزادت إمكانية الحراك الطبقي والإثراء عن ذي قبل. وتتساءل "مكلوسكي" عن السبب في لوم بعض الناس على البرجوازية رغبتها في الثراء. وتؤكد أنه إذا غابت العدالة في توزيع الدخل في بعض الدول وعانى الناس من الإفقار المتزايد بدلًا من ازدهار حياتهم، فذلك لا يعود للرأسمالية وصعود البرجوازية بقدر ما يعود إلى تحكم حكومات هذه الدول في السياسات ورفض الانفتاح والابتكار والحريات(137).

تنطلق «مكلوسكي" في دفاعها عن الرأسمالية من الوعود التي قدمتها الليبرالية في لحظة ظهورها الأولى التي كانت بمثابة ثورة على العصر القديم، فقد وعدت الليبرالية بالكثير: وعدت بالمساواة أمام القانون والكرامة والحرية واحترام تعدد الثقافات وفتح مجالات الفرص أمام الجميع، وجاءت الليبرالية بنظام سياسي كانت من ملامحه حكومة منتخبة توافق عليها الناس، وهي في الوقت نفسه حكومة فعالة تعمل بكفاءة ولها سلطات غير مطلقة، كما وعدت الليبرالية بنظام قضائي مستقل، وأكدت على أن الموظفين العموميين لا بد وأن يكونوا ذوي حس عالٍ بالمسؤولية، بالإضافة إلى ذلك، فقد حرصت على فرض انتخابات حرة قالت عنها إنها شفافة وعادلة. كانت هذه هي قوانين الليبرالية في بداية ظهورها، وكان هذا هو الرهان الذي راهنت عليه الليبرالية ووعدت الناس بتحقيقه، فأطاع الناس قوانين الليبرالية عن رضا وامتثلوا لها لأنها، كما تقول «مكلوسكي"، وفرت لهم حياة كريمة وضمنت حرياتهم واحترمت كرامتهم.

لكننا نرى اليوم وكأن معظم وعود الليبرالية قد تحطمت. فقد تغولت الدولة في المجتمعات الليبرالية في سلطاتها وأصبحت تراقب وتتدخل في كل تفاصيل الحياة، وبدأ المواطنون يشعرون أن حكوماتهم بعيدة عنهم ولا تعبأ بهم، بل إنها لم تعد تمثلهم، لأن الحكومات الليبرالية لا تهتم إلا بتمثيل أصحاب الثروة والمناصب المهمة، وهؤلاء وحدهم القادرون على حماية حقوقهم التي اكتسبوها من النظام

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الليبرالي، وهم وحدهم من يستطيعون حماية استقلالهم، وهم وحدهم الذين يتمتعون الآن بوعود الليبرالية. فهل تصبح طاعة قوانين هذا النظام واجبة على الجميع في هذه الحالة، أم أن الخروج على القانون قد يحقق مصالح الأغلبية غير الثرية وغير المميزة في المجتمعات الليبرالية وهم الأغلبية؟

يرى الباحث الأمريكي المتخصص في العلوم السياسية «باتريك دنين» Patrick Deneen عكس ما تراه «مكلوسكي"، فهو يعتقد أن أغلب الناس الذين يعيشون في المجتمعات الليبرالية قد أدركوا أن حكوماتهم لا تتجاوب معهم، وأنها واقعة تمامًا تحت سيطرة الأغنياء، وأن أسلوبها في الحكم والقوانين والخطط التي تضعها تحقق بها فقط مصالح الأغنياء وتؤكد على المميزات الخاصة بالأقوياء. عندما أزاحت الليبرالية في بدايتها الطبقة الأرستقراطية القديمة وأعلنت التحرر من علاقات الإقطاع المهينة للكرامة، كانت تقضي بالفعل على كل أثر للنظام القديم، ولكنها استبدلت الأرستقراطية القديمة التقليدية بنوع آخر من الأرستقراطية، ربما كان أكثر ضررًا في رأي «دنين»(138). ومن بين ما قضت عليه الليبرالية في العالم القديم كان ذلك المخزون الذي لا يمكن استعادته من الأعراف والقيم التقليدية والموارد المادية الطبيعية على حد سواء. قدمت الليبرالية نفسها للناس بوصفها النظام الذي سيحرر الناس من أي سلطة تعرقل نمو شخصياتهم وطموحاتهم الفردية، وأقنعتهم أنها تضمن التحرر من الأحكام الثقافية البالية والتراث الذي يعرقل حرية الإنسان ويحد من نمو قدراته ويحجم سيطرته على العالم. كان صعود الليبرالية يستلزم مجهودات مستمرة لهدم مفهوم الحرية التقليدي واستبداله بمفهوم جديد يضمن سيادة الفرد على حياته بغض النظر عن أية قيود يمكن أن تكبله بسبب طبقته ودينه وعائلته، وأصبحت الدولة وقوانينها هي الحامي الأساسي للحقوق الفردية والضامنة للحريات. ولكن المجتمعات الليبرالية وقعت بهذه الطريقة في تناقض لا يمكن حله. فمن ناحية تدفع الليبرالية المجتمعات إلى تقديس الفردية والتخلص من كل القيود التي تعرقل نمو الفرد وحريته، سواء كانت قيودًا أخلاقية أم أعرافًا تقليدية أم قيمًا دينية أم حتى قيود الطبيعة نفسها، ولكنها في الوقت نفسه جعلت ثمة حاجة ملحة إلى وجود دولة قوية مسيطرة تكون قادرة على حماية «مكتسبات» الليبرالية بفرض النظام والقوانين التي تعمل على تطبيقها بكل صرامة. ويعكس هذا الوضع تناقضًا يسكن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الليبرالية من وجهة نظر «دنين»، فالفردية والاعتماد المتزايد على الدولة توجهان متناقضان، إلا أنهما يسيران في النظام الليبرالي جنبًا إلى جنب. فبعد أن انتشرت القيم الفردية وسيطرت إلى حد كبير على المجتمعات الليبرالية، أصبح الناس غير منخرطين في نظم قيم المؤسسات التقليدية مثل الكنيسة أو العشيرة أو العائلة(139)، وكان لا بد من وجود إطار آخر يندرج تحته الأفراد ويفرض عليهم التعامل وفق النظام والنسق العام. هنا توسعت الدولة وفرضت سيطرتها القصوى على مواطنيها الذين ارتضوا طواعية أن تحل الدولة محل الأطر القديمة التي كانت تجمعهم وتحدد لهم قيمهم وطريقة حياتهم وتعاقبهم إذا خالفوا الخط العام، فمع عدم وجود أعراف أو تقاليد يلتزم بها الناس ويخضعون لها، ومع عدم انخراط الناس في جماعة يحكمها نسق قيم معين ملزم للجميع، أصبح الأفراد مجبرين على إيجاد شكل آخر من أشكال الالتزام وتنظيم الحياة المشتركة، وهكذا حلت الدولة وقوانينها محل التقاليد والأعراف، وأصبحت الدولة هي من تراقب تنفيذ القوانين التي تنظم المجتمع وعلاقاته المتشعبة، وهي التي تعاقب من يخرج عن هذه القوانين، وابتدعت الدولة وسائل رقابة قوية وواضحة للجميع، ولكنها مقبولة منهم، فهم يعتقدون أن طريقة تنظيم الدولة للمجتمع هو ما يحمي النظام الليبرالي الذي يتيح لهم فرص الترقي الاجتماعي والثراء.

تعد ثلاثية أفلام "باتمان" (من إخراج «كريستوفر نولان» Christopher Nolan) تعبيرًا فنيًا يعكس باقتدار تطور الليبرالية، وتجسيدًا للوعود التي قدمتها في البداية ثم انهيار المنظومة كلها بقوانينها وبيروقراطيتها مع سوء توزيع الثروة وفساد الدولة. ولكن الثلاثية تتضمن في الوقت نفسه رسالة تؤكد فيها على قدرة النظام الليبرالي على تجديد وإصلاح نفسه بشرط احترام النظام والقانون واستعادة الدولة لسيطرتها على المجتمع، فبدون القانون وبدون دولة تفرضه تضيع المجتمعات وتصبح فريسة لكل من تُسول له نفسه أن يحقق العدالة بيده، وعندئذ تسود الفوضى كما يظهر لنا في ثلاثية أفلام "باتمان" بوضوح. في أول فيلم من الثلاثية بعنوان "بداية باتمان" Batman begins (أنتج عام 2005) نتعرف على عائلة "بروس واين" (قام بدوره "كريستيان بيل" Christian Bale) الذي أصبح فيما بعد "باتمان". يمتلك الأب "توماس واين" إمبراطورية تجارية وصناعية ضخمة في مدينة «جوثام"، ويظهر لنا في الفيلم ممثلًا لكل فضائل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الطبقة البرجوازية التي تروج لها «ديردر مكلوسكي" وتقول إنها كانت تتحلى بها في بداية صعودها، فهو، رغم ثرائه الفاحش، يشعر بالآخرين وبمعاناتهم ويحاول مساعدتهم، فيتبرع ببناء شبكة قطارات ضخمة لمساعدة الفقراء على التنقل بسهولة. ويعترف «واين" الأب أن مدينة "جوثام" بها بشر يعيشون في فقر شديد، وأن المدينة أصبحت مرتعًا للمجرمين لذلك السبب، ولكنه، ولأنه شخص يتحلى بالفضائل البرجوازية ويشعر بالتعاطف مع الآخرين، يرى أن المجرمين ليسوا وحدهم المذنبين، وإنما قد يكون الفقر هو ما دفعهم للإجرام، وقد يكون انعدام الفرص أمامهم السبب في تحولهم للعنف. لكن الأب والأم يُقتلان على يد أحد هؤلاء المجرمين الفقراء، وهنا يقرر «واين» الابن الانتقام من القاتل، فيختفي سنينًا طويلة مقيمًا بين المجرمين ليتعلم فنون القتال حتى يصبح مستعدًا للانتقام. وفي خلال هذه السنوات، يتعرف على معلمه «هنري دوكارد" (قام بدوره الممثل "ليام نيسون" Liam Neeson) الذي يتضح فيما بعد أنه «رأس الغول»، زعيم جماعة "اتحاد الظلام". يعود "واين" الابن إلى مدينة "جوثام"، وهناك يعرف أن المدعي العام قرر الإفراج عن قاتل أبيه بعد صفقة عقدها معه. ووفقًا لهذه الصفقة، فإن القاتل سيطلع المدعي العام على أسرار «فالكون»، أكبر مجرمي مدينة «جوثام" والمورد الأول للمخدرات فيها، ومن يقوم برشوة معظم موظفي الحكومة في مقابل الإفراج عنه. هنا يقرر "بروس واين" اختراع شخصية "باتمان" للانتقام من قاتل أبيه بنفسه، لأن النظام والقانون أصبحا في نظره عاجزين عن تحقيق العدالة ومعاقبة المجرمين، بل إن الحكومة أصبحت تعقد معهم الصفقات بدلًا من معاقبتهم. تحاول صديقة طفولته، "رايتشل" (قامت بدورها "ماجي جيلنهال" Maggie Gyllenhaal)، إقناعه بأن يترك مهمة تحقيق العدالة للقانون ومن ينفذه، لأن القانون ومنفذيه محايدون ولا ينحازون لأحد، ولا تؤثر المشاعر على قراراتهم. ولكن "باتمان" كان قد أصبح مقتنعًا تمام الاقتناع بعجز النظام وقوانينه عن تحقيق العدالة.

يعرض الفيلم موقفين متناقضين من النظام والقانون، وينتصر لأحدهما في النهاية، فهناك موقف «رايتشل" المؤمنة بأهمية القانون والنظام من أجل الحفاظ على العدالة، والتي ترى أن النظام محايد وغير منحاز وتؤكد أن الفرد إذا قرر تحقيق العدالة بنفسه دون الاعتماد على القانون، سيكون ذلك مجرد انتقام

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

شخصي وليس تحقيقًا للصالح العام، فالقانون وحده هو ما يحقق الصالح العام ويحمي مصالح الأفراد حتى لو بدا لهم عكس ذلك. أما الموقف الثاني، فهو موقف „باتمان" الذي يرى أن النظام عاجز عن تطبيق القانون وإلزام الناس بطاعته، وغير قادر على تحقيق العدالة، بالإضافة إلى ذلك، فإنه لمس بنفسه كيف أن هذا النظام يحوي موظفين عموميين فاسدين ومرتشين لا يمكن الاعتماد عليهم في تطبيق القانون، لذلك فالأجدر بالفرد أن ينتقم لنفسه أو يحقق العدالة بنفسه أو يصنع قانونه الخاص. لكن في النهاية ينتصر الفيلم للموقف المنادي بأهمية قانون الدولة والنظام وممثليه الذين يحمونه، وأوضح الفيلم كيف أن عدم طاعة القانون ومبادرة الأفراد بتحقيق العدالة بأنفسهم وبأيديهم هو ما يمكن أن يؤدي إلى كارثة حقيقية سيعاني منها الجميع؛ الفاسدون وغير الفاسدين. فحتى لو كانت نية هؤلاء - من يريدون الخروج على قوانين النظام - حسنة، إلا أن النتيجة كارثية. يعرض الفيلم كيف تبنت جماعة «اتحاد الظلام» بزعامة «رأس الغول» مهمة تحقيق العدالة وإنقاذ المدينة من الفساد والجريمة، فتقرر عقاب المدينة كلها لأن الفساد قد استشرى فيها وانتشر الظلم بدرجة كبيرة بحيث لا يجدي معها أي إصلاح، وتقرر الجماعة تدمير مدينة "جوثام" بأكملها، فلا بد من تدمير النظام من أساسه، ولا ضرر من التضحية ببعض الأبرياء في سبيل إعادة بناء المدينة على أسس أفضل. هنا يكتشف "باتمان" أن هؤلاء الناس الذين قرروا تحقيق العدالة لا يهتمون في واقع الأمر إذا كان من ينتقمون منه شريرًا أم خيرًا، بريئًا أم فاسدًا، ظالمًا أم عادلًا، فانتقامهم سيطول الجميع: الأشرار والطيبين على حد سواء.

أعتقد أن اختيار اسم عربي لقائد هذه الجماعة «رأس الغول» ليس اعتباطيًا، فهذه الجماعة وطريقتها في الانتقام من الفاسدين تذكرنا بجماعة "الحشاشين" التي تأسست على يد "حسن الصباح"، أحد أتباع المذهب الإسماعيلي، واشتهرت هذه الجماعة في الفترة بين القرن الحادي عشر والثالث عشر الميلادي، وكان يُقال إن أفرادها يغتالون الشخصيات العامة التي يعرفون عنها فسادها وظلمها. تذكرنا جماعة «رأس الغول» أيضًا بكل حركات المقاومة التي تؤمن بعدم الخضوع لقوانين الحكومات إذا رؤوا ظلمها وفسادها، ولأن هذه الجماعات غير مقتنعة بجدوى تداول السلطة في هذه المجتمعات وتتبنى فكرة التغيير الجذري والرأي القائل إن النظم والمجتمعات غير قابلة للإصلاح من داخلها والأفضل هو تدميرها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كلية حتى يبنى عالم أفضل خالٍ من كل مشكلات العالم القديم.

يروج الفيلم في النهاية لوجهة النظر القائلة إن كل ما هو خارج عن النظام وقوانينه لا يمكن أن يبشر بخير، فالإصلاح لا بد وأن يُفرض بالقانون ومن داخل القانون نفسه. وهذا ما اقتنع به "باتمان" أيضًا في النهاية عندما رأى الدمار الذي يمكن أن تجلبه جماعة «اتحاد الظلام» القادمة من خارج النظام غير الممتثلة للقانون، فرغم هدفها النبيل، وهو تحقيق العدل وتطهير المدينة من الشر والإجرام، إلا أنها لن تتردد في تنفيذ هذا الهدف بشكل شرير أيضًا. هنا يتخلى "باتمان" عن فكرة أن ينتقم بنفسه من قاتل أبيه وأن يترك تحقيق العدل للقانون. هكذا يقرر "باتمان" أن يقضي على «رأس الغول» وينقذ المدينة من الدمار الذي كان أكيدًا على يديه هو وجماعته ويساعد ممثلي الحكومة ليسترجعوا سيطرتهم على المدينة.

هنا يبرز الفيلم أحد أهم التناقضات الداخلية في النظام الليبرالي والتي أشار إليها «پاتريك دنين»؛ فالليبرالية تقدس من ناحية قيم الفردية والاستقلالية وتشجع عليها، ولكن من ناحية أخرى، فإن الأفراد في المجتمعات الليبرالية لا بد وأن يمتثلوا تمامًا للدولة ونظامها وقوانينها، رغم الاستقلالية والفردية التي تروج لها الليبرالية ظاهريًا. يؤكد الفيلم في النهاية أن استعادة الدولة لسيطرة القانون هو أفضل ما يمكن فعله من أجل الحفاظ على السلم العام وحماية الناس، كما يؤكد لنا الفيلم أيضًا أن الفساد وضع مؤقت وسرعان ما ينتهي، والدليل أن هناك دائمًا أشخاصًا صالحين داخل النظام، مثل مفوض الشرطة «جوردون" (قام بدوره الممثل "جاري أولدمان" Gary Oldman) و«رايتشل"، وهؤلاء الأشخاص الممثلون للدولة وقانونها ونظامها قادرون في النهاية على إعادة الأمور إلى نصابها إذا تولوا القيادة. وإذا كانت هذه النظم فاسدة، فمن الواضح، وفقًا لوجهة نظر الفيلم، أن الخروج على قوانينها يحمل شرًا أكبر. ويكفي اختيار صناع الفيلم لاسم جماعة «اتحاد الظلام» للدلالة على ماهية هذه الجماعة ومن يشبهها في توجهها، الذين لا يجلبون سوى الدمار.

في الفيلم الثاني من الثلاثية، وهو بعنوان «الفارس الأسود» The Dark Knight نرى أن أحوال مدينة «جوثام» لا تزال في تدهور مستمر، فالفوضى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تعم والجريمة تنتشر والفساد يضرب بين موظفي الحكومة والشرطة الذين يتعاونون مع المجرمين. ونرى في الفيلم كيف راكم المجرمون الثروات وأصبحوا من نخبة المجتمع، حتى إنهم يمتلكون البنوك في المدينة. في هذا الفيلم يجسد «بروس واين»، أو «باتمان»، العالم الحديث الليبرالي بوضوح. فهو فرد يمتلك وحده ثروة ضخمة يستثمرها في مشاريع ناجحة، ويستخدم ثروته في الإنفاق على الاختراعات والابتكارات التي تزيد من قدراته البدنية والعقلية، فهو ليس بطلًا خرافيًا له قدرات سحرية، فالليبرالية استندت إلى العقلانية والعلمانية كإطار فكري لها، ولا مكان في العقلانية ولا العلمانية للأفكار الغيبية أو البطولات الخرافية، فكل قوة «باتمان» تكمن في الاختراعات التي تساعده على تطوير قدرات خارقة: بذلة ضد الرصاص تمكنه من الطيران وتسلق الجدران، وسيارة فائقة السرعة تغير من شكلها فورًا لتتلاءم مع البيئة المحيطة، وأسلحة متطورة وسريعة.

يعود «باتمان» في هذا الفيلم ليؤكد على أهمية النظام والقانون وضرورة أن تكون الدولة هي من تحفظ النظام وتنفذ القانون وتشرف على سيادته، لهذا فعندما يبدأ في مطاردة المجرمين يحرص على أن يتوارى في الظل ويدفع بالمحامي العام «دينيت» (قام بدوره الممثل «آرون إكهارت» Aaron Eckhart) ليتصدر المشهد، ليوهم الجميع أن المحامي العام هو من يحارب الجريمة وأنه هو البطل، وأن بطولته تكمن في وظيفته وليس في شخصه، فمن غير المقبول أن يكون من يحقق العدالة ويفرض القانون فردًا من خارج النظام الحاكم، حتى لو كان هذا الشخص هو «باتمان».

لا يجب أن ننخدع بفكرة أن «باتمان» أو «بروس واين» بطل خارق وحيد يدافع عن العدل والمظلومين، فهو في واقع الأمر يدافع عن استعادة النظام وقوانينه التي أتاحت له ولأسرته الثراء، كما أن الفيلم صريح في معارضته لفكرة البطل الفرد وصريح في دفاعه عن الليبرالية ومحاولة انقاذها، فيؤكد على أن إصلاح الليبرالية لا بد وأن يأتي بالقانون من داخل النظام أولًا ثم يبادر أفراد المجتمع أنفسهم بإصلاح ذواتهم، فلا بد أن يتخلوا عن تفضيل مصلحتهم الشخصية ويمدوا يد المساعدة للغير، أي أن يتحلوا بـ«فضائل البرجوازية» المعروفة. وهذا بالفعل ما نراه يحدث في الفيلم، فنرى كيف أعلن «الجوكر» أن مدينة «جوثام» ستكون تحت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سيطرته بحلول الليل، فتبدأ الحكومة في إجلاء السكان على متن إحدى السفن، وتقوم الشرطة بإجلاء المساجين على متن سفينة أخرى. يضع «الجوكر» قنبلة في كل سفينة ويدعو الركاب في كل سفينة للتسابق لتفجير السفينة الأخرى قبل أن تنفجر سفينتهم، أي إنه يحاول أن يدفع الناس لمحاربة بعضهم بعضًا، ويأمل من هذا التسابق الخبيث أن يغلب الشر وتفضيل المصلحة الذاتية الفردية على نفوس البشر فيتأكد من شرعية سيطرته على المدينة وأهليته لهذه السيطرة. يتوقع «الجوكر» أن يسارع الركاب في كل سفينة بالضغط على زر التفجير مفضلين حياتهم على حياة ركاب السفينة الأخرى، لكن الناس يفاجئون «الجوكر» بتخليهم طواعية عن أنانيتهم، ولا يضغط أي من ركاب السفينتين على زر التفجير ويبقى الجميع سالمين. يؤكد لنا الفيلم بذلك أن الخير ينتصر في النهاية عندما يفكر الإنسان الفرد في الآخرين أيضًا، أو بتعبير آخر، عندما يتحلى الجميع بقيم مساعدة الغير واحترام الآخرين، وهي قيم الطبقة البرجوازية الحقة كما تقول «مكلوسكي». وهذه الفضائل التي بدأت بها الليبرالية هي ما يجب أن يعود إليه الناس، وكل ما حدث من تفضيل للمصلحة الذاتية وتضخيم المصالح الفردية على حساب الآخرين هو خروج عن خط الليبرالية الأصيل.

ورغم هزيمة «الجوكر» وعدم قدرته على فرض سيطرته على المدينة، فإنه يراهن على أن الشر سينتصر على الخير داخل الإنسان حتمًا في يوم ما، وأن هذا اليوم سيأتي بالتأكيد، فـ«الجوكر» يتوقع توحشًا أكبر للمجتمع الليبرالي، ومع التوحش يتوقع أن تنهار الأخلاقيات ويتصارع الناس من أجل البقاء وتظهر كل عيوبهم ونقائصهم لأن «أرواحهم ستدمر تمامًا».

ينتهي الفيلم بموت «دينيت» وهزيمة «الجوكر»، ولكن المدينة ما زالت تعاني الجريمة والفساد. هنا يأتي الجزء الثالث حاملًا الأمل في استعادة القانون، في هذا الجزء الأخير بعنوان «نهوض فارس الظلام» The Dark Knight rises يصارع «باتمان» «رأس الغول» وجماعة «اتحاد الظلام» مرة أخيرة، ولكنه يصارع هذه المرة «باين»، أحد تلاميذ «رأس الغول» (قام بدوره الممثل «توم هاردي» Tom Hardy) كما يصارع „تاليا" (قامت بدورها الممثلة „ماريون كوتيلارد" Marion Cotillard) التي يتضح أنها ابنة «رأس الغول» والتي تقرر التعاون مع «باين» لتفجير مدينة „جوثام" بأكملها لتحقق بذلك الهدف الذي كان أبوها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يسعى إليه. يستخدم الاثنان لتنفيذ مخططهما قنبلة نووية كانت قد صُنعت داخل المشروعات الزراعية التي ترعاها المدينة. «باين» مثله مثل «رأس الغول"، لا يعمل من أجل تحقيق مصلحة شخصية، ولكنه ثائر على الأوضاع ومصمم على تغييرها، وقد اتخذ قرار تدمير المدينة بأكملها لأنه يعتقد، مثل «رأس الغول»، أن البشرية تحمل بذور الشر داخلها، وبقضائه على البشر أو تقليل عددهم، فإنه يسهم في القضاء على الشر. ليس «باين» و«رأس الغول» مجرمين بالمعنى الكلاسيكي لأنهما لا يريدان تحقيق مكاسب شخصية، إنهما ثائران على النظام ولكنهما ثائران راديكاليان، وإن كان الفيلم يصور أن ثورتهما الراديكالية جريمة وليست ثورة، لأنها في النهاية خروج عن القانون وتلحق الأذى بالناس. والرسالة التي تحملها هذه الثلاثية بوضوح تقول إن الثورة الراديكالية التي تريد تغيير النظام بأكمله لا تحقق أهدافًا نبيلة، والأفكار المثالية التي تقود الثورات أحيانًا يمكن أن تجنح إلى الشر والعنف والدمار، وإن استعادة النظام ونفاذ القانون وإصلاح النظم من داخلها هو أفضل ما يمكن فعله، فهؤلاء الذين يريدون تغيير النظام تغييرًا جذريًا لا يحملون الخير للبشرية، بل يقضون عليها. يتمكن „باتمان" من القضاء على «باين» و«تاليا»، وينقذ المدينة من الدمار المحقق، وينتهي الفيلم وقد تقاعد „باتمان" واختفى عن الأنظار تمامًا بعد أن اطمأن إلى عودة القانون إلى المدينة وانتهى تهديد «رأس الغول» وأتباعه. فيترك «باتمان» كل أملاكه ليديرها مساعده «ألفرد» (قام بدوره «مايكل كين» Michael Caine) ويتقاعد هو ليعيش في هدوء مع حبيبته. هكذا أنقذ «باتمان» قوانين المجتمع الليبرالي ونظامه، وأكد للجميع أن أي ثورة على هذه القوانين هي جريمة يجب معاقبة من يقوم بها بقوة.

يرى عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي «دافيد جريبر" David Graeber أن شخصيات الأبطال الخارقين مثل شخصية „باتمان" هي شخصيات رجعية في الأساس، فتصرفاتهم هي مجرد رد فعل على خطط الأشرار (وهم دائمًا الثوار الذين يريدون تغيير النظام جذريًا وبعنف)، فهؤلاء الأبطال الخارقون لا يملكون أي خطط لإنقاذ العالم أو تغييره للأفضل، ولا يملكون أي مشاريع مستقبلية لخدمة البشرية، ينحصر دورهم في الحفاظ على القانون حتى يعود العالم إلى ما كان عليه، أي إن دورهم هو استعادة النظام القديم بكل عيوبه، ولهذا فهم لا يحملون أي آمال أو أحلام بمستقبل آخر للبشرية، بل بالعكس، إنهم يحافظون على قوانين النظام

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القديم نفسها، مهما كانت غير عادلة، ولا يتحملون نتائج التغيير(140).

تذكرنا ثلاثية أفلام «باتمان» بآراء "ديردر مكلوسكي" وكتاباتها المدافعة عن الليبرالية والتي تنادي بضرورة إنقاذها، ولكن في حين تنادي "مكلوسكي" بتدخل أقل للدولة وترك مساحة أكبر للأفراد والمشروعات الرأسمالية وتقليل الجمارك والرسوم، تدعو أفلام "باتمان" إلى ضرورة استعادة الدولة للنظام وفرض القانون. وهذا هو التناقض الذي يشير إليه «پاتريك دنين»، وهو التناقض الذي يدفع بهذا النظام إلى نهايته. "دنين" مقتنع أن الليبرالية قد ظهرت وهي تحمل منذ البداية فشلها معها، وأنها قد وصلت إلى مرحلة تشبع وتراكم بحيث أصبح ظهور فشلها للكل حتميًا. وفشل الليبرالية ليس بسبب قصورها ولكن بسبب نجاحها الساحق، على حد قوله، فقد تفوقت الليبرالية على كل النظم الأخرى إلى حد أنها أصبحت نظام حكم تدافع عنه الدول الكبرى وتفرضه قسرًا على الدول الأخرى أو تتدخل لإنقاذه، رغم ما تدعيه من حفاظ على الحريات الفردية واحترام التعددية واختلاف الآراء وتعددية الثقافات، ويرى «دنين» أن الليبرالية في شكلها الحالي هي أصدق ما تكون تجاه نفسها بعد أن كشفت عن تناقضاتها الداخلية دون مواربة(141). فالنظام الذي كان قد وعد بمساواة أكبر ودافع عن تعدد الثقافات والمعتقدات ووعد باحترام الكرامة الإنسانية وضمان الحريات الفردية، قام في الواقع العملي بعكس ذلك: فقد خلق عدم مساواة أكبر، وفرض التجانس قسرًا على الثقافات المختلفة، وعزز من الشعور بالدونية وعدم القدرة على تحقيق الثروات إلا لمجموعة صغيرة من الناس، وهذا ما نعتقد أنه فشل لليبرالية هو في واقع الأمر نجاحها الكبير، ولهذا فأية محاولة لإصلاحها من داخلها لن تؤدي إلا إلى سكب مزيد من الوقود على النار المشتعلة بالفعل(142). كما يرى «دنين» أن المشكلات الحقيقية للنظام الليبرالي ستظهر بقوة على السطح عندما يعجز النظام عن الوفاء بوعوده في الأمن والحماية وإتاحة فرص الترقي، فهنا، لن يصبح من السهل إجبار كل فرد على الامتثال للقانون واحترام النظام، فلم يعد هذا القانون يحميه ولا يحمي فرصه في الترقي والثراء.

لن تستطيع الليبرالية في الأغلب أن تضمن وفرة مادية لا تنضب في عالم موارده الطبيعية محدودة، ومن المحتمل أن تعم الفوضى وقد تنتشر الجريمة إذا تناقصت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذه الموارد بشكل كبير قد يؤدي إلى تصارع الناس للبقاء أحياء. لهذا يدق «دنين» ناقوس الخطر ويقول إن البربرية التي بدأت تنتشر في المدن ستجبرنا على التفكير في ضرورة إيجاد طريق آخر أفضل من النظام الليبرالي الحالي(143)، بعدما يفقد الناس الثقة في هذا النظام، ومن ثم سيفقدون الحافز لطاعة القوانين التي يفرضها، فهي في نظرهم قوانين لا تمثلهم ولا تحميهم ولا تحمي إلا مجموعة صغيرة من المستفيدين.

---

132 - Christine Dunn. On Bourgeois Dignity. Making the Self-made Man. In: Dignty. A Hisotry. P.219 -220.

133 - Ibid. P. 220.

134 - Ibid. P.2, 3.

135 - Ibid. P. 3.

136 - Ibid. P. 393.

137 - Ibid. p. 73.

138 - Ibid. P. 7.

139 - Ibid. P. 46.

140 - Graeber, David. The Utopia of Rules (p. 211). Melville House. Kindle Edition.

141 - Deneen, Patrick J. Why Liberalism Failed. P. 3.

142 - Ibid. P. 4.

143 - Ibid. P. 42.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

«الجوكر» هو البطل

أنتجت ثلاثية أفلام «باتمان» في الفترة بين عام ٢٠٠٠ و٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٨، انتشرت مظاهرات حركة «السترات الصفراء» في فرنسا ضد ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة. وفي عام ٢٠١٩، انتشرت المظاهرات الحاشدة في تشيلي احتجاجًا على عدم العدالة والتفاوت الاجتماعي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تجددت في عام 2020 احتجاجات حركة «حياة السود مهمة» بعد مقتل «جورج فلويد»، الأمريكي الملون على يد أحد أفراد الشرطة البِيض. بدا الأمر وكأنما ظهرت في وقت واحد كل عيوب الليبرالية وعجزها الواضح عن تمثيل مصالح الجميع. ما زالت هذه الاحتجاجات في طور الإنذارات ولم تتحول بعد إلى أعمال عنف أو فوضى أو مقاومة مسلحة ولكنها تطرح من جديد الأسئلة عن جدوى طاعة القانون في ظل نظام لا يحقق العدل أو المساواة، ولا يحمي مصالح الجميع. هذه الأسئلة لن يطرحها بالتأكيد أولئك المستفيدون من النظام، ولا أولئك الطامحون إلى تبوأ مراكز أفضل داخله، أو أولئك الذين قد بدؤوا بالفعل مسارًا يضمن لهم الاندماج داخل المجتمع، بل سيطرحها في الأغلب أفراد من الجماعات المهمشة أو الفقيرة أو ستطرحها شخصيات دُمرت نفسياتها بسبب غياب العدل، إنهم شخصيات مثل «الجوكر» في سلسلة أفلام «باتمان»، فهو في رأي «دافيد جريبر» البطل الحقيقي في الفيلم الثاني «الفارس الأسود»، فهو الفيلسوف الذي كون رأيًا في تطور النظام الاقتصادي الليبرالي، وهو الذي تنبأ كيف سيؤثر هذا النظام على أرواح الناس، وهو في الوقت نفسه خبير بالنفس البشرية ومؤمن أن الشر جزء من تركيبة هذه النفسية، وأن هذا الشر سيسيطر على روح الإنسان في يوم ما بالضرورة إذا ما توحش هذا النظام أكثر وأكثر ولم تعد قوانينه مقنعة للجميع. لم يفرد فيلم «الفارس الأسود» أي مساحة خاصة لشخصية «الجوكر»، فلا نعرف أي شيء عن خلفيته الاجتماعية ولا كيف تحول إلى هذه الشخصية الشريرة ولماذا، ولكننا نعرف كل ذلك من خلال فيلم آخر هو فيلم «جوكر».

أُنتج فيلم «جوكر» في عام ٢٠١٩، وهو من إخراج وإنتاج «تود فيليبس» Todd Phillips وبطولة «خواكين فونيكس» Joaquin Phoenix. والفيلم في نظري محاولة للتعليق على سلسلة أفلام "باتمان" وتقديم مدخل فلسفي آخر من وجهة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نظر أخرى غير وجهة نظر البطل البرجوازي المدافع عن الليبرالية ابن العائلة الثرية. فالفيلم يشرح ما حدث لمدينة «جوثام" ومقتل "توماس واين" من منظور مختلف، ليس هو منظور النظام الليبرالي ولا منظور "باتمان" أو «بروس واين» الابن. يظهر "الجوكر" «آرثر» (قام بدوره "خواكين فونيكس») في الفيلم كواحد من الجماعات المهمشة المنسية في مدينة تسكنها قلة من الأثرياء. "آرثر" طفل متبنى أو طفل غير شرعي لأننا لا نعرف الحقيقة بالتحديد، كما أنه يعاني من مرض نفسي، وهو في الوقت نفسه أحد الفقراء الكثر في المدينة، أي أنه شخص ينتمي لأكثر الجماعات تهميشًا في المجتمعات الحديثة: فقير وابن غير شرعي أو متبنى ويعاني من مرض نفسي. وبسبب كل هذه العوامل مجتمعة، لا يجد «آرثر» وسيلة ولا فرصة للترقي الاجتماعي، فيعمل في إحدى المهن الوضيعة التي تعرضه للمهانة والذل يوميًا، فهو يعمل مهرجًا يستأجره الناس في الحفلات لتسلية الموجودين أو يستأجرونه للوقوف في الشارع والإعلان عن افتتاح المحلات أو التخفيضات. يبدأ الفيلم بصوت مذيع يتحدث عن انتشار القمامة في المدينة لدرجة أن الرائحة أصبحت لا تُطاق، ولدرجة أن حتى الأحياء الراقية قد تراكمت فيها القمامة بشكل غير مسبوق في إشارة إلى أمراض النظام الليبرالي الاستهلاكي التي ستؤدي إلى كوارث يصعب علاجها، بل إنها ستؤثر مع مرور الوقت حتى على القلة المميزة.

مع مرور الأحداث في الفيلم، نعرف أن «آرثر» سيُحرم من العلاج النفسي والأدوية التي يتلقاها على نفقة الخدمات الاجتماعية التي تدفعها المدينة، فالحكومة قررت التوفير وإنهاء هذه الخدمات وإلغاء الميزانية المخصصة لها. هذا في الوقت الذي يُطرد فيه «آرثر» من عمله. هكذا يصبح «آرثر» فقيرًا وعاطلًا ومريضًا وغير قادر على تلقي العلاج. كلها صفات تؤهله بامتياز للتحول إلى الإجرام، فلا شيء لديه ليخسره. الملفت في الفيلم هو ألزمن الذي تدور فيه أحداثه، فهو ليس الزمن الحالي بالتأكيد، لأننا نشاهد ملابس وسيارات وأشكالًا من العمارة تعود ربما للثمانينيات من القرن الماضي، أي أن أحداث الفيلم تجري في وقت كانت النظم الليبرالية قد سيطرت بالفعل على حياة الناس والمجتمعات، لكنها لم تكن قد تمكنت بعد من حياتنا بهذا الشكل الذي نراه اليوم كأنما يقول الفيلم إن قصة "الجوكر" هي نذير لما حدث ولما سيحدث الآن بالتأكيد حتى وإن لم يتحقق بعد.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يبرز الفيلم كيف أن الناس في المدينة أصبحوا عدوانيين وتتملكهم مشاعر الغضب تجاه أي شخص، فـ"آرثر" يتعرض للهجوم من قبل مجموعة من المراهقين يضربونه ويسخرون منه، لا لشيء إلا لمجرد التسلية والتعدي على الأضعف، ويبدو أنه قد أصبح قانون المدينة غير المعلن: القوي يقهر الضعيف والضعيف يقهر الأضعف.

لكن عندما يتعرض «آرثر» للهجوم في مترو الأنفاق للسبب نفسه ألا وهو السخرية والتطاول، يقرر ألا يسكت هذه المرة، فأطلق النار على الرجال الثلاثة الذين كانوا يستهزئون به. يقتلهم «آرثر» بلا أي إحساس بالندم أو الحزن أو الخوف، ويفعل الشيء نفسه مع اثنين من زملائه كانا يسخران منه معهما ويقتلهما أيضًا بلا أي شعور بالأسف. هكذا نرى أن نبوءة „الجوكر" في فيلم „الفارس الأسود" من ثلاثية أفلام „باتمان" تتحقق، فقد دُمرت أرواح الناس تمامًا، وأصبح العنف المتبادل والوحشية هي سمة من يسكن المدينة.

انتشر الخبر عن مقتل الرجال الثلاثة في المترو على يد رجل يرتدي قناع „الجوكر"، فبدأت الناس تتعاطف مع القاتل وليس مع المقتولين، فالرجال الثلاثة الذين قتلوا يعملون جميعًا في شركات الرجل الثري „توماس واين"، وهو ما جعل الأمر يبدو وكأنه ثأر الفقراء من الأثرياء.

تنتشر حمى الإعجاب بـ»الجوكر"، ويصبح رمزًا للتمرد على الأثرياء، فيبدأ سكان المدينة في الخروج في مظاهرات مرتدين أقنعة „الجوكر" ورافعين لافتات تعبر عن الغضب والكراهية للنظام وللأثرياء ولـ"توماس واين» الذي قرر أن يترشح لمنصب عمدة المدينة ليعيد لها النظام ويعيد للقانون سيادته كما يقول. يشعر «آرثر» أخيرًا أن الناس قد بدؤوا يلاحظون أفعاله أي أنهم يلاحظون وجوده، هو من كان مهملًا ومهانًا من قبل، وبدأ الناس يتحدثون عن „الجوكر" أو «آرثر» باحترام وخوف وتبجيل، وبدأ الإعلام أيضًا ينتبه لوجود „آرثر"، فاستضافه فنان „الستاند أب" كوميدي الشهير "موراي فرانكلين" (قام بدوره «روبرت دي نيرو» Robert De Niro) في برنامجه، رغم إن هذا المذيع نفسه قد سخر من قبل من «آرثر» في إحدى فقرات البرنامج، لكن الإعلام لا يهتم بالناس فعليًا، إنه يهتم فقط بنسب المشاهدة ويريد زيادتها، واستضافة مجرم مشهور تعلّي نسب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المشاهدة. يُعتقل «آرثر» بعد أن أطلق النار على المذيع الشهير على الهواء، ولكن كانت أعمال الشغب والثورة قد انتشرت في أنحاء المدينة، ويتمكن الناس في الشارع، وكلهم يرتدون قناع المهرج، من إطلاق سراح «آرثر». ينتهي الفيلم بمقتل «توماس واين»، وهو المشهد الذي تبدأ به أفلام „باتمان"، ولكن بعد أن عرفنا مسار الأحداث التي أدت إلى مقتله من وجهة نظر أخرى. فإذا كان „توماس واين" في سلسلة أفلام „باتمان" يظهر باعتباره رجل الخير المحب للفقراء والمتبرع لهم بالأموال والخدمات، فإننا نجده في فيلم «جوكر» الرجل الثري الانتهازي الذي يسخر من الفقراء ولا يكترث إلا لنفسه، فينال ما يرى الناس الغاضبون في الشارع أنه يستحقه ويقتلونه. هكذا يصبح فيلم «جوكر» تعليقًا على سلسلة أفلام „باتمان" وتجسيدًا لوجهة نظر أخرى مغايرة لم تقدمها سلسلة أفلام „باتمان". يقدم فيلم «جوكر» قصة أخرى عن الأثرياء وعن المجتمع الليبرالي ونظامه وقوانينه التي كانت السبب الأساسي في الفوضى والجريمة. نرى في نهاية فيلم «الجوكر» آلافًا من الناس يرتدون أقنعة „الجوكر" وهم يعبرون عن غضبهم في جميع أنحاء المدينة، ويجد «آرثر» أخيرًا الجمهور المهتم بمشاهدته وسماعه والهتاف له، فهؤلاء هم من يشبهونه، وهؤلاء هم جمهوره الحقيقي، وهؤلاء هم من ينتمي إليهم. لكن، وكما هو متوقع، تستعيد السلطة السيطرة وتفرض النظام ويُعتقل «آرثر» ويُرسل إلى مصحة علاج نفسي.

يخبرنا مشهد النهاية في الفيلم أن الحلم بتغيير جذري للنظام لن يتحقق على أرض الواقع، فالنظام سيعاود السيطرة مرة أخرى بل وفي كل مرة يحاول الناس الثورة عليه وتدميره. إننا لا نعرف تمامًا إذا كانت كل أحداث الفيلم مجرد أحلام انتهت وأوهام لم تتحقق إلا في مخيلة «آرثر»، خاصة وأن الفيلم يبرزه كمريض نفسي لا يستطيع التمييز بين الواقع والخيال أو أنها كانت أحداثًا وقعت بالفعل. وفي نهاية الفيلم، نرى مشهدًا يقف فيه «بروس واين» الطفل وحده أمام جثامين أبيه وأمه، وهذا هو المشهد نفسه الذي بدأت به سلسلة أفلام „باتمان" التي انتهت باستعادة النظام وسيطرة القانون كما انتهى فيلم «جوكر» أيضًا، وإن كان يحسب له أنه لم يحجب صوت المهمشين والفقراء وعبر عنه. يبدو إذن أنه لا أمل في اختراق النظام الليبرالي أو في تغييره تغييرًا جذريًا، فكل ما حدث كان إما حلمًا في مخيلة «آرثر» أو كان مجرد لحظات قصيرة عاشها الفقراء مفعمين بالأمل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولكنها سرعان ما انقضت، فالنظام الليبرالي باق وقوانينه ستظل سارية. فلماذا قوي هذا النظام بذلك الشكل ولماذا تمكن من السيطرة بهذا الشكل رغم عدم العدالة الواضح؟

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حرية حزينة

تبدو الثورة على المجتمعات النيوليبرالية الآن مستحيلة، فلا شيء يدعو المواطنين في تلك المجتمعات إلى الخروج على قانون هذه المجتمعات أو تعطيبه بفعل الثورة. المجتمعات الليبرالية ليست مجتمعات قامعة للحريات ولا يشعر الناس فيها بالظلم، ظاهريًا على الأقل، فهم يشعرون بحرية لم يشعر بها مثلًا من كان يعيش في ظل النظم الاشتراكية. إنها مجتمعات تسمح ولا تمنع، تكافئ ولا تعاقب، تتيح المعلومات ولا تحجبها، مجتمعات يتداول فيها الأفراد المعلومات بسهولة، ويقدمون المعلومات عن أنفسهم وعن غيرهم دون الحاجة إلى سلطة تعاقبهم أو تعذبهم لتنتزعها منهم، كما أن الحكومة نفسها تتيح معظم المعلومات بشفافية دون حجب ولا منع. هكذا نرى أن مجتمع الانضباط والعقاب الذي وصفه «فوكو» لم يعد يناسب هذا المجتمع النيوليبرالي.

Telegram:@mbooks90

يعتقد الفيلسوف الألماني الكوري الأصل «بيونج تشول هان» Byung-Chul Han أن «فوكو» قد أدرك ذلك بالفعل بعد أن كتب كتابه «المراقبة والعقاب»، وعرف أن مجتمع الانضباط لا يعكس بدقة حال المجتمعات النيوليبرالية، وإن كان لم يطور أفكاره أكثر ليتناول بالنقد والتحليل طرق السيطرة النفسية في المجتمعات النيوليبرالية كما يقول «هان».

وفي رأي «هان»، فإن السلطة في المجتمعات النيوليبرالية لا تحتاج إلى أن تقمع أو تصادر حريات الأفراد، على العكس من ذلك، فهي تستغل هذه الحريات المتاحة للكل لصالحها(144). السلطة في هذه المجتمعات لها شكل ناعم وذكي فلا يشعر الناس هناك بأي حال من الأحوال أن حريتهم قد سُحبت منهم أو أنهم تحت المراقبة، فالسلطة «تغويهم» باتباعها ولا تجبرهم على ذلك. يتمتع الأفراد في تلك المجتمعات بالحرية بالفعل، لكنها «حرية حزينة» كما وصفتها الكاتبة النمساوية «فريدريكه جيزفاينر" Frederike Gösweiner في رواية تحمل العنوان نفسه(145).

تبدأ الكاتبة رواية «حرية حزينة» باقتباس للمفكر البولندي «زيجموند باومان» Zygmunt Bauman:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

„أن تكون فردًا من وجهة نظر القانون هو ألا تلوم غير نفسك على تعاستك، وسبب هزائمك دائمًا ما يكمن في كسلك وبلادتك، والعلاج الوحيد هو أن تحاول وتستمر في المحاولة".

في هذه الرواية تشعر الشخصية الرئيسية، „هانا"، الفتاة التي شارفت على الثلاثين من عمرها، أن عليها أن تبذل بالفعل أقصى ما تستطيع، بل وأكثر مما تقدر عليه من أجل تحقيق إنجاز في حياتها المهنية. هذا الإنجاز الذي قال عنه «هان» إنه يجعلنا عبيدًا له، أو عبيدًا للرغبة في الإنجاز، نحن لم نعد نشعر أننا عبيد لرأس المال كما تقول النظريات الماركسية، فقد تخطينا تلك المرحلة بكثير بعد أن قدمت الدول الليبرالية كثيرًا من الضمانات الاجتماعية والقانونية التي تمنح مواطنيها الأجور المناسبة والتأمين الصحي والإجازات مدفوعة الأجر. إن عبوديتنا الآن، وفق «هان»، هي عبودية اخترناها بإراداتنا الحرة، فنحن من نستغل أنفسنا بأنفسنا ونحن من نلهث وراء التحقق والطموح وتخطي العقبات لتحقيق مزيد من التحقق ولا يجبرنا أحد على ذلك، نحن من نقبل هذا التحدي بإراداتنا الحرة. تلح علينا الرغبة في الإنجاز من كل مكان، فتصدّر لنا وسائل الإعلام الشخصيات الناجحة طوال الوقت، وتنهال علينا العروض من كل مكان لنلتحق بدورات التنمية البشرية وتنمية الذات، وتعدنا الإعلانات أننا سنصبح لامعين وناجحين مثل أولئك الذين نراهم في وسائل الإعلام، وتنبئنا أن المشكلة هي في ذواتنا وليست في النظام الاجتماعي أو الاقتصادي القائم، وتؤكد لنا هذه الدورات أن فشلنا لسبب شخصي، والنجاح لسبب شخصي أيضًا. هذا ما اقتنعت به «هانا» بطلة رواية «حرية حزينة»، التي رأت أنها هي السبب في أنها لم تحصل على وظيفة أحلامها، هي وحدها السبب ولا يمكن القاء اللوم على أشخاص آخرين أو الظروف. تعيش «هانا» في فيينا، أي أنها مواطنة من مواطني العالم الأول الليبرالي، ولكنها لا تملك وظيفة ثابتة، فهي تعمل صحفية بالقطعة في جريدة نمساوية، ولكنها تطمح بالتأكيد لما هو أكثر من ذلك، ولأن عروض التدريبات وتنمية المهارات لا تتوقف في تلك المجتمعات، تتقدم لتلتحق بتدريب في إحدى الصحف الكبرى في مدينة برلين مُمنية نفسها أن هذا التدريب سيتيح لها أن تتقدم في عملها الصحفي وربما تلتحق بالعمل في هذه الجريدة نفسها في المدينة الكوزموبوليتانية. تغويها تلك الصورة تمامًا حتى إنها تتخلى عن حبيبها الذي تركته في فيينا لتجري وراء حلمها،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حلم المستقبل المهني الناجح. ولكن بعد أن انتهت أسابيع التدريب في الصحيفة البرلينية، تبخر هذا الأمل تمامًا، فقد أدركت أن التنافس صعب وأن الحصول على عمل في صحيفة كبيرة ليس بالأمر الهين. هذا ما أفصح عنه رئيس تحرير الجريدة التي تدربت فيها وصدمها كلامه عندما قال:

„أنتم تعرفون أن سوق العمل قاسٍ، وأن الأزمة حاضرة في كل مكان، وهذا معناه صار واضحًا الآن لكم؛ الكفاح! أثبتوا لنا أنكم تنتمون إلى هذا المكان، تذكرونا بشيء، أبدعوا وأرونا كل ما تعلمتموه لدينا هنا. ويا حبذا لو بدأتم بهذا الآن، وعلى الفور، وتذكروا أن المنافسة لا تنتهي"(146).

هكذا يصبح الفشل والنجاح أمرًا خاصًا بكل فرد وحده وبقدراته على المنافسة وإثبات الذات، وعلى كل فرد أن يحاول إقناع الآخرين بنفسه، وأن يفعل المستحيل وما هو أكثر من المستحيل حتى «يبدع» و"يثبت» أنه ينتمي إلى هذا المكان الناجح.

مع الوقت، ومع تضاؤل الفرص أمام «هانا» في الحصول على وظيفة في إحدى الجرائد أو حتى في العمل بالقطعة كما كانت تعمل في موطنها، بدأت تشك في نفسها، وليس في نظام المجتمع نفسه الذي لا يوفر فرص العمل:

„هل الأمر متعلق بها أم أنه فقط لم يحالفها الحظ؟ ثم فكرت بأنه لا بد أن هناك من لم يحالفهم الحظ أيضًا حتى يستطيع المحظوظون أن يقارنوا أنفسهم بهم ويعرفوا حقًا معنى الحظ الذي هم فيه... إنها فقط لم تعتقد حقًا أنها قد تكون يومًا ما ضمن عداد الخاسرين"(147).

فشلها في الحصول على وظيفة سببه إذن الحظ أو سببه هي نفسها، لكن الخطأ لا يكمن في النظام الذي يعمل العالم الليبرالي وفقه ولا سياساته ولا عدم تكافؤ الفرص فيه.

لم تحقق «هانا» في النهاية شيئًا، عادت من جديد لتعمل «جرسونة» وهي الوظيفة نفسها التي كانت تعمل بها في أثناء دراستها، ولكنها تحتاج إلى راتب ثابت تسدد منه على الأقل فواتيرها.

إذا نظرنا إلى «هانا» لوجدنا أنها هذا الإنسان الذي يمثل المجتمع النيوليبرالي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بامتياز؛ فهي امرأة وحيدة، إنها فرد وحيد مؤمن بالفردية وبالرغبة في الإنجاز، وتعيش في شقة صغيرة جدًا في مدينة كبيرة. إنها بالفعل حرة بلا قيود، تستطيع الخروج والدخول كما تشاء، تستطيع أن تكتب ما تريد وتسير في الشوارع كما ترغب، لكنها في واقع الأمر غير حرة تمامًا، فهي مضطرة إلى العمل في وظيفة تكرهها، ومضطرة إلى الاستغناء عن كثير من الأساسيات والكماليات لتوفر ثمنها، فهي تفكر على سبيل المثال كثيرًا قبل أن تشتري شطيرة للغداء حتى توفر ثمنها، وقبل أن تشتري قميصًا لا يتعدى ثمنه ٢٥ يورو، وهي تكاد لا تخرج لترفه عن نفسها، فكل هذا يحتاج كثيرًا من المال، وهي لا تملكه. تقدم لها المدينة الكبيرة كل الاختيارات والإغراءات ويقدم لها المجتمع الاستهلاكي تنوعًا هائلًا من المعروضات، لكنها في واقع الأمر لا تملك الاختيار، فهي مجبرة على الاستغناء عن كل تلك المغريات والحياة بأقل القليل. ومع ذلك، تجعل «هانا» نفسها مسؤولة عن فشلها، ولا أحد غيرها. إنها فرد وحيد عليها أن تتحمل نتائج ومسؤوليات فرديتها كما يقول «زيجمونت باومان». فالنزعة الفردية الآن وفق «باومان» كالآتي:

„قدر لا اختيار، ففي أرض الحرية الفردية... لا تتضمن الأجندة بأي حال من الأحوال خيار الهروب من سيرورة النزعة الفردية ورفض المشاركة في لعبتها. فالاكتفاء والاستقلال الذاتيان اللذان ينعم بهما الفرد ربما يكونان سرابًا آخر. فإذا لم يجد الرجال والنساء من يلومهم على ما يعانونه من متاعب وإحباطات في الماضي، فإنه بوسعهم أن يتجنبوا الإحباط... أو أن يتغلبوا على المتاعب بقدراتهم الخاصة... أما إذا أصابهم المرض، فإنما يعزى ذلك إلى أنهم لم يبذلوا ما في وسعهم من العزم والجد في اتباع النظام الصحي؛ وإذا ما ظلوا عاطلين عن العمل، فإنما يعزى ذلك إلى أنهم عجزوا عن تعلم مهارات النجاح في المقابلات الشخصية، أو إلى أنهم لم يبذلوا ما في وسعهم ليجدوا وظيفة، أو إلى أنهم، بكل بساطة، كسالى لا يرغبون في العمل؛ وأما إذا كان يعوزهم اليقين بشأن إمكانات نجاحهم المهني ويحزنون على مستقبلهم، فإنما يعزى ذلك إلى أنهم تنقصهم المهارة اللازمة لكسب الأصدقاء والتأثير في الناس، وأنهم فشلوا في تعلم وإتقان فنون التعبير عن الذات وإبهار الآخرين»(148).

هذا هو ما يُقال للناس في هذه الأيام، وما يحاولون أن يقنعوا أنفسهم به كما

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فعلت «هانا» وألقت باللوم كله على نفسها عندما لم تجد الفرصة المنشودة، فهي مثلها مثل عديد من أفراد المجتمعات الحالية يتجاهلون البعد المركب لأزماتهم الشخصية، ويغفلون التناقضات المجتمعية التي تستقر داخلها أزماتهم.

تخبرنا مجتمعات الوفرة الليبرالية عن طريق وسائل شتى أننا يمكن أن نصبح ناجحين ولامعين، فقط إذا استطعنا التغلب على بعض الضعف في شخصياتنا للوصول إلى الكمال من أجل مزيد مما يحقق مصلحة اقتصاد هذه المجتمعات. توهمنا تلك المجتمعات أن نفشل أو لا نحقق ما نطمح إليه بسبب عيوب ونواقص في شخصياتنا، فتدفعنا إلى إلى عمليات التجميل وقاعات ممارسة الرياضة لنحصل على أجمل وجه وأفضل قوام وأحسن حالة صحية، ونذهب لجلسات العلاج النفسي وورش التنمية البشرية لننمي ذواتنا ونتخلص من ضعفنا وعيوبنا ونصبح قادرين على مواصلة الإنجاز في مجتمعات لا تعترف سوى به.

„هانا" إنسانة وحيدة في مجتمع نيوليبرالي، والوحدة مناسبة تمامًا لهذا المجتمع، فكل إنسان فيه منكفئ على ذاته، نجاحه أو فشله، ضعفه أو قوته، صحته أو مرضه، كلها أفراح وأحزان وتحديات يمر بها وحده، وإن شاركه أحد، يشاركه عادة عن بعد من خلال شبكات التواصل الاجتماعي والتليفون و"السكايب". „هانا" في الرواية لها صديقة حميمة، „ميريم"، ورغم صداقتهما الممتدة منذ زمن بعيد، فهي لا تلتقي بها وجهًا لوجه طول زمن الرواية، فعندما تختار «هانا» أن تذهب إلى برلين، تعرض عليها «ميريم" أن تقيم معها في شقتها، لكن عندما تصل إلى برلين، تجد «ميريم" قد رحلت إلى موسكو لتعمل مراسلة صحفية، فهي مثلها تحاول اغتنام الفرص وتحقيق الطموح. لا تملك «هانا» هنا سوى التواصل معها عبر „السكايب" والتليفون و"الفيسبوك". وتنتهي الرواية ونحن ننتظر مع „هانا" قدوم „ميريم" إلى برلين، فربما كان ذلك اللقاء هو ما تحتاجه كلتاهما للتغلب على الإحباطات المتتالية. علاقات «هانا» الحقيقية تدور معظمها عبر وسائل التواصل والهواتف والكمبيوتر. يظهر حبيبها فقط في بداية الرواية لتستمر علاقتها به طول الرواية عبر الهاتف، ولا يظهر أبواها إلا في نهاية الرواية، أما «ميريم"، فلا تظهر أبدًا. البشر في هذه الرواية وحدهم تمامًا، مختفون خلف الهواتف وخلف شاشات الكمبيوتر، والوصول إليهم في الواقع الفعلي صعب، فعندما تعرضت «هانا» لحادث، لم تستطع التحدث مع أبويها إلا عندما تمكنت من شحن هاتفها المحمول.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعندما غابت «ميريم" فترة من الوقت، أدركت „هانا" أنها لا تعرف لها عنوانًا ولا تعرف عنوان عائلتها ولا رقم تليفونها. إن الفردية ليست سهلة، والمجتمعات الفردية قاسية عندما لا تكون مؤهلًا تمامًا للحياة وفق قوانينها وخوض الصراع فيها، وليس الجميع مؤهلين لذلك. ومع ذلك، فإن «غواية» هذه المجتمعات توقع البشر في أسرها فلا يتخلصون بسهولة من الحلم الذي تقدمه ولا وعودها بالحياة في كرامة، ويقتنعون بسهولة بوهم الحرية الذي تبيعه تلك المجتمعات.

مجتمع النيوليبرالية لم يعد المجتمع الضاغط القاسي الذي يفرض سطوته ويحرم الناس من حرياتهم، ليس هو المجتمع الذي يراقب بطريقة «جورج أورويل» في روايته الشهيرة «١٩٨٤". فلا يوجد "أخ كبير" يراقب الجميع بوضوح ويعرضهم للعقاب، وينتزع منهم الاعترافات، ففي النيوليبرالية لا يُعذب أحد، ولا تُمنع المعلومات عن أحد، ولا تُنتزع المعلومات من أحد، فهذه السلطة لا تجبرنا على السكوت ولا ترغمنا على طاعتها ولا تضع لنا المحاذير والممنوعات، بل إنها تطالبنا طوال الوقت أن نعبر عن أنفسنا وأن نشارك برأينا ونعلن عن رغباتنا وأمنياتنا وتفضيلاتنا، فأول جملة تطالعنا عندما نفتح "الفيسبوك" هي جملة «بم تفكر يا...؟".

يبرز إعلان شركة «آبل" الذي أنتجته لتسويق كمبيوتر "آبل" الشخصي هذا الفرق بين المجتمع النيوليبرالي الجديد الذي يراقب ويتحكم بشكل مختلف تمامًا عما كانت عليه مجتمعات المراقبة والعقاب التقليدية في السابق والتي تصورها رواية «١٩٨٤». سوقت شركة «آبل" في هذا الإعلان للكمبيوتر الجديد «ماكينتوش" الذي كانت تنوي إطلاقه في عام 1984. في هذا الإعلان، نرى الجموع التي ترتدي كلها زيًا واحدًا ولهم الوجه نفسه والتعابير نفسها، إنهم متشابهون لدرجة التطابق، يسيرون جميعًا في إيقاع منضبط، ولا يتفرد أحد منهم سواء في الزي أم في تعبيرات الوجه أم في طريقة المشي. هذه الجموع يطل عليها «الأخ الكبير» من شاشة واحدة ليخاطبهم ويتحكم في تفكيرهم. لكن يطرأ فجأة حادث غير متوقع، فتأتي امرأة، تختلف عن الجموع لأنها الوحيدة التي ترتدي ملابس ملونة وتقذف الشاشة الكبيرة بمطرقة لتحطمها وتحطم أسطورة الأخ الكبير. ثم تظهر الجملة التسويقية عن «آبل": **"في ٢٤ يناير، سوف تقدم شركة «آبل" الكمبيوتر الجديد "ماكينتوش" وسوف ترون لماذا لم يعد عام ١٩٨٤ يشبه 1984"** (يقصد

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرواية)(149) فهل كان ذلك الإعلان نبوءة أو إعلانًا عما سيحدث في المستقبل بالفعل؟ أي أن تتغير آليات ووسائل التحكم والمراقبة والتأثير، فلن تعود الأنظمة تستخدم الوسائل التقليدية للمراقبة، هل هو استشراف لمستقبل العالم الذي سوف ينتقل إلى شكل جديد من طرق المراقبة والتحكم فيتفوق بكثير على مجتمع المراقبة والعقاب الذي صوره «أورويل» في روايته وكتب عنه «فوكو». يعتمد هذا الشكل الجديد من المجتمعات أكثر على الكفاءة والغواية بدلًا من السيطرة والعقاب، ويعتمد على إجبارك بنعومة على تقديم المعلومات عن طيب خاطر لتحفظ في قاعدة بيانات عالمية عملاقة، فالجميع الآن لهم بطاقات ائتمانية لا بد أن يستخدموها للتسوق عبر الإنترنت، والجميع الآن يحصلون على جميع الخدمات عن طريق الإنترنت، والجميع الآن يملكون بطاقات رقم قومي مرتبطة بقاعدة بيانات ضخمة، كل هذه المعلومات التي نقدمها من أجل الحصول على الخدمات تسجل كل حركة تقوم بها، سواء انتقلت من مسكنك أو انتقلت من مدينتك أو سافرت أو قمت بشراء سلعة من السلع. هذا الشكل الجديد لا يراقب فقط الأفراد ويسجل كل حركة من حركاتهم، فهو يجعلهم أيضًا معتمدين بقوة على الخدمات التي تقدمها الحكومات وتسهل لهم حياتهمب، ولكنها تجعلهم في الوقت نفسه أكثر اعتمادًا على مقدم الخدمة وغير قادرين عن الاستغناء عنه، فيقبلون بالتالي الحياة وفق قوانينه.

---

144 - Han, Byung-Chul. Psychopolitik: Neoliberalismus und die neuen Machttechniken (German Edition) (p. 26). FISCHER E-Books. Kindle Edition.

145 - فريدريكه جيزفاينر. حرية حزينة. ترجمة هارون سليمان. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة ٢٠١٩.

146 - المرجع السابق. ص. ٣٨.

147 - المرجع السابق. ص. ٩٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

148 - زيجموت باومان. الحداثة السائلة. ترجمة حجاج أبو جبر. تقديم هبة رؤوف عزت. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت ٢٠١٦. ص. ٨١.

149 - https://www.youtube.com/watch?v=VtvjbmoDx-I

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

البيروقراطية في خدمة الشعب أم الشعب في خدمة البيروقراطية؟

أصبحت البيروقراطية وخدماتها ولوائحها وقواعدها هي الأساس الذي نعتمد عليه في حياتنا، فنحن لا نستطيع أن نعيش الآن بدون تلك الإجراءات البيروقراطية والأوراق التي تثبت ممتلكاتنا أو وظيفتنا أو جنسيتنا أو حالتنا الاجتماعية، والإجراءات البيروقراطية هي التي تمكننا من استلام مرتباتنا أو معاشنا الشهري، وهي التي تنظم الحصول على التصاريح أو تمنع المخالفات. إن البيروقراطية ولوائحها تنظم حياتنا بأكملها التي لا نستطيع نحن الأفراد تنظيمها وحدنا.

أصبحت البيروقراطية كلمة سيئة السمعة مع الوقت، أصبحت تعني المماطلة والتعنت، لكنها كانت في واقع الأمر فكرة مثالية في بدايتها، بتعبير الأنثروبولوجي الأمريكي «دافيد جريبر"، فالبيروقراطية قدمت نفسها ولا تزال على أنها نظام محايد، مجرد من العواطف والانحياز، مما يعني أنه نظام كفء وفعال(150). وهنا تكمن جاذبيتها، إنها لوائح وقوانين وقواعد تسري على الجميع وتعامل الجميع سواسية، كما أننا نفترض أن الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ اللوائح وقوانينها يُعيَّنون على أساس الكفاءة والاستحقاق وليس على أساس الانتماء العائلي أو الطبقي، والمفترض في البيروقراطية أنها تعتمد في توظيف للموظفين على قواعد ومعايير اختيار شفافة وعادلة وتمنح الفرص المتكافئة للجميع. هكذا كان المفترض أن تكون البيرواقراطية، فهل هذا ما يحدث فعلًا؟

في عام ٢٠١٥ أثار خبر انتشر في وسائل الإعلام استهجان المصريين بشدة. ففي هذا العام تلقت النيابة العامة بلاغًا ضد المستشار «محفوظ صابر» وزير العدل يتهمه بالعنصرية بسبب تصريحاته في التليفزيون التي عبر فيها عن وجهة نظره في تعيين أبناء عمال النظافة في السلك القضائي، حيث رفض أن يُقبل تعيين أبناء عمال النظافة لأن «تعيين القاضي لا بد أن يكون من وسط محترم». أقيل وزير العدل بسبب هذه التصريحات لأنها تمثل انتهاكًا واضحًا للدستور الذي يضمن للمواطنين كلهم جميع الحقوق والحريات(151). ولكن لم يُقَل وزير العدل من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

منصبه ليحل محله وزير آخر لا يميز فئة من الشعب على حساب أخرى. فقد عين خلفًا له آنذاك «أحمد الزند» وزيرًا للعدل الذي كانت له تصريحات تعبر بوضوح عن تفضيله لأبناء القضاة وتحيزه لتعيينهم في السلك القضائي، حيث قال في عام ٢٠١٢ إنه لا توجد قوة في مصر تمنع تعيين أبناء القضاة في السلك القضائي واصفًا هذا التعيين بأنه «الزحف المقدس»(152).

بهذا المنطق، تصبح كل جماعة في الوطن منغلقة على نفسها ولا يجوز دخول من لا يحملون دماءها إلى دوائرها. يذكرنا انغلاق كل جماعة على نفسها وقصر الانتماء إليها على القرابة أو على شريحة اجتماعية بعينها بعادات البلاط الملكي الذي كان لا يُدعى إليه كل الناس خوفًا من عدم اتباعهم لأصول اللياقة الملكية. لكن هذا الأسلوب في التفكير لم يعد مقبولًا في عصر احترام الكرامة الإنسانية وعصر الجمهوريات والدساتير والمساواة أمام القانون.

يؤكد «جريبر" على سيطرة المنظومة البيروقراطية على حياة الناس في المجتمعات الليبرالية ويرى أنه إذا كانت الليبرالية قد أنهت نظام الحكم الاستبدادي في بعض الدول وجعلت السوق الحرة والتفكير العلمي والعقلاني أسس النظام الحاكم، وجعلت نظام الحكم قائمًا على العقد الاجتماعي بين المواطنين وبين الحكام، فإنها لم تتخلّ تمامًا عن النظام الإقطاعي، فقد أصبحت البيروقراطية ولوائحها نظامًا استبداديًا إقطاعيًا أيضًا ولكن على مستوى آخر، حتى إنك تستطيع في دولة «ديمقراطية» أن تتخلص من الحكام والسياسيين الفاسدين أو الكاذبين ولكن من المستحيل أن تتخلص من البيروقراطيين(153).

اعتقد الناس إبان ظهور الليبرالية أن الأسواق يمكن أن توجد مستقلة عن الدولة وتنظم نفسها بنفسها، لكن الجميع اكتشفوا أنه لا بد من وجوْد ما ينظم عمل هذه الأسواق، وبالتالي كان لا بد من ازدياد نفوذ رجال القانون والمفتشين والموظفين العموميين والشرطة الذين كان عليهم تنظيم المجتمع بما يضمن نمو الثروات وحمايتها.

لكن لا بد من الاعتراف أن بعض هذه القوانين واللوائح مهينة للكرامة الإنسانية، حتى لو كانت قوانين محايدة. فقد وضعت مجتمعات الرفاهة على سبيل المثال قوانين خاصة بالتضامن الاجتماعي تعمل على حماية الفقراء وتقدم لهم الدعم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الذي يعينهم على الحياة. ويعتبر هذا القانون من الناحية النظرية قانونًا جيدًا وحاميًا لكرامة الناس الأقل حظًا، فهنا لا يعتمد الفقراء على المعونات المقدمة من الأفراد، ولا هم مضطرون إلى الدخول في علاقة مباشرة مع أصحاب القلوب الرحيمة حتى يتفضلوا عليهم ببعض المساعدة، على عكس المجتمعات التي تغيب فيها قوانين التضامن الاجتماعي حيث تكون العلاقة بين الفقراء وأصحاب القلوب الرحيمة علاقة مباشرة، ويكون الفقراء في العادة مطالبين بالشعور بالامتنان لأصحاب الأيادي البيضاء وشكرهم. أما في مجتمعات الرفاهة فلا وجود لمثل هذه العلاقة بين المانح وبين متلقي المنح، فالقائمون على الرعاية الاجتماعية وتوزيعها موظفون في الدولة ويصرفون الإعانات من خزانة الدولة، والعلاقة بين مستحق الرعاية الاجتماعية والبيروقراطية علاقة غير شخصية، فهي منظمة بالقانون، ولا علاقة بين الموظف ومن يتقدم للحصول على الإعانات الحكومية، كما أن الموظف لا ينفق من جيبه الخاص على مستحق الإعانة مما ينفي ضرورة وجود أي إحساس بالتذلل أو بالامتنان. ومن المفترض أن يتعامل الموظف القائم على الإعانات الحكومية مع متلقي الإعانات بوصفه صاحب حق وليس متلقيًا للإحسان، فلا يجب عليه إذلاله أو إهانته أو تصدير الإحساس له بأنه يتفضل عليه بما يفعله، فهذا عمله الذي يتقاضى عنه أجره، وهو دون هذا العمل عاطل وبلا دخل.

رغم ذلك، فإن هذه القوانين التي تتيح للأقل حظًا الاستفادة من الإعانات الحكومية تتحول أحيانًا، بل وفي كثير من الأحيان، إلى وسيلة من وسائل الإذلال الحكومية للناس. فعادة يضطر الراغبون في الحصول على الإعانة الحكومية إلى الوقوف ساعات طويلة في طوابير مجهدة، كما يجد بعض مستحقي الإعانة أنفسهم أمام مطالب مستحيلة يفرضها الموظف بحكم اللوائح والقانون، فيطالبهم مثلًا باستكمال أوراق لا تنتهي أو يطلب منهم تقديم أوراق يستحيل استخراجها أو يتطلب استخراجها جهدًا وأموالًا ليست في مقدرة الناس. بالإضافة إلى ذلك، فهذه الإعانات الحكومية لا تتعدى في معظم الأحيان مبالغ بسيطة لدرجة الإهانة. لكن أكثر ما يهين كرامة الناس هو عندما لا تنظر الدولة إلى مستحقي الإعانة بوصفهم أصحاب حق ولكن بوصفهم عالة على الدولة ومتلقي الإحسان منها. هذا ما قاله ضمنًا وزير التموين المصري «علي مصيلحي" في سبتمبر 2019 في مداخلة تليفونية لبرنامج «الحكاية» على قناة «إم بي سي مصر» تقديم «عمرو أديب»،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فقد قال إن تحقيق العدالة الاجتماعية لصالح الفئات الأكثر احتياجًا هو الهدف من تنقية بطاقات التموين، وإن الدولة المصرية قامت بإعداد قاعدة بيانات متكاملة للمستفيدين من الإعانة الاجتماعية لضمان أن تستفيد الفئات الأكثر احتياجًا من هذا الدعم، وأكد أن هناك فئات لا تستحق الدعم، وأنه من الضروري أن تخرج هذه الفئات من منظومة الدعم ليدخلها من هو أكثر احتياجًا. يعكس هذا الكلام فهمًا لدور الحكومة ومحاولة لتحقيق نوع من العدالة في توزيع الدعم بشكل صحيح وقانوني وعادل، ولكن التطبيق كان شيئًا آخر، فعندما بدأت وزارة التموين في تدقيق المعلومات المتوفرة لديها لفرز من يستحق الدعم فعلًا، حدثت أخطاء في تسجيل بعض البيانات، فخرج بعض الناس المستحقين للدعم بالفعل من منظومته الحكومية بسبب أخطاء الموظفين، وهنا صرح وزير التموين أن على هؤلاء الناس الذين خرجوا دون وجه حق من منظومة الدعم التقدم بالمستندات اللازمة الدالة على استحقاقهم له والتوجه إلى الجهات الحكومية، ثم أضاف جملة أثارت حفيظة المصريين عندما قال إن الدولة المصرية ستنظر بمنتهى الموضوعية و«الإحسان» إلى المواطنين، وإن الدولة «ضاعفت الدعم ليصبح ٥٠ جنيهًا بدلًا من 25 جنيهًا! هكذا تحول حق المواطن في الحصول على الدعم المستحق له من أموال الشعب إلى «إحسان» من الدولة، أي أن هذا الحق هو في نظر ممثل الدولة مجرد بادرة عطف منها يمكن أن تتوقف في لحظة، وعلى المواطن أن يشعر بالامتنان لأن الدولة تعطيه مثل هذا المبلغ التافه، رغم أنها أموال مستقطعة من ضرائب الشعب، أي أنها في النهاية أموال الشعب وتعود إليه.

حاول المذيع التخفيف من وقع كلام الوزير، فقرر أن يعطيه الفرصة لأن يظهر الجانب الحسن للدولة، وقال إنه لا بد من التخفيف على الناس في الإجراءات، لأن هذه الإجراءات صعبة على المواطن الذي تحمل فاتورة الإصلاح الاقتصادي. وكان نص كلام «عمرو أديب» يعكس مفهومًا عادلًا عن الكرامة والقوانين التي لا تهين الناس: «أنا مش عايز مواطن يروح مكتب تموين ويتعذب ويثبت ويعمل. الأرقام الموجودة جواها طبقات محتاجة. الشريحة الأولى حتى الطبقة المتوسطة نفسها محتاجة تاخد تموين. الشعب ده يستحق إنه يتعامل معاملة كويسة أثناء عمل الإصلاح، الناس مش ناقصة إنها تبقى خايفة أو متضايقة أو زعلانة».

رغم ذلك، فلم يفهم وزير التموين الإشارات ولا التنبيهات من مقدم البرنامج،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فأعلن أن ما يهمه في النهاية أن تكون الأوراق سليمة وأن تكون كلها مستوفاة بغض النظر عن صعوبة البيروقراطية في أثناء رحلة الحصول على الأوراق اللازمة وتقديمها(154).

من المفترض في مجتمعات الرفاهة أنها تقوم بوضع قوانين تهدف إلى القضاء على الفقر أو على الأقل إتاحة الفرصة أمام جميع أفراد المجتمع للترقي الاجتماعي والتخلص من الفقر، أو تضع قوانين تخفف من الآثار السلبية الناجمة عنه. وكان من المفترض أن تحل قوانين الإعانات الاجتماعية في مجتمعات الرفاهة الحديثة محل إعطاء الصدقات والهبات والزكاة لضمان عدم إهانة كرامة أي من الفقراء إذا منَّ عليه المانح بزكاته أو بصدقاته. قد يكون ذلك المن متوقعًا في المجتمعات ما قبل الحداثية التي يتحكم فيها فرد أو عائلات بعينها في مصير بلاد وشعوب بأكملها، ولكن ليس من المقبول أن تتبنى الدولة في الوقت الحالي أداء ومنطق المجتمع الإقطاعي نفسه، وتجعل المواطن يشعر أنها تُحسن إليه، فالدولة في النهاية كيان محايد يطبق القانون، وممثلو الدولة لا ينفقون من جيوبهم الخاصة. ولا يمكن أن تتعمد المؤسسات الحكومية ومن يمثلها إهانة الناس أو إذلالاهم بهذه الطريقة إلا إذا كانوا يتصرفون وفق القانون ويمتلكون بالتالي القوة والحصانة التي يكفلها لهم، وفي المقابل يقف المتعرض للإذلال والمهانة عاجزًا تحت رحمة هذه القوانين، فيضطر في النهاية للرضوخ لامتهان كرامته لأن القوانين تفرض الطاعة والمؤسسات بشكل عام أقوى من الأفراد، والقوانين سيف مسلط على رقبتهم، والمجتمع لا يمكن ادارته بدون هذه المؤسسات وقوانينها. فماذا يمكن أن يحدث لو انهارت هذه المؤسسات وعُطلت القوانين التي تنظم حياة الناس؟ هل ستكون الحياة أفضل؟ هل لهذا السبب يتبنى عدد من الناس مبدأ الفوضى أو الأناركية؟ هل هؤلاء الأناركيون بالفعل ضد النظام أم أنهم ضد السلطة؟ وهل هم قادرون، في حالة ما إذا عُطلت القوانين، على إدارة شؤون الناس في المجتمع؟

---

150 - David Graeber. The Utopia of Rules (p. ٢٦). Melville House. Kindle Edition.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

151 - shorturl.at/hCEIK

152 - shorturl.at/ghpGK

153 - David Graeber. The Utopia of Rules. P. ١٠.

154 - https://www.youtube.com/watch?v=vJS_sGaoZgk

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ماذا لو حكم الأناركيون؟

نشاهد في فيلم «جوكر» كيف أن الشوارع قد امتلأت ببشر ارتدوا جميعًا أقنعة „الجوكر" وبدؤوا يهاجمون رموز النظام الليبرالي. فهل كانت الأناركية هي ما ينتظر المدينة آنذاك لو نجح „الجوكر" وأعوانه في السيطرة عليها؟ وهل يمكن أن تؤسس الأناركية نظامًا للمجتمعات، أو أنها حركة ثورية مثالية إذا وصلت إلى الحكم تنقلب إلى سلطة تفرض بالضرورة قوانينها كما فعلت السلطة التي ثارت عليها؟

الأناركية - كما يقول الفيلسوف الأمريكي «نعوم تشومسكي» في مقدمته لكتاب المفكر الأناركي الفرنسي «دانييل جويران» Daniel Guérin „الأناركية" - ليست مفهومًا فلسفيًا مجردًا، لكنها إمكانية واحتمال قائم وملموس وضروري لكل إنسان حتى يستطيع أن يطور إمكانياته وقدراته ومواهبه إلى أقصى درجة يمكن أن يخدم بها المجتمع(155).

لكن الفكرة المنتشرة لدى الناس منذ سنوات بعيدة وحتى اليوم هي أن الأناركية حركة مجنونة طائشة، وهذا ما يقوله الناس والحكومات أيضًا كما نرى في الفيلم الكوري „أناركي من المستعمرة»Anarchist from Colony من إنتاج عام ٢٠١٧. الفيلم من إخراج «لي يون-إيك» Lee Joon-Ik وبطولة «لي يه-هون» Lee Je-hoon و"تشوي هي-سيو" Choi Hee-seo. يوضح لنا هذا الفيلم الكثير عن أفكار الأناركية. فالفيلم مستند إلى قصة حقيقية هي قصة „باك يوول" الثوري الأناركي الكوري الذي قاوم استعمار اليابان لكوريا في النصف الأول من القرن العشرين، وحكمت عليه السلطات اليابانية بالسجن المؤبد. في هذا الفيلم، نفهم كثيرًا عن جوهر الثورة الأناركية التي تنفجر دون خطب رنانة وشعارات ثورية وأيديولوجية، فالأناركية هي ثورة الناس من أجل الناس أيضًا، وليست ثورة النخبة، كما يقول «پيير چوزيف پرودون"، Pierre-Joseph Proudhon الفيلسوف الأناركي والاقتصادي الفرنسي الذي شارك في ثورة 1848 في فرنسا، فقد قال إن كل ثورة لا بد وأن تحدث من أسفل ولا تُقاد من أعلى، والجماهير الثائرة تحركها الأحداث فتتصرف بتلقائية وبلا تخطيط وبلا قيادة حتى تكون قادرة على تأسيس حياة اجتماعية جديدة تتناسب مع روح الناس. وإذا ما انتهت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الثورة، فالجماهير هي من عليها أن تعيد الهيكلة الاجتماعية(156).

كانت اليابان قد احتلت كوريا في عام ١٩١٠ وانتهى الاحتلال مع نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945. كان الاحتلال الياباني قاسيًا، فقد عمل على طمس هوية كوريا ورموزها الثقافية ومنع تدريس اللغة الكورية في المدارس، كما نُزعت الأراضي من الكوريين لتتملكها عائلات يابانية، وفُرض العمل بالسخرة على عديد من العمال الكوريين الذين هُجّروا قسرًا إلى اليابان، وكانت المقاومة الكورية تُقمع بقسوة شديدة. وفي عام 1923، وقع زلزال كبير في منطقة „كانتو" باليابان وخلّف الآلاف من الضحايا وتسبب في كثير من الخسائر. سادت الفوضى بعد كل هذه الخسائر في الأرواح والممتلكات، ولم تستطع الحكومة اليابانية أن تمسك بزمام الأمور، ففكر المسؤولون آنذاك في البحث عن كبش فداء يقدمونه للناس لتخفيف الضغط عن الحكومة وممثليها وتوجيه الغضب إلى اتجاه آخر. هكذا روجت السلطات اليابانية إشاعات تقول إن الكوريين المقيمين في اليابان قد قاموا بتسميم ينابيع المياه وزرعوا قنابل في كل مكان، كان الكوريون هدفًا سهلًا ومناسبًا لتوجيه غضب الناس إليهم، فهم الأضعف وهم الذين كانوا يقومون بأعمال المقاومة. تعاونت في هذه الأثناء العصابات اليابانية مع الشرطة اليابانية والجيش الياباني لتعقب وقتل الآلاف من الكوريين المقيمين في اليابان بلا ذنب اقترفوه سوى أنهم كوريون. أدت هذه الأحداث إلى صرف اهتمام اليابانيين عن سوء أداء الحكومة في التعامل مع كارثة الزلزال، وركزوا اهتمامهم على نجاح الحكومة في اعتقال الكوريين ومحاكمتهم بدلًا من تركيزهم على فشلها في تعويض خسائر الزلزال. في تلك الأثناء، كان بعض العمال الكوريين ومن بينهم «باك يوول" وأصدقاؤه يقيمون ويعملون أعمالًا متدنية الأجور في اليابان، وكانت تلك المجموعة تخطط للقيام بأعمال ثورية، لكنهم لم يكونوا أبدًا من النخبة المثقفة ولا يتبنون فلسفة أو أيديولوجية واضحة غير الأناركية التي قرؤوا عنها ورؤوا أنها تمثلهم. ويتضح لنا أن هؤلاء الثوار الأناركيين ينتمون فعلًا وبحق إلى الفقراء والبسطاء، وبعيدون تمامًا عن أفكار النخبة وأيديولوجياتها. فبعد أن قُبض على «باك يوول" وصديقته „فوميكو كانيكو" في أعقاب الزلزال الكبير ووجهت لهما تهمة الخيانة، قام أحد الصحفيين الكوريين بزيارة لأصدقاء „باك يول" وزملائه في المقاومة متخيلًا أنه سيلتقي ثوارًا لهم فكر وثقافة وأيديولوجيا، وهناك دُهش من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بساطتهم وعفويتهم التي تصل إلى درجة البلاهة أحيانًا، فتساءل في دهشة عمن يكونون فعلًا، وإذا كانوا فعلًا من أصدقاء «باك يوول" ومن الثوار. لكن الأناركية هي تحديدًا ضد كل ما هو نخبوي وكل ما هو أيديولوجي، فنجد أن „باك يوول" نفسه ينفي في أثناء التحقيق معه أنه ثائر وقائد لجماعة الثوار، ويؤكد „أنهم فقط مجموعة من الأناركيين".

وهذا هو جوهر الأناركية في واقع الأمر. فلا توجد نظريات أو أفكار ممنهجة لممثلي الأناركية كما يقول «نعوم تشومسكي»(157) ولكنها في الوقت نفسه «ثورة عميقة» كما يقول الفرنسي «دانييل جورين» Daniel Guérin لأنها ترغب في تغيير المجتمع من أساسه، فالأناركي هو شخص في حالة ثورة دائمة على الأوضاع، فبالتأكيد هناك دائمًا شيء ما لا يستقيم في المجتمع. والأناركي يرفض المجتمع بأكمله كما يرفض القائمين على حفظ النظام، ويحرر الأناركي نفسه من أي أيديولوجية كما يحرر نفسه من الارتباط بكل ما هو مقدس ويخرق كل التابوهات، وهذا ما نجده في الفيلم أيضًا، إذ ارتبط كل من «باك يوول» وصديقته «فوميكو كانيكو» بطريقة تختلف عن شكل الزواج التقليدي، فكتبت «فوميكو» ورقة وقع عليها كل منهما حددت فيها مسؤوليات وواجبات وحقوق كل منهما تجاه الآخر، وعلقا هذه الورقة على حائط منزلهما، إلا أنهما لم يسجلا زواجهما إلا بعد أن اعتقلا وحكم عليهما بالإعدام فقط لأن «باك يول» أراد أن يدفنا معًا في مدافن أسرته، وكان القانون لا يسمح إلا بدفن أعضاء الأسرة الواحدة معًا. كان اختيار هذه الطريقة غير التقليدية لحياتهما المشتركة طريقة ثورية جدًا وضد كل التقاليد المتعارف عليها في المجتمع الياباني التقليدي في بدايات القرن العشرين.

تطرق الفيلم بذكاء أيضًا إلى فكرة أخرى مهمة من أفكار الأناركية، وهي تقديس الأناركيين للحريات الفردية والتخوف من ضياع الفرد وذوبانه في المجموع كما يريد الشيوعيون، ولهذا السبب فإن الأناركيين يحتفظون بمسافة من الفكر الشيوعي. فعندما اتُهم «باك يوول" بتأسيس منظمات ثورية اشتراكية، حرص في أثناء التحقيق معه على التأكيد على فرديته وهو ما يناقض المبادئ الشيوعية، فقد قال إنه «يعيش لنفسه فقط»، وإنه عندما يجوع يأكل وعندما يريد ممارسة الحب يمارسه. يعلق الفيلسوف الألماني الأناركي المناصر للحرية الفردية „يوهان

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كاسبر شميت" Johann Kaspar Schmidt المعروف باسم «ماكس شتيرنر" Max Stirner على تخوف الأناركيين من الفكر الشيوعي ويقول إن هذا الخوف منبعه أن الشيوعيين لا يفكرون في الإنسان الفرد ولا يرونه، لأنهم يرون فقط „الإنسان العامل المنتج» الذي لا يُسمح له بأي حريات سوى تأدية دوره المنتج في المجتمع(158). كان «شتيرنر" متخوفًا من أن يؤدي شيوع الملكية في المجتمعات الشيوعية إلى تركيز كل شيء في يد الدولة مما يجعلها أكثر سيطرة وأكثر قوة وأكثر تحكمًا في الأفراد. هذا التخوف نفسه عبر عنه «پيير - جوزيف پرودون" الذي لم يكن راضيًا عن أي شكل من أشكال الحكومات الديكتاتورية أو الشمولية أو العقائدية الشيوعية التي تجعل الفرد خاضعًا للمجموع(159).

يبدو أن الأناركيين كانوا على حق من تخوفهم من الشيوعية إذا وصلت إلى السلطة ويبدو أنهم قد تنبؤوا بذلك بوقت طويل حتى قبل أن يثبت التاريخ أن المجتمعات الشيوعية أصبحت بالفعل مجتمعات شمولية. فقد وصف الفيلسوف الثوري الروسي «ميخائيل باكونين" Mikahil Bakunin الذي عاش في القرن التاسع عشر وصول الشيوعيين إلى السلطة بأنها "البيروقراطية الحمراء"، وتنبأ بأنها ستكون أسوأ كذبة يمكن أن تمر بها روسيا. كما كان من رأي الناشط الأناركي الفرنسي «فرنان پيلوتييه" Fernand Pelloutier أنه لا يجب أن تنتهي الثورة التي يقوم بها الناس لتتحول إلى «سجن جماعي»، وأنه لا بد وأن تتوفر الفرصة لتكوين مؤسسات حرة غير سياسية تحركها احتياجات الإنتاج والاستهلاك فقط(160). ويعلق «نعوم تشومسكي» على هذه الآراء ويقول إنه لو كانت هناك فكرة مسيطرة على طريقة التفكير الأناركية، فستكون هي فكرة الربط بين «الاشتراكية والحرية"، فالحرية هي أهم ما يحرك الأناركي، ولكنها ليست الحرية التي تراقبها وتتحكم فيها الدولة، وليست هي الحرية الفردية الأنانية مثل الحرية البرجوازية والتي تهدف في النهاية إلى تحكم النخبة الثرية في الأفراد لتحقيق مصالحهم. فالحرية التي يضعها الأناركي نصب عينيه هي تلك الحرية التي تمكن كل فرد من تطوير قدراته كلها، وهي قدرات لا تعرف أي حدود ولا تعترف بأي قوانين تضع لها الحدود(161).

لهذا يكره الأناركي الدولة وقوانينها كراهية شديدة، ويؤمن أن مفهوم الدولة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكيان الدولة نفسه ضد تحرر الإنسان. فإذا كان الهدف هو تحرير الإنسان من الاستغلال، فإن هذا الهدف لن يتحقق بتركيز كل أدوات الإنتاج في يد الحكومة وتركيز القرارات في يد البيروقراطيين ومسؤولي الدولة كما يحدث في النظم الشيوعية. يعتبر الأناركي أن الدولة هي أكثر التصورات تدميرًا للإنسان وهي التي أصابته بالعمى فعجز عن رؤية جوهر الحرية عبر الأزمنة المختلفة. فقد أصبح الإنسان مهووسًا بفكرة الدولة ومؤسساتها لدرجة جعلته فريسة سهلة لها تستغله لتحقيق أهدافها. وهذا الرأي السلبي في الدولة كونه الأناركيون لأنهم يرون في الدولة نظامًا استبداديًا، سواء كان هذا الاستبداد استبداد الحاكم الفرد أم استبداد مجموعة من البشر حتى لو كانت مجموعة منتخبة. فكل دولة في نظر الأناركي هي دولة شمولية بطبيعتها، وكل دولة لها هدف واحد هو المراقبة وإخضاع الفرد واستغلاله لأغراض عامة والتضييق على حرياته، وتستخدم الدولة في ذلك أدواتها التي تمكنها من ذلك مثل الرقابة والقانون والشرطة(162). ويقول "پرودون" إن الحكومات عندما تحكمنا **"فهذا يعني أنها تراقبنا وتفتش في حياتنا وتوجهنا وتشرع لنا القوانين من أجل السيطرة علينا. تخضعنا الحكومات إلى نظام صارم وتفرض علينا الأيديولوجيات وتعظنا وتقيمنا وتأمرنا، ومن يقوم بكل ذلك هم ممثلو الحكومات، وهم مخلوقات لا تملك الحق ولا الحكمة ولا الاستقامة لتقوم بذلك"**(163).

لم تختفِ الأناركية من العالم، فما زال هناك عديدٌ من الأناركيين في كل مكان، وهم يكنون مشاعر الكراهية للرأسمالية وللدولة وللنظام الشيوعي أيضًا، والأناركيون ما زالوا يحاولون المقاومة ضد فكرة الدولة ويحاولون كشف استبداد قوانينها، رغم أننا لم نعرف أبدًا أنه حدث ووصل الأناركيون إلى طريقة تمكن الناس من حكم أنفسهم.

في عام 1996، قامت السلطات الأمريكية باعتقال عالم الرياضيات والفيزياء «ثيودور كازينسكي" (تيد كازينسكي) Theodore Kaczynski (Ted Kaczynski) المعروف باسم «مفجر الجامعات والطائرات» The Unabomber متهمة إياه بأنه وراء عديد من التفجيرات التي وقعت في عدة مدن في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت كلها تستهدف الجامعات أو الأماكن التي تدعم الصناعات

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التكنولوجية وتشجعها. كان „تيد كازينسكي" أحد أنبغ الطلاب في مدرسته وواحدًا من أصغر الطلاب الذين حصلوا على منحة دراسية في جامعة „هارفارد" الأمريكية. استطاع «كازينسكي" الحصول على وظيفة عضو هيئة تدريس في جامعة „كاليفورنيا"، لكنه استقال سريعًا واختار أن يعيش منعزلًا في مكان ناءٍ بالقرب من مدينة „شيكاغو". كان „كازينسكي" وما زال مقتنعًا أن التكنولوجيا هي أكبر ضرر على البشرية وأن التقدم التكنولوجي هو الذي سيؤدي إلى زوال العالم الذي نعرفه. لم ينادِ „كازينسكي" فقط بثورة تهدم المجتمع التكنولوجي وتدمره، وإنما بدأ التصرف بشكل عملي وقام بتوجيه الضربات إلى الأماكن التي يعتقد أنها تدعم التكنولوجيا، فأرسل قنابل وشحنات متفجرة إلى بعض الجامعات والشركات التي تتبنى برامج تطوير الاختراعات التكنولوجية وتمولها، وخلفت تلك القنابل وراءها عددًا قليلًا من القتلى وعديدًا من الجرحى وشكلت تهديدًا كبيرًا للمجتمع الأمريكي آنذاك. تعامل المجتمع الأمريكي ووسائل الإعلام هناك مع «كازينسكي" باعتباره أحد المجرمين الخطرين، وحُكم عليه بالسجن المشدد مدى الحياة. وحاول محامي الدفاع، كما حاولت وسائل الإعلام، تأكيد عدم سلامة صحة «كازينسكي" النفسية والعقلية لتخفيف الحكم عليه، إلا أنه كان يرفض تلك المحاولات ويشدد في أكثر من مرة على حقيقة أنه «ليس مريضًا بأي مرض عقلي»، ويصر على أنه فعل ما فعله لأسباب منطقية ومبررة(164).

يبدو أن فيلم «جوكر» يتطرق أيضًا إلى هذه المشكلة نفسها ويشير إلى الآثار السلبية للتكنولوجيا على حياتنا. ففي أحد مشاهد الفيلم، تظهر حشود الناس وهي تتظاهر في الشوارع وفي خلفية المشهد إعلان لفيلم «أزمنة حديثة" Modern Times لـ"شارلي شابلن" الذي أنتج في عام 1936، وكتبه وأخرجه «شارلي شابلن». لم تكن الحياة في عام ١٩٣٦ قد تمكنت منها التكنولوجيا بعد، ولم نكن، كبشر، قد أصبحنا معتمدين بهذا الشكل على الآلات والأجهزة، ولم تكن الحكومات قد ابتكرت أنظمة تراقب بها المواطنين عن طريق حساباتهم البنكية وهواتفهم الذكية وأرقامهم القومية. لم يكن فيلم «أزمنة حديثة» هو الوحيد الذي يتعرض لمشكلات الحياة الحديثة، فقد شهدت صناعة السينما عديدًا من الأفلام التي تتنبأ برقابة أشد وتدخل أكبر في حياة الأفراد من قبل حكوماتهم تتيحه التكنولوجيا، كما تنبأت أفلام وروايات كثيرة بانهيار العالم وزواله إما بسبب الأمراض وإما

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسبب المجاعات أو الحروب الذرية أو تغير المناخ. لكن رغم كل تلك التنبؤات بانهيار العالم أو فناء البشرية والتي تستند في واقع الأمر إلى قدر من الحقائق، ورغم تأكد بعض الناس من الطريق الكارثي الذي يسير فيه العالم، فإن البشر يقفون مكتوفي الأيدي أمام الانهيار الوشيك لأنه مطيعون للقواني. استند «كازينسكي" إلى هذه الرؤية عن نهاية العالم بسبب التقدم والتكنولوجيا، وحاول أن ينبه العالم إلى خطورة المسار الذي يسير إليه، لكنه فعل ذلك بطرق اعتبرتها السلطات غير قانونية وعنيفة ومهددة للسلم الاجتماعي. ورغم ذلك، والمثير للدهشة أن عددًا من الناس يتفقون مع رؤية «كازينسكي" وأفعاله، كما يقول أحد ضباط مكتب التحقيقات الفيدرالي الذي كان مسؤولًا عن التحقيق في قضيته. فبعض الناس يعتبرونه من الأبطال الذين يعملون في السر وتحت الأرض لإنقاذ العالم(165). فقد تضامن على سبيل المثال المفكر والناشط الأمريكي المدافع عن البيئة "جون زرزان" John Zerzan مع «تيد كازينسكي" فحضر محاكمته وتبادل معه عديدًا من الرسائل بعد سجنه. ويرى "زرزان" أيضًا أن المجتمع الصناعي يشكل تهديدًا كبيرًا على البشر، وأننا إذا أردنا إنقاذ البشرية من الفناء، فالأفضل هو العودة إلى المجتمع ما قبل الزراعي، أي إلى المجتمع الرعوي(166). وهناك من يرى في «كازينسكي" وأفعاله ثورة لها مبرراتها وفلسفتها، فيقول عنه "تشاد هاج" Chad A. Haag، الكاتب الأمريكي المناهض للمجتمعات الرأسمالية والذي يعيش الآن في الهند، إن «كازينسكي" أكثر المفكرين الذين لم ينالوا حظهم من التقدير في العالم، فقد أولته وسائل الإعلام كثيرًا من الاهتمام، إلا أنها صورته كمجرم أو كمختل عقليًا، ولم تنل فلسفته أي اهتمام رغم أن أفعاله بنيت كلها على أساس فلسفي هو معارضة التكنولوجيا الحديثة التي تتحكم في حياتنا(167).

كتب «تيد كازينسكي" بيانه „المجتمع الصناعي ومستقبله" Industrial Society and its Future في التسعينيات من القرن الماضي، ولم تكن التكنولوجيا قد تغولت في حياتنا بهذا الشكل بعد، فلم تكن الهواتف الذكية قد أصبحت في يد كل إنسان حتى في أفقر المناطق في العالم، ولم تكن وسائل التواصل الاجتماعي قد أصبحت تحتل مكانًا أكبر في حياة الناس بحيث يستبدلها بعضهم بالتواصل الحقيقي، كما لم تكن فيديوهات „اليوتيوب" تملأ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفضاء الرقمي بهذا الشكل بعد. يقول «هاج» إن هدف «كازينسكي" لم يكن فقط رفض التكنولوجيا الحديثة، وإنما كانت فلسفته أعمق من ذلك، وهذا ما يجعلنا نتفهم الأفعال العنيفة التي قام بها على حد قوله، فهو يهدف إلى خلق «حركة ثورية» كان من المفترض أن تتطور عبر السنين لتؤدي إلى رفض صريح للتكنولوجيا الحديثة. يقول „هاج" إن"كازينسكي" أراد إطلاق حركة لديها خطط وإستراتيجيات واضحة ومناسبة لتحويل المجتمع إلى مجتمع «ما بعد تكنولوجي»(168). كما أنه يدعو إلى الثورة ضد المجتمع التكنولوجي في أسرع وقت، لأنه يرى أنه كلما تطور هذا المجتمع وتضخم، كانت النتائج المترتبة على التكنولوجيا كارثية(169). وفي بيان «المجتمع الصناعي ومستقبله»، يؤكد «كازينسكي" أن المجتمع التكنولوجي لا بد وأن يُدمر تمامًا، ولهذا كان يعتبر أفعاله العنيفة أفعالًا مقبولة لأنها في سياق الثورة الشاملة ضد هذا المجتمع غير القابل للإصلاح (يذكرنا هذا الرأي بآراء كل من كان يحاربهم „باتمان" في سلسلة أفلامه)، فلو أننا „تنازلنا وسمحنا لهذا المجتمع التكنولوجي بإصلاح نفسه، فسوف يتعافى من أمراضه وسوف يقضي في النهاية على أي حرية لنا»(170).

يعترض «كازينسكي" على الطاعة التامة التي يطالبنا بها المجتمع التكنولوجي في مقابل إمدادنا باحتياجاتنا الأساسية من المنتجات المصنعة والطبيعية أيضًا كالماء. ويرى أن المجتمع التكنولوجي الصناعي سوف ينتهي بقتل البشرية كلها، ولهذا، فالثورة العنيفة ضده هي الطريقة المثلى للوقوف أمام هذا المصير. نحن لا نملك في رأيه اختيارات متعددة، فالمجتمع الصناعي إما سينتهي إلى سيطرة الآلات على البشرية لدرجة أن البشر أنفسهم سينقرضون في النهاية، وإما أنه سيدمر البيئة بطريقة تصبح معها الحياة البشرية مستحيلة، وفي الحالتين، فإن القتل والفناء هو ما يقوم به هذا المجتمع الآن وهو ما يجب مواجهته بكل السبل(171). وهنا يظهر السؤال مرة أخرى الذي يسأله البعض: هل يمكن مواجهة النظام القائم الذي يتعمد قتل البشرية بهذه الطريقة الممنهجة من داخل النظام وبآليات القانون التي هي من صنع النظام نفسه؟ هل سيسمح النظام بثورة عليه تنهيه تمامًا؟ وهل سيقبل أي نظام الخروج عليه، أو سيواجه هذا «التمرد» بعنف وقمع شديدين، لأنه تمرد على القوانين؟ وهل نقول هنا إن الأناركيين على حق

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في كراهيتهم لأي شكل من أشكال النظام والدولة لأن هذه الدول الحديثة لا تعمل لصالح الإنسان؟ ولكن ما الذي يمكن أن يحدث إذا نجحت ثورة الأناركيين؟ هل يستطيع الناس بالفعل أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم وينظموا حياتهم ويديروا شؤونهم وينظموا علاقاتهم دون كيان ما يقوم بذلك أو مجموعة ما تتولى المسؤولية؟ وما الذي يضمن ألا يتحول هذا الكيان فيما بعد إلى كيان مستبد يحد من حريات البشر؟ وهل نحن مثاليون للغاية إذا فكرنا في أن القوانين الأخلاقية يمكن أن تحل محل قوانين النظام الحاكم غير العادلة أحيانًا؟ إنها أسئلة ما زالت تشغل فكر البشر وما زالت الإجابة عنها مراوغة، فكلما تخيل أحدنا أنه قد وجد الإجابة أظهر له الواقع جانبًا آخر لم يره من قبل.

أنتج في عام 2014 مسلسل أمريكي عنوانه „المئة" The 100 عن رواية للشباب بنفس العنوان للكاتبة الأمريكية «كاس مورجان» Kass Morgan.

تدور أحداث المسلسل حول نهاية الحياة فوق الأرض بعد أن تعرض الكوكب إلى قنبلة نووية قضت على الحياة فيه، لكن تمكن بعض البشر من النجاة بحياتهم وهربوا من الكوكب إلى الفضاء على متن سفينة فضاء أطلقوا عليها اسم "الأرك" ArK (سفينة "نوح")، واستندوا في اختيار ذلك الاسم إلى قصة الفيضان الذي غمر الأرض في أيام النبي "نوح" وجعلها غير صالحة للسكن لفترة من الوقت. عاش الناجون على متن هذه السفينة لمدة سبعة وتسعين عامًا. وحرص المسؤولون في «الأرك" على سن قوانين صارمة من أجل الحفاظ على حياة الناجين، فالطعام محدود والماء لا يتوفر إلا بصعوبة، والأكسجين محدود أيضًا، ولهذا، فلم يكن يُسمح للعائلة الواحدة بإنجاب أكثر من ابن أو ابنة واحدة، وأي خرق للقوانين حتى لو كان مجرد سرقة صغيرة يُعاقب مرتكبها فورًا بالإعدام أو «التعويم في الفضاء» إذا كان قد أتم الثامنة عشرة من عمره. كان البقاء بقيد الحياة في هذه الظروف تحديًا كبيرًا للغاية وكان يستلزم من وجهة نظر المسؤولين في «الأرك" قوانين قاسية بدورها. فقد وافق مجلس المستشارين في "الأرك" على سبيل المثال في النهاية على قانون يسمح بقتل بعض الموجودين على السفينة بغرض تخفيض عدد سكانها للحد من استهلاك الأكسيجين وحتى يمنحوا بعض الوقت للآخرين بهدف الإبقاء على الجنس البشري حيًا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لكن بعد سبعة وتسعين عامًا، بدأت نظم دعم الحياة في سفينة الفضاء تنهار وبدأ الأكسجين في التناقص مما يعني أن الحياة في «الأرك" ستنتهي في غضون شهور قليلة. وهنا قرر المستشار المنتخب ومجلس المستشارين في «الأرك" إرسال مجموعة من الشباب المساجين الذين خرقوا قوانين "الأرك" ولم يتموا الثامنة عشرة من عمرهم بعد إلى الأرض لاستكشاف حالتها واستكشاف الكوكب ليتأكدوا إذا كان قد عاد قابلًا للحياة فوقه بعد مضي كل تلك السنوات. يرسل مائة من الشباب من الجنسين إلى الأرض، وهناك يبدأ صراع البقاء أحياء وفي الوقت نفسه الصراع من أجل إيجاد شكل من أشكال التعايش. في البداية يقرر الشباب الذين عانوا كثيرًا من قوانين "الأرك" الصارمة إنهم سيعيشون بلا قوانين، وإن قوانين "الأرك" لن تسري عليهم، فهم قد عانوا من قسوتها كثيرًا. ولكن سرعان ما يبدأ الصراع فيما بينهم وينتهي بقتل أحدهم، كما يبدأ صراع آخر بينهم وبين بعض البشر الآخرين الموجودين على الأرض الذين نجوا من الانفجار النووي. وكان على هؤلاء الشباب أن يتعلموا كيف يتخذون القرارات الصعبة إذا أصبحوا في موقع المسؤولية. وبعد عديد من المواقف التي يقتتل فيها الشباب بينهم وبين بعض، وبعد عديد من الأخطار التي يواجهونها من جماعات البشر الأخرى الموجودة على الأرض، يكتشفون أن عليهم أن يضعوا لأنفسهم قواعد وقوانين تسري على الجميع وتُحترم من الجميع وإلا ساد القتل والثأر وانتشرت السرقة، كما كان عليهم أن يتعلموا أنهم قد يضطرون أحيانًا لتغيير طبائعهم الخيرة من أجل البقاء بقيد الحياة، أو أنهم قد يضطرون أحيانًا إلى تشريع بعض القوانين القاسية من أجل الحفاظ على حياة عدد أكبر من البشر. فعندما أصبحت الأرض مهددة مرة أخرى بالفناء، تراجع سكانها إلى مخبأ تحت الأرض، وهناك كان عليهم أن يتعاملوا بنفس قوانين «الأرك" من جديد، فكان عليهم قتل بعض السكان لتقليل العدد في الملجأ، لأن الطعام لم يعد يكفي الجميع.

تبدو من جديد معضلة التعارض بين القوانين الأخلاقية والقوانين التي تفرضها السلطة (منتخبة أو غير منتخبة) والتي من شأنها أن تحمي أكبر مجموعة من الناس، أو تحمي الصالح العام. ففي النهاية، يتضح للجميع، خاصة أولئك الذين هبطوا إلى الأرض، إن الحياة دون قوانين قد تؤدي إلى الفوضى ومزيد من القتل والدمار. هكذا يبدأ الشباب والشابات في مراجعة أفكارهم عن العدل والقانون

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والتفكير مرة أخرى في معنى «الصالح العام». عُرض من المسلسل سبعة مواسم حتى الآن، وفي كل موسم يظهر من جديد شكل آخر لمعضلة التناقض بين القانون الأخلاقي وقانون السلطة والمراوحة بين الرحمة والعدل، كما يعرض كل موسم المواقف الصعبة والحيرة التي قد يجد المسؤول نفسه فيها إذا قرر التعامل وفق الأخلاق أو وفق قانون السلطة، فسواء انحاز للقانون الأخلاقي أو لقانون السلطة، كان يجد أنه يسبب في مرة الضرر للبعض. لا يعطينا المسلسل رأيًا نهائيًا، فمرة نجد أنفسنا منحازين إلى القانون الأخلاقي ومرة أخرى إلى قانون السلطة، فيبدو وكأن هذه الحيرة ستظل أزلية ولن تُحل أبدًا.

إننا هنا أمام معضلة مثل "معضلة التروللي" أو معضلة العربة، وهي المعضلة الفلسفية الشهيرة التي تحولت إلى سلسلة من التمرينات الذهنية في مجال الأخلاق والفلسفة وركزت بالأخص على المعضلة الأخلاقية التي يجد الإنسان نفسه فيها إذا كان عليه الاختيار بين أن يضحي بحياة عدد قليل من الناس في سبيل إنقاذ عدد أكبر أو إنقاذ الصالح العام. كان هذا التدريب الفلسفي قد فكرت فيه في الأصل الفيلسوفة البريطانية «فيليبا فوت» Philippa Foot في عام ١٩٦٧، ويتلخص في الآتي: عربة ترولي تسير مسرعة على القضبان ولكنها بلا فرامل، وعلى قضبان التروللي يقف خمسة أشخاص غير قادرين على التحرك لسبب ما، وعربة التروللي متوجهة نحوهم لا محالة، ويمكن للسائق أن يقرر الانحراف بالعربة إلى قضبان جانبية لكنه في هذه الحالة سيصدم شخصًا آخر يقف على القضبان الجانبية. فهل سيختار السائق التضحية بحياة شخص واحد في مقابل إنقاذ حياة خمسة أشخاص أم سيترك الأشخاص الخمسة لمصيرهم دون أن يتدخل؟ وفي عام ١٩٨٥ اهتمت الفيلسوفة الأمريكية «چوديت چارڤيس تومسون» Thomson Judith Jarvis بهذه المعضلة ووسعت مجالها وغيرت من بعض عناصرها: فأصبح السؤال موجّها للقارئ بشكل شخصي، فبدلًا من السائق الذي يقرر الانحراف بعربة التروللي تتوجه الفيلسوفة بالسؤال إلى القارئ الذي تقول له إنه الآن موجود بنفسه في الشارع ويرى عربة ترولي بلا سائق تندفع بسرعة نحو خمسة أشخاص واقفين على القضبان، والقارئ يقف إلى جانب يد التحويلة، وبإمكانه تحويل العربة عن مسارها إلى القضبان الجانبية حيث يقف شخص واحد. الاختيار المتاح أمام القارئ هنا هو أن يقف ساكنًا ولا يقوم بأي فعل ويراقب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأشخاص الخمسة وهم يُقتلون نتيجة اصطدام العربة بهم، أو أن يقرر أن يمد يده ليحول مسار عربة الترولي إلى القضبان الجانبية لتصدم شخصًا واحدًا فقط، لكنه في الحالتين سيجد نفسه مسؤولًا عن قتل شخص أو عدة أشخاص. يختلف هذا التدريب عن التدريب الأصلي في إن القرار قد أصبح الآن في يد القارئ وليس في يد السائق، أي إن القارئ هو من يقرر ولا يكتفي بالتعليق على قرار السائق أو تقييمه أخلاقيًا. ثم غيرت «تومسون» مرة أخرى من التدريب، فجعلت عربة الترولي تسير بسرعة وبشكل خارج عن السيطرة وبها خمسة أشخاص، والقارئ يراقب ما يحدث من موقعه فوق كوبري المشاة، ولكن لا وجود لتحويلة أو لقضبان جانبية، لكنه يستطيع أن يوقف عربة الترولي إذا ألقى شيئًا ثقيلًا من فوق الكوبري ليسقط أمامها ويوقفها، ولكن لا وجود لأي شيء ثقيل في المكان إلا رجل بدين. هنا يمكن أن يقرر القارئ أن يدفع هذا الرجل ليقع أمام عربة الترولي ويموت وينقذ الأشخاص الخمسة، أو أن يترك هؤلاء الخمسة لمصيرهم المحتوم.

لاقت هذه التدريبات الذهنية انتقادًا من بعض الناس الذين قالوا إن الحياة بها اختيارات أكثر تنوعًا، فالقرارات التي تتخذ في الحياة الحقيقية لا تكون بهذه الحدة وهذا التطرف، في حين قال البعض الآخر إن هذه المعضلة تلقي الضوء على مسائل أخلاقية عديدة نواجهها في حياتنا مثل مسألة الإجهاض على سبيل المثال إذا كان الطفل يشكل خطرًا على حياة الأم ويصبح على الطبيب أن يتخذ قرارًا إما الإبقاء على حياة الطفل أو حياة الأم.

ازدادت هذه التدريبات الذهنية شهرة مع الوقت، ففي عام ٢٠٠٣ قام فريق بحثي من جامعة „هارفارد" بإنشاء موقع إلكتروني أطلقوا عليه اسم «اختبار الحس الأخلاقي". أراد الفريق البحثي أن تشمل الدراسة خمسة آلاف زائر، وهو العدد الذي سجل نفسه على الموقع بالفعل في غضون أسابيع قليلة، ولكن وحتى بعد عشر سنوات من ذلك التاريخ، نجد أن هذا الموقع ما زال يعمل وما زال يجذب زائرين من كل أنحاء العالم بأعداد كبيرة(172) يبدو إن هذه المعضلة المطروحة تمس حياة الناس بشكل مباشر وتلقي الضوء على صعوبة الاختيارات التي تواجهنا نحن البشر وصعوبة تشريع وسن القوانين واتخاذ القرارات، فمتى تكون القوانين والقرارات للصالح العام فعلًا؟ ومتى تكون أخلاقية؟ ومتى نطيع القانون ومتى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نتجاهله؟ وهل نتغاضى عن قسوة القوانين وتعارضها مع الأخلاق إذا كانت تُسن لأجل الصالح العام، أو ننحاز للقوانين الأخلاقية حتى لو كانت تضر به؟ أنا بشكل شخصي أتمنى لو أستطيع أن أتبع القانون الأخلاقي في كل زمان ومكان، وأتمنى ألا أضطر إلى الاختيار بين الصالح العام وحياة مجموعة أقل ومصلاحها. لهذا أعترف أن الإجابة الشافية النهائية عن كل تلك الأسئلة السارية لكل زمان ومكان تستعصى أحيانًا على البشر.

---

155 - Guerin, Daniel. Anarchism: From Theory to Practice. Monthly Review Press. Kindle Edition. Location 100.

156 - Ibid. Location ٧٢٩.

157 - Ibid. Location 289.

158 - Ibid. Location 514.

159 - Ibid. Location 520.

160 - Ibid. Location 100.

161 - Ibid.Location 118.

162 - Ibid.Location 413.

163 - Ibid.Location 424.

164 - Wiehl, Lis. Hunting the Unabomber (p. 281). Thomas Nelson. (p. 281). Kindle Edition.

165 - Ibid.

166 - Haag, Chad A. The Philosophy of Ted Kaczynski: Why the Unabomber was Right about Modern Technology (p. 66).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

.Kindle Edition

167 - Ibid. P. 6.

168 - Ibid. P. v.

169 - Ibid. P.١٦

170 - Ibid. P.١٩.

171 - Ibid. P. ٧٥ – ٦١.

172 - انظر للمزيد عن معضلة الترولي:

Thomas Cathcart. (2013-09-09T22:58:59). The Trolley Problem, or Would You Throw the Fat Guy Off the Bridge? A Philosophical Conundrum. Workman Publishing. Kindle .Edition

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأخيرًا

بدأ تاريخ الإنسان مع عصيان "آدم" أوامر الله ونزوله إلى الأرض، ومنذ هذه اللحظة أصبح على الإنسان أن يختار، أن يقرر بنفسه ما يفعله: هل يطيع شهواته أو يطيع أوامر الله؟ هل يطيع قوانين الأقوى أو يطيع القانون الأخلاقي؟

الطاعة بشكل عام ليست دائمًا المرادف للحب، وليست دائمًا فضيلة، فهي ليست فضيلة في حالة الامتثال لقوانين سلطات الاحتلال على سبيل المثال أو لقوانين سلطة غاشمة تدفع بالناس إلى الحروب أو تميز بين الناس على أساس العرق أو الدين أو اللون أو الجنس.

المفارقة في طاعة القوانين هي إن الإنسان يكون أحيانًا بين اختيارين أحلاهما مر كما يُقال، فأن تطيع السلطة في بعض الحالات يعني إنك تقف ضد مصالح الناس وأنت منهم، وإذا اخترت ألا تطيع قوانين السلطة انحيازًا للناس، فأنت معرض للمحاكمة والعقاب. وفي أحيان أخرى يُعاقب من أطاع السلطة أيضًا ولكن فيما بعد، بعدما ينتهي حكم هذه السلطة.

من تضع القوانين في العصر الحديث هي في واقع الأمر سلطة منتخبة متوافق عليها من معظم الناس، أو هكذا تبدو الحال في معظم الدول الديمقراطية الحديثة، فالأصل في هذه الدول هو إن نواب الشعب في البرلمان المنتخب هم من يوافقون على القوانين المشرعة وهذا يعني أن الشعب أو من يمثل الشعب هو من يضع القانون ويوافق أو لا يوافق عليه، ولهذا فإن القوانين في الدول الديمقراطية تهدف إلى كونها في صالح الشعب بالضرورة في معظم الأحوال، أو في صالح الأغلبية على أقل تقدير.

عصيان قانون السلطة، أيًا كانت هذه السلطة، ليس سهلًا، ليس فقط بسبب العقاب الذي سيقع على من يخالف القانون، ولكن لأن من يعصي القانون يعصي الجماعة ويقف بالضرورة وحيدًا. سيكون عليه في تلك الحالة أن يتقبل نتائج عصيانه وحده دون مشاركة من أحد، كما إنه لن يستطيع أن يلقي بالمسؤولية على غيره. يختار من يخالف القانون حياة غير سهلة، يختار أن يعيش في الهامش معرضًا لهجوم السلطة عليه ومعرضًا لاستهزاء الناس وتنمرهم. يُعاقب من يخالف

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

القانون بعقوبات تتراوح في شدتها، ولا يفترض أن تمس تلك العقوبات كرامة الإنسان، هذا المفهوم، الكرامة، الذي ظهر مع صعود الطبقة البرجوازية في العصر الحديث ومع ظهور الليبرالية، وفرض حماية كرامة الإنسان حتى كرامة المذنب والمجرم، فعندما صعدت الطبقة الوسطى بدأت تتمتع أخيرًا بالاحترام والمساواة والكرامة، التي كانت كلها مميزات قاصرة على الطبقة الأرستقراطية وحدها، ثم انتقلت هذه القيم فيما بعد للطبقات الأخرى في المجتمع، حتى المعاقبين والمدانين. ومع ذلك، فليس صحيحًا أن المجتمعات الليبراليةتحترم كرامة الإنسان طوال الوقت، ففي حالات بعينها يُهان من يخالف القانون هناك أيضًا ويُعاقب، حتى لو لم يقم بالسرقة أو القتل أو الاحتيال، وأحيانًا يكون مجرد السفر إلى هذه البلاد الليبرالية فعلًا يستلزم العقاب أو الاحتجاز إذا حدث وطلبت اللجوء السياسي إليها.

عندما تُهان كرامة الإنسان يلجأ إلى الثورة على القوانين وعلى السلطة، والثورة ضرورية في حياة الشعوب لأنها تمثل استعادة الشرف والكرامة كما تقول «هانا آرنت"، لكن هل تنجح كل الثورات في استعادة الكرامة بعد أن تعطل القوانين القديمة أو تلغيها؟ أم إن بعض الثورات تأتي بقوانين جديدة تعيد امتهان كرامة الناس بل وتزيد من حدة هذا الامتهان؟ نعرف من التاريخ أن من كانوا ثوارًا ينادون بالعدل والحرية يصبحون في بعض الأحيان أكثر ديكتاتورية ممن ثاروا عليهم. ألم يحدث ذلك في الاتحاد السوفيتي بعد الثورة البلشفية على سبيل المثال؟ حتى المجتمعات الليبرالية التي جاءت في لحظة تاريخية ثورية على النظام الإقطاعي القديم، أصبحت اليوم في نظر البعض عاجزة عن تشريع قوانين تحمي مصالح الأغلبية، تلك الأغلبية التي قد تهدد بالخروج على القانون في حالة الإحساس بفقدان الأمان التام، وهو ما تدفع المجتمعات الليبرالية بعض الناس دفعًا له. ولكن تبدو الثورة في المجتمعات الليبرالية مستحيلة، فالنظم هناك لا تجبر الأفراد على طاعتها واتباع خطها، بل إنها «تغويهم» ليتبعوها ويطيعون قوانينها بكامل إرادتهم، فالبديل قد يكون الفوضى أو «الأناركية" التي لا يشعرون أنهم مستعدون لها.

بعد استعراض الآراء التي تقول بضرورة طاعة القوانين والآراء الأخرى التي تنادي بطاعة الضمير الأخلاقي إذا ما تعارضت القوانين معه، قد يجد القارئ نفسه في حيرة من أمره، فما هو الفعل الصائب؟ هل هي طاعة القوانين التي وضعتها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الدولة؟ وماذا لو كانت هذه القوانين غير عادلة كما رأينا في حالة الدولة النازية وقوانين الفصل العنصري وقوانين العبودية؟

في رأيي إن الطاعة ليست في جميع الأحوال فضيلة، وإن التمرد على القوانين التي تتعارض مع الحس الأخلاقي هو ما يدفع البشرية وقوانينها إلى التطور. ألم يكن التمرد على قوانين العبودية هو ما أدى إلى إلغائها؟ ألم يكن التمرد على قوانين الفصل العنصري هو ما أعطى البشر أصحاب البشرة الملونة حقوقهم المسلوبة منهم؟ وألم تحقق الثورات الشعبية، التي هي في الأصل خروج على القانون، تحولًا واضحًا في حياة الناس؟

في رأيي، لن يكف الناس عن تشريع القوانين، ولن يكف الناس عن التمرد عليها إذا وجدوا فيها ظلمًا وقسوة، وأعتقد أن هذا هو قانون الحياة: أن تختبر طوال الوقت قدرتك على الوقوف ضد الظلم، وأن تستشعر ظلم القوانين حتى لو كانت مفروضة، ولا تستسلم لها لمجرد أنها قوانين وأوامر قادمة من أعلى. ففي كلمتها في أثناء حفل تسليمها جائزة نوبل للسلام، قالت الصحفية الأمريكية الفلبينة الأصل «ماريا ريسا" :Maria Ressa إن الموظفين البيروقراطيين المهتمين بمسيرتهم المهنية قادرون على القيام بأفعال بلا ضمير، لأنهم يبررون ما يفعلونه بأنهم يتبعون الأوامر". ولكن „هكذا تفقد الأمم ويفقد العالم أرواحهم.(173)"

---

173 - https://www.youtube.com/watch?v=m1w3rRRBoq8

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملاحق

قائمة بالمنتجات الثقافية التى وردت في الكتاب(174):

أولًا: الكتب:

1. أرنو جروين. ضد الطاعة. دار نشر كليت كوتا. ألمانيا ٢٠١٥.

2. أوتا فريفرت. سياسة الإذلال: مجالات القوة والعجز. نقله إلى العربية: هبة شريف. دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع. دمشق 2021.

3. عمرو عزت. الغرفة ٣٠٤: كيف اختبأت من أبي العزيز ٣٥ عامًا. دار الشروق. القاهرة 2019.

4. كارل شميت. نظرية الپارتيزان. استطراد حول مفهوم السياسي. نقله إلى العربية: هبة شريف. حرره وراجعه: أحمد عبد الفتاح. مدارات للأبحاث والنشر. القاهرة 2019.

5. هوارد زن. التاريخ الشعبي للولايات المتحدة. ترجمة شعبان مكاوي. المركز القومي للترجمة. الطبعة الثانية. القاهرة ٢٠٠٩.

6. برنهارد شلينك. القارئ. نقله إلى العربية: تامر فتحي. روافد للنشر والتوزيع. القاهرة ٢٠١٦.

7. كريستا فولف. نموذج طفولة. ترجمة هبة شريف. دار شرقيات. القاهرة ١٩٩٩.

8. دينيس لويد. فكرة القانون. تعريب سليم الصويص. مراجعة سليم بسيسو. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. نوفمبر 1981.

9. كارل شميت. مفهوم السياسي. نقله إلى العربية سومر ألمير محمود. مدارات للأبحاث والنشر. القاهرة ٢٠١٧.

10. ميشيل فوكو. المراقبة والمعاقبة وولادة السجن. ترجمة د. علي مقلد. مراجعة وتقديم مطاع صفدي. مركز الإنماء القومي. بيروت ١٩٩٠.

11. أحمد ناجي. حرز مكمكم. دار صفصافة للنشر والتوزيع. القاهرة 2019.

12. بهروز بوتشاني. لا صديق سوى الجبال. ترجمة ريم داوود. العربي للنشر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والتوزيع. القاهرة 2021.

13. آن أپلباوم، فجر الديمقراطية.. فشل السياسة وفراق الأصدقاء. سيجنال بوكس. أوكسفورد 2020.

14. مكسيم ليو. ليكن قلبكم مستعدًا: حكاية أسرة ألمانية شرقية. ترجمة: د. نبيل حفار. دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع. دمشق 2018.

15. فريدريكه جيزفاينر. حرية حزينة. ترجمة هارون سليمان. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة 2019.

16. زيجموت باومان. الحداثة السائلة. ترجمة حجاج أبو جبر. تقديم هبة رؤوف عزت. الشبكة العربية للأبحاث والنشر. بيروت ٢٠١٦.

17. جورج أورويل. 1984. ترجمة أنور الشامي. المركز الثقافي العربي. بيروت 2013.

ثانيًا: المدونات والمواقع الإلكترونية:

1. https://www.youtube.com/watch?v=RrhɛJDsOmVw
2. https://www.youtube.com/watch?v=VtvjbmoDx-I
3. https://www.youtube.com/watch?v=vJS_sGaoZgk
4. **https://www.youtube.com/watch?v=m1w3rRRBoq8**

ثالثًا: المقالات الإلكترونية:

1- https://www.sueddeutsche.de/politik/sea-watch-rakete-lampedusa-1.4504697

2-https://www.americanbar.org/advocacy/governmental_legislative_work/priorities_policy/immigration/familyseparation/

3- shorturl.at/hCEIK

4- shorturl.at/ghpGK

رابعًا: الأفلام:

1. فيلم الجزيرة، إنتاج ٢٠٠٧، إخراج شريف عرفة، بطولة أحمد السقا وهند

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

صبري وخالد الصاوي.

2. الفيلم الألماني سماء فوق برلين Der Himmel über Berlin، إنتاج ١٩٨٧، إخراج ڤيم ڤندرز.

3. الفيلم الأمريكي الوطني The Patriot. إنتاج 2000، إخراج رولاند إمريش، بطولة ميل جيبسون وهيث ليدچر وجولي ريتشاردسون.

4. الفيلم الأمريكي القارئ The Reader، إنتاج ٢٠٠٨، إخراج ستيفن دالدري، بطولة كيت وينسلت ورالف فينس ودافيد كروس.

5. فيلم البريء، إنتاج ١٩٨٦، إخراج عاطف الطيب، بطولة أحمد زكي وممدوح عبد العليم ومحمود عبد العزيز.

6. الفيلم الأمريكي بعض الرجال الطيبين A Few Good Men، إنتاج ١٩٩٢، إخراج روب راينر، وبطولة توم كروز وجاك نيكلسون وديمي مور.

7. فيلم سوق المتعة، إنتاج 2000، إخراج سمير سيف، قصة وسيناريو وحوار وحيد حامد، بطولة محمود عبد العزيز وإلهام شاهين وفاروق الفيشاوي.

8. الفيلم الأمريكي البريطاني المشترك الرجل الفيل The Elephant Man، إنتاج 1980، إخراج دافيد لينش، بطولة جون هيرت و»أنتوني هوبكنز».

9. الفيلم الأمريكي أعظم رجل استعراض The Greatest Showman، إنتاج 2017، إخراج مايكل جريسي، بطولة هيو جاكمان وزاك إفرون وميشيل ويليامز وزندايا والمغنية كيلا سيتل.

10. فيلم عسل أسود، إنتاج 2010، إخراج خالد مرعي؛ بطولة أحمد حلمي وإدوارد وإنعام سالوسة وإيمي سمير غانم.

11. الفيلم الألماني قطار الليل إلى لشبونة Night Train to Lisbon، إنتاج ٢٠١٣، إخراج الدنماركي بيل أوجوست. تأليف الكاتب باسكال مرسييه.

12. الفيلم الأمريكي بداية باتمان Batman begins، إنتاج 2005، إخراج كريستوفر نولان، بطولة كريستيان بيل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

13. الفيلم الأمريكي الفارس الأسود The Dark Knight، إنتاج ٢٠٠٨، إخراج كريستوفر نولان، بطولة كريستيان بيل.

14. الفيلم الأمريكي نهوض فارس الظلام The Dark Knight rises، إنتاج ٢٠١٢، إخراج كريستوفر نولان، بطولة كريستيان بيل.

15. الفيلم الأمريكي جوكر Joker، إنتاج 2019، إخراج وإنتاج تود فيليبس، بطولة خواكين فونيكس.

16. الفيلم الكوري أناركي من المستعمرة Anarchist from Colony، إنتاج ٢٠١٧، إخراج لي يون-إيك، بطولة لي يه-هون وتشوي هي-سيو.

خامسًا: المسلسلات:

1. مسلسل تشرنوبل Chernobyl، إنتاج 2019، تأليف كريج مازين وإخراج يوهان رينك.

2. المسلسل الأمريكي المئة The 100، إنتاج 2014، تأليف الكاتبة الأمريكية كاس مورجان.

---

174 - ترجمة عناوين الكتب الأجنبية غير المنشورة هي اجتهاد شخصي من المؤلف.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د. هبة شريف

- حصلت هبة خيري محمد شريف على الدكتوراه في الأدب المقارن من جامعة القاهرة عام ١٩٩٦.

- عملت مدرسًا للأدب المقارن والأدب الناطق بالألمانية حتى عام ٢٠٠٢ في جامعة القاهرة.

- حصلت على دبلومة تدريس اللغة الألمانية للأجانب من معهد جوته بميونخ في عام ١٩٩٤، ثم عملت بتدريس اللغة الألمانية بالمعهد في القاهرة حتى عام ٢٠٠٠.

- اختيرت عضوًا في لجنة التحكيم الخاصة بـ«ليتريكس» (الكتب الألمانية المترجمة إلى العربية) لعامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

- عملت منذ عام ٢٠٠٢ حتى إبريل ٢٠١٦ رئيسًا لفرع المؤسسة الثقافية السويسرية بالقاهرة (بروهلفتسيا)، حيث كانت مسؤولة عن وضع خطة واستراتيجيات المؤسسة للعمل الثقافي بالمنطقة العربية، وفي إطار عملها نظمت عديدًا من المشروعات الثقافية والفنية في مختلف مجالات الفنون.

- لها مقالات بالألمانية والعربية حول التفاعل الحضاري، والفنون المعاصرة والأدب المقارن، كما أن لها ترجمات عن الألمانية، منها «نموذج طفولة» لـ«كريستا فولف» عام ١٩٩٩ و«محنة» لـ«بيتر هاندكه» عام ٢٠٠٠، و«عصور الأدب الألماني» الصادر عن عالم المعرفة بالكويت. كما صدر لها عام ٢٠١٥ كتاب «الكارو والمرسيدس.. حداثة لم تكتمل» عن دار سلامة للنشر ٢٠١٥، والذي كان بمثابة تعليق على المشهد الثقافي المعاصر بمصر ومدى تأثير الحداثة التي لم تكتمل أبدا في مصر عليه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner